







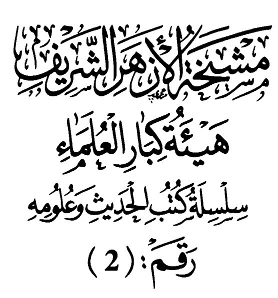
# من مناهج المحدثين في القرنين الخامس والسادس



بقلم
أحمد معبد عبد الكريم
عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف




من مناهج المحدثين
في القرنين الخامس والسادس







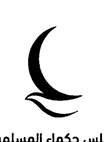
# من مناهج المحدثين
## في القرنين الخامس والسادس

بقلم

أحمد معبد عبد الكريم

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف






الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي،
ص.ب: 6663
هاتف: 0097123073777
البريد الإلكتروني:
Alhokama.prc@muslim-elders.com
الموقع الإلكتروني:
www.muslim-elders.com/ar

فِهرست الهيئة المصرية العامة
لدار الكُتُب والوثائق القومية
عبدالكريم، أحمد معبد
من منهاج المحدثين في القرن الخامس والسادس

ط 2- للحكماء للنشر،
1446هـ/ 2025 م.
مقاس: 15 × 22 سم.
عدد الصفحات: 176

1 - الحديث النبوي
2 - علوم الحديث
3 - الفكر الإسلامي
4 - العنوان

الترقيم الدولي: 978-977-660-158-1




**الطبعة الثانية للحكماء للنشر**

**1446هـ/ 2025 م.**

صورة الغلاف الخارجي:
منظرٌ للجامع الأزهر الشريف
بريشة المستشرق الفرنسي بريس دافين
Prisse d'Avennes (1879 - 1807)

**تصميم:** وائل حسن
هاتف: 1113354001 20+
البريد الإلكتروني: wael.hasan86@gmail.com

**المراجعة والتدقيق:** د. محمد أحمد معبد

**الصَّفُّ الطِّباعِيُّ والتنسيق:** ناصر محمد يحيى



# الفِهرِسُ الإِجمَالِيُّ

# المُقدِّمةُ

الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمدٍ وعلَى آلهِ وصحبِهِ أجمعِينَ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ معرفةَ مناهجِ المُحدِّثينَ وطُرُقِهم البحثيَّةِ يُعَدُّ المدخلَ الصَّحيحَ إلى معرفةِ آرائِهم ومصطلحاتِهم وقواعدِهم، ونَتاجِهم العلميِّ عبرَ العُصورِ، بينَ حِفظٍ وكتابةٍ وتأليفٍ في علومِ الرِّوايةِ والدِّرايةِ، وتقويمِ ما قدَّمَه كلُّ راوٍ أو عالمٍ بما له وما علَيه بإنصافٍ وتجرُّدٍ.

ومِن هذا المُنطلقِ قدَّمتُ في الصَّفحاتِ التَّاليةِ ما تيسَّرَ لي مِن بيانِ منهجِ إمامينِ بارزينِ مِن أئمَّةِ المُحدِّثينَ في عصرِهم، وهما: الإمامُ أبو عمرَ ابنُ عبدِ البرِّ الأندلسيُّ، حافظُ المغربِ (ت. ٤٦٣هـ)، وهو أحَدُ أعلامِ المُحدِّثينَ في القرنِ الخامسِ بالأندلسِ والمغربِ العربيِّ. والإمامُ عبدُ الغنيِّ بنُ عبدِ الواحدِ

المقدسيُّ (ت. ٦٠٠هـ)، وهو مِن أعلامِ المُحدِّثينَ بالشَّامِ والمشرقِ العربيِّ في عصرِه، حتَّى لُقِّبَ بحافظِ الوَقتِ.

وفي هذه المقدِّمةِ لما كتبتُه عن منهجِ هذينِ الحافظينِ أُبيِّنُ ما يلي:

**أوَّلًا: تعريفُ مصطلحِ «مناهجِ المُحدِّثينَ» لغةً واصطلاحًا:**

المناهجُ: جَمْعٌ مفردُه: «مَنْهجٌ»، والمنهجُ، والمِنهاجُ، والنَّهجُ: ثلاثتُها تُطلَقُ في اللُّغةِ بمعنًى واحدٍ، وهو الطَّريقُ الواضحُ البيِّنُ، ويقالُ: نهَجَ الطَّريقَ: بيَّنَه وسَلَكَه[1]، ويُطلَقُ المنهجُ على الطَّريقِ والشَّارعِ المادِّيِّ، الذي يسلُكُه الشَّخصُ ويمشِي فيه للوصولِ إلى موضعٍ يريدُه، ويقالُ: شارعةُ الطَّريقِ. وبعضُ البلادِ العربيَّةِ مثلُ تُونُسَ الشَّقيقةِ، تُسمِّي الشَّوارعَ: «نَهْجَ كذا» أو «نَهجَ فُلانٍ» إذا كانَ الشَّارعُ مُسمًّى باسمِ شخصٍ مُعيَّنٍ.

كما يُطلَقُ المنهجُ على الطَّريقِ المعنويِّ، وهو المقصودُ في

---

(١) «مجملُ اللغةِ» لابنِ فارسٍ: بابُ: النُّونِ والهاءِ وما يُثلثُهما، مادةُ (نهج)، و«المعجمُ الوسيطُ»: مادَّةُ (نهج).

موضوعِنا هذا، وقد جعَلَ الرَّاغبُ الأصفهانيُّ هذا الإطلاقَ المعنويَّ مِن بابِ الاستعارةِ، وذكَرَ منه قولَه تعالَى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ [المائدة: ٤٨][1].

وقال الإمامُ الطَّبريُّ[2]: «وأمَّا المنهاجُ، فإنَّ أصلَه الطَّريقُ البيِّنُ الواضحُ، ويُقالُ منه: هو طريقٌ نَهْجٌ ومَنْهجٌ: بيِّنةٌ، ثمَّ يُستعمَلُ في كلِّ شيءٍ كانَ بيِّنًا واضحًا سهلًا، فمعنَى الكلامِ: لكلِّ قومٍ مِنكم جعَلنا طريقًا إلى الحقِّ يؤمُّه، وسبيلًا واضحًا يعمَلُ بهِ».

وفي حديثِ العباسِ بنِ عبدِ المطَّلبِ رضي اللَّه عنه في قصَّةِ وفاةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ قالَ العبَّاسُ: «إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لم يمُت حتَّى ترَكَكم على طريقٍ ناهجَةٍ»[3]؛ أي: واضحةٍ بيِّنةٍ، كما جاءَ في روايةٍ عنه قالَ: «وترَكَكم على حُجَّةٍ بيِّنةٍ، وطريقٍ ناهجةٍ»[4].

---

(١) «المفرداتُ في غريبِ القرآنِ»: ٤٥٠ (شر ع)، ٨٢٥ (نهج).
(٢) في «جامعِ البيانِ عن تأويلِ القرآنِ»: ٨/ ٤٩٣- ٤٩٥.
(٣) ذكَرَه الخطَّابيُّ في «غريبِ الحديثِ»: ٢/ ٢٤١.
(٤) أخرَجه عبدُ الرزَّاقِ في «المصنَّفِ»: ٥/ ٤٣٣، ٤٣٤.

وفي روايةٍ مُفصَّلةٍ بلفظِ: «واللَّهِ ما ماتَ حتَّى ترَكَ السَّبيلَ نهجًا واضحًا، فأحَلَّ الحلالَ، وحرَّمَ الحرامَ، ونكَحَ وطلَّقَ، وحارَبَ وسالَمَ»(١).

وبذلك بيَّنَتِ الرِّوايةُ معنَى النَّهجِ الواضحِ، ونماذجَه، فهي أقرَبُ شيءٍ لتوضيحِ معنَى المنهجِ العامِّ، وعناصرِه الرَّئيسةِ.

وقالَ ابنُ عباسٍ في معنَى قولِه تعالى: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: «الشِّرعةُ ما ورَدَ به القرآنُ، والمنهاجُ ما ورَدَ به السُّنَّةُ»(٢)

وفي «المعجمِ الوسيطِ»(٣): إنَّ مِن الاستعمالِ المُحدَثِ لكلمةِ «المنهجِ»: إطلاقَه على الخُطَّةِ المرسومةِ، كمنهجِ الدِّراسةِ، ومنهجِ التَّعليمِ، وبالتَّالي يشمَلُ هذا الإطلاقُ ما أُدخِلَ في المناهجِ الدِّراسيَّةِ لمقرَّراتِ الدِّراسةِ في أقسامِ الحديثِ وعلومِه بجامعةِ الأزهرِ مِن مادةِ: «مناهجِ المحدِّثينَ».

وعلَى ضَوءِ الإطلاقاتِ السَّابقةِ لكلمةِ المنهجِ، يُمكِنُ

---

(١) أخرَجَه الدارميُّ في «سننِه»: (٨٤).

(٢) ذكَرَه الراغبُ في «المفرداتِ في غريبِ القرآنِ»: ٤٥٠.

(٣) مادةُ (نهج).

القولُ بأنَّ معنَى عبارةِ: «مناهجِ المحدِّثينَ» تعنِي: بيانَ طُرُقِهم العلميَّةِ المتنوِّعةِ التي استعمَلُوها، واصطَلَحوا علَيها في بحثٍ وتأليفٍ ودراسةِ علومِ الرِّوايةِ والدِّرايةِ للسُّنَّةِ النبويَّةِ، سنَدًا ومَتنًا، وبإضافةِ المناهجِ إلى المُحدِّثينَ يَخرُجُ غيرُهم مِن أهلِ الاختصاصِ بالعلومِ الأُخرَى، كما أنَّه أُطلِقَ على مناهجِ المحدِّثين هذه اسمُ: «شروطِ الأئمَّةِ» أو «المدخلِ» لبعضِ مؤلَّفاتِهم الحديثيَّةِ، كما سيأتي في المبحثِ التالي.

## ثانيًا: مِن نماذجِ التأليفِ في مناهجِ المحدِّثينَ:

مِن ذلك ما يلي:

١-**«شروطُ الأئمَّةِ»**، للإمامِ أبي عبدِ اللَّهِ محمدِ بنِ إسحاقَ ابنِ محمدِ بنِ يحيَى بنِ مَنْدَه الأصبهانيِّ (ت. **٣٩٥هـ**): وقد ضمَّنَه بيانَ فضلِ الأخبارِ، وضرورتِها لنقلِ أُمورِ الدِّينِ، ثمَّ شرحَ مذاهبِ أهلِ الآثارِ، وحقيقةَ السُّننِ، وتصحيحَ الرِّواياتِ[١].

٢- **«شروطُ الأئمَّةِ السِّتَّةِ»**: البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ وابنِ ماجَه، للحافظِ محمدِ بنِ طاهرٍ

---

(١) «شروطُ الأئمَّةِ» لابن منده: ١٧.

المقدسيِّ (ت. ٥٠٧هـ): ألَّفَه إجابةً لمَن سألَه عن شرطِ كلِّ واحدٍ مِن هؤلاءِ الأئمَّةِ السِّتَّةِ في كتابِه مِن الكتبِ السِّتَّةِ المعروفةِ، وهي: صحيحُ البخاريِّ وصحيحُ مسلمٍ، والسُّننُ الأربعةُ لبقيَّةِ السِّتَّةِ(١).

٣- «**شروطُ الأئمَّةِ الخمسةِ**»، للحافظِ أبي بكرٍ محمدِ بنِ موسَى الحازميِّ (ت. ٥٨٤هـ): وقد ألَّفَه جوابًا أيضًا لمَن سألَه عن شروطِ الأئمَّةِ الخمسةِ، المعتمدِ على نقلِهم، وحُكمِهم في كُتُبِهم، وغرَضِ كلِّ واحدٍ منهم، وما قصَدَه في تأسيسِ قاعدَتِه، وتمهيدِ مَرامِه، وهم الأئمَّةُ السِّتَّةُ السَّابقُ ذكرُهم، عدا الإمامِ ابنِ ماجَه(٢).

٤- «**المدخلُ إلى معرفةِ كتابِ الإكليلِ**»، للحاكمِ أبي عبدِ اللَّهِ النَّيسابوريِّ (ت. ٤٠٥هـ)، صاحبِ «المُستدركِ على الصَّحيحينِ»: وكتابُه «الإكليلُ» موضوعُه: السِّيرةُ النَّبويَّةُ، كما ذكَرَ في هذا المدخلِ، مع ذكرِ رواياتِها بالأسانيدِ، والإشارةِ إلى

---

(١) «شروطُ الأئمَّةِ السِّتَّةِ» لابن طاهر: ٨٥.

(٢) يُنظرُ: «شروطُ الأئمَّةِ الخمسةِ» للحازميِّ: ١٠٩، ١١٠.

درجةِ الأحاديثِ بالرُّموزِ، فألَّفَ الحاكمُ كتابَ «المدخلِ» هذا - ويقَعُ في جزءٍ متوسِّطٍ- وذكَرَ في آخِرِه أنَّه جعَلَه بمثابةِ الخُطبةِ لكتابِ «الإكليلِ» وسمَّاه: «المدخلَ إلى معرفةِ كتابِ الإكليلِ»، وبيَّنَ فيه منهجَه العامَّ في بيانِ درجاتِ الأحاديثِ التي اشتمَلَ علَيها كتابُ «الإكليلِ»، حسَبَ قواعدِ الجرحِ والتَّعديلِ، وقسَّمَها عمومًا إلى صحيحٍ وسقيمٍ، وقسَّمَ الصحيحَ إلى عشرة أقسام[1]، وجعَلَ لأقسامِ الصحيح رموزًا يذكُرُها عندَ كلِّ حديثٍ في الكِتابِ، وبيَّنَ أنَّ ما خَلا عن هذه الرُّموزِ فهو مِن روايةِ مجروحٍ، ثمَّ قسَّمَ المجروحينَ إلى عشرِ طبقاتٍ[2].

وأمَّا كتابُ «الإكليلِ» الذي جَعَلَ هذا الكتابَ مدخلًا له، فهو -للأسفِ- مفقودٌ حاليًّا، حسبَ علمِي، لكن مَن يطَّلِع على كتابِ «دلائلِ النُّبوَّةِ» للإمامِ البيهقيِّ تلميذِ الحاكمِ، يجِدْ فيه رواياتٍ كثيرةً يرويها البيهقيُّ عن شيخِه الحاكم مُباشرةً، وأقرَبُ مظِنَّةٍ لها هي كتابُ «الإكليلِ» هذا، واللَّهُ أعلَمُ.

---

(١) «المدخلَ إلى معرفةِ كتابِ الإكليلِ»: ٤٩- ٨٢.

(٢) يُنظرُ: مقدِّمةُ الشيخِ معتزِّ الخطيبِ لتحقيقِ كتابِ «المدخلِ»: ٢٠، ٢١، و«المدخلِ»: ٤٨- ٨١، ٨٢-١٢٠.

٥- «**المدخلُ إلى معرفةِ الصَّحيحِ مِنَ السَّقيمِ وتبيينِ ما أُشكِلَ مِن رجالِ الصَّحيحينِ**»، للإمامِ الحاكمِ أبي عبدِ اللَّهِ أيضًا: وتناوَلَ فيه الحاكمُ منهجَ كلٍّ مِن الإمامِ البخاريِّ ومسلمٍ في كتابَيهما، مِن حيثُ شروطُ الصِّحَّةِ، وحالُ الرُّواةِ، وكيفيَّةُ روايةِ الشَّيخينِ عنهما، وعِلَلُ الحديثِ فيهما، والجوابُ عن بعضِ المُنتقَدِ علَيهما، ومع تعلُّقِ مشتمَلاتِ الكتابِ في جُملتِها بمَنهجِ البخاريِّ ومسلمٍ في الصَّحيحينِ، فإنَّ مِن العلماءِ مَن سمَّاه «المدخلَ إلى معرفةِ المستدركِ على الصَّحيحينِ للحاكمِ»[1] ومَن يُراجِع المُستدرَكَ يجِدْ في ربطِ الحاكمِ عندَ الحُكمِ على الحديثِ بشرطِ الشَّيخينِ أو أحدِهما، وفي تعليلِ عدَمِ تخريجِهما للأحاديثِ وعدمِ احتجاجِهما بالرُّواةِ - ما يُؤيِّدُ كونَ الكتابِ بمَثابةِ مَدخَلٍ للمُستدرَكِ، وبيانٍ تطبيقيٍّ لمنهجِ التَّصحيحِ عندَهما.

٦- «**المدخلُ إلى دلائلِ النبوَّةِ**»، للإمامِ أحمدَ بنِ الحُسينِ البيهقيِّ (ت. ٤٥٨هـ):

---

(١) يُنظرُ: «كشفُ المناهجِ والتناقيحِ في تخريجِ أحاديثِ المصابيحِ» لصدرِ الدِّينِ المناويِّ: ١/ ٥٥.

ذكَرَ الإمامُ السيوطيُّ أنَّ للبيهقيِّ مَدخلًا صغيرًا وهو مدخلُ «دلائلِ النُّبوَّةِ»[١].

أمَّا البيهقيُّ نفسُه، فقالَ في أواخرِ هذا المدخلِ: «وهذه مُقدِّمةٌ لكتابِ «دلائلِ النبوةِ» أشارَ بها عليَّ الشيخُ أبو الحسنِ حمزةُ بنُ محمدٍ البيهقيُّ -رحِمَه اللَّهُ- ليُتوَصَّلَ بها إلى معرفةِ ما أورَدتُه فيه مِن الأحاديثِ، ويُعلَمَ أنَّ كلَّ حديثٍ أورَدتُه فيه قد أردَفتُه بما يشيرُ إلى صحَّتِه، أو تركتُه مُبهمًا، وهو مقبولٌ في مِثلِ ما أخرَجتُه، وما عسَى أوردتُه بإسنادٍ فيه ضَعفٌ، أشَرتُ إلى ضَعفِه، وجعَلتُ الاعتمادَ علَى غيرِه»[٢].

ومِن هذا نجِدُ أنَّ الكتابَ قد سُمِّيَ: «المدخلَ الصَّغيرَ» مقارنةً بالمدخلِ الكبيرِ الآتي بعدَه، وقد سمَّاهُ المؤلِّفُ: «مقدِّمةَ دلائلِ النبوَّةِ»، ثمَّ بيَّنَ إشارةَ أحَدِ شيوخِه عليه بتأليفِ هذا المدخَلِ، ثمَّ أشارَ إلى أنَّه هدَفَ مِن تأليفِه: بيانَ معالمِ منهجِه في درجاتِ أحاديثِ الكِتابِ، مع تأييدِه لذلك خلالَ

---

(١) «مفتاحُ الجنَّةِ في الاعتصامِ بالسُّنَّةِ» للسيوطيِّ: ١٠، ١١.

(٢) «دلائلُ النُّبوَّةِ» للبيهقيِّ: ١/ ٤٦ بتصرفٍ يسيرٍ.

المدخلِ بقواعدِ أئمَّةِ النَّقدِ وآرائِهم، مع إشارتِه للتَّراجمِ العامَّةِ لمُشتملاتِ كتابِه، بل إنَّه أضافَ إلى ذلك تقريرَه في أواخِرِ هذا المدخلِ منهجًا عامًّا له في مؤلَّفاتِه مِن حيثُ درجاتُ الأحاديثِ، فقالَ[1]: «وعادَتي في كتُبِي المُصنَّفةِ في الأصولِ والفُروعِ: الاقتصارُ مِن الأخبارِ علَى ما يصِحُّ منها، دونَ ما لا يصِحُّ، أو التَّمييزُ بينَ ما يصِحُّ منها وما لا يصِحُّ؛ ليكونَ النَّاظرُ فيها مِن أهلِ السُّنَّةِ على بصيرةٍ ممَّا يقَعُ الاعتمادُ علَيهِ، فلا يجِدُ مَن زاغَ قلبُه مِن أهلِ البِدَعِ عن قَبولِ الأخبارِ مَغمزًا فيما اعتمَدَ علَيه أهلُ السُّنَّةِ مِنَ الآثارِ» ثمَّ قالَ: «ومَن وقَفَ على تمييزِي في كتُبِي بينَ صحيحِ الأخبارِ وسقيمِها، وساعَدَه التَّوفيقُ؛ علِمَ صِدقِي فيما ذكَرتُه».

٧- «**المدخلُ إلى كتابِ السُّننِ الكُبرَى**»، للإمامِ البيهقيِّ أيضًا:

وقد صرَّحَ الإمامُ البيهقيُّ في أوائلِ الكتابِ، بجعلِه مُقدِّمةً ومدخلًا لكتابِه «السننِ الكُبرَى» فقالَ[2]: «وكنتُ نقَلتُ في

---

(١) في «لائلِ النبوةِ»: ١/ ٤٧.

(٢) في «المدخلِ إلى السُّننِ»: ١/ ٤٤، ٤٥.

أوَّلِ «المبسوطِ» فصولًا مِن كلامِ الشافعيِّ في أصولِ الشَّريعةِ، فاستخَرتُ اللَّهَ تعالى في إيرادِه في المقدِّمةِ، فوقَعَت الخيرةُ علَيه، وعلى إضافةِ ما لا يستغنِي أهلُ الحديثِ عن معرفَتِه إليهِ؛ ليكونَ على معرفةِ كتابِ «السُّننِ» أقوَى، وإلى مواضعِ الحُجَّةِ منه أهدَى، وسمَّيتُه: كتابَ «المدخلِ إلى كتابِ السننِ»».

أمَّا الإمامُ السُّيوطيُّ فبعدَ ذكرِه للمدخلِ لـ «دلائلِ النبوةِ» وتَلقيبِه له بـ«الصَّغيرِ» -كما تقدَّمَ- قالَ: «ومَدخلٌ كبيرٌ، وهو المدخلُ لـ «السننِ الكُبرَى»»[1].

ومَن يطَّلِع على الكتابِ بعدَ صدورِ طبعتِه الكاملةِ حاليًّا يجِدْه فعلًا كبيرَ الحجمِ والمحتوَى؛ حيثُ بلَغَ حجمُه المطبوعُ مجلَّدينِ، تُقارِبُ صفَحاتُهما الألفَ صفحةٍ.

وقد ضمَّنَه ما أشارَ إليه في كلامِه السَّابقِ، مِن بيانِ ما يُحتَجُّ به مِن الحديثِ وآثارِ الصَّحابةِ رضي اللَّه عنهم، وبيانِ حُكمِ المراسيلِ والتَّدليسِ والانقطاعِ، والاحتجاجِ بمِثلِ ذلك، وبروايةِ الرُّواةِ الضُّعفاءِ، وتمييزِ درجاتِ الأحاديثِ صحَّةً

---

(١) «مفتاحُ الجنَّةِ في الاعتصامِ بالسُّنَّةِ»: ١١.

وسُقمةً[١]، وأوَّليَّةِ المؤلِّفِ في ترتيبِ كتابِه «السُّننِ» وتبويبِه على أبوابِ «المختصَرِ» للمُزنيِّ[٢]، وبيانِ منهجِه العامِّ في الاستدلالِ بالحديثِ وبيانِ درجتِه، مع الاعتدالِ في نقدِ درجاتِ الأحاديثِ اعتمادًا على أهلِ المعرفةِ بالحديثِ مع الإيجازِ؛ فلا يرُدُّ ثابتًا ولا يُثبِتُ ضعيفًا[٣]، كما ذكَرَ بعضَ القواعدِ الأصوليَّةِ في الاستدلالِ[٤]، ومختلفَ الحديثِ ومُرجِّحاتِه[٥]، مع الإحالةِ على ما أورَدَه في كتابِ «السُّننِ» ممَّا يتعلَّقُ بأمثلةِ الاستدلالِ وغيرِها[٦] ممَّا لا يسَعُه مقامُ التَّعريفِ العامِّ.

---

(١) «المدخلُ إلى السُّننِ»: ١/ ٢٨، ٢٩، ٤٣- ٤٥، ٢٦١- ٢٦٧، ٢/ ٢٦٤، ٣٦٩.

(٢) المصدرُ السابقُ: ١/ ٤٣.

(٣) المصدرُ السابقُ: ١/ ٤٣- ٤٥، وإن كان لابنِ التُّركمانيِّ عليه تعقُّباتٌ في ذلك في كتابِه: «الجَوهرُ النَّقيُّ في الرَّدِّ على البيهقيِّ» المطبوعِ بحاشيةِ طبعةِ السُّننِ الهنديَّةِ.

(٤) المصدرُ السابقُ: ٢/ ٣٧٤، ٤٠٧، ٤٣٠، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٧٧، ٥٩٩.

(٥) السابقُ: ٢/ ٥٠٥- ٥٢٥.

(٦) يُنظرُ: السابقُ: ١/ ١٢١، ٢١٧، ٢٦٦، ٣٧٠، ٢/ ٤٤٨، ٦١٣، ٦٥٩، ٦٦٧.

**النَّتيجةُ**: وعلَى ضوءِ النَّظرِ في هذه النَّماذجِ مِن المؤلَّفاتِ في مناهجِ المحدِّثينَ الأعلامِ، الذين تُعتبَرُ مؤلَّفاتُهم مُنطلَقاتٍ أصيلةً في علمِ «مناهجِ المحدِّثينَ»، وكذا غيرُها ممَّا يُؤصِّلُ لبيانِ المناهجِ الحديثيَّةِ ومكوِّناتِها، والمصطلحاتِ الحديثيَّةِ وتطبيقاتِها - كتَبتُ البحثينِ الآتيينِ، وهما:

١- منهجُ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ (ت. ٤٦٣هـ) في علمِ مُصطلَحِ الحديثِ، وقواعدِه وتطبيقاتِه.

٢- منهجُ الحافظِ عبدِ الغنيِّ المقدسيِّ (ت. ٦٠٠هـ) في كتابِه: «الكمالُ في أسماءِ الرِّجالِ».

وباللَّهِ التَّوفيقُ.



# منهجُ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ (ت. ٤٦٣هـ)
# في علمِ مصطلَحِ الحديثِ وقواعدِه وتطبيقاتِه

## التَّعريفُ بابنِ عبدِ البرِّ:

هو يوسفُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ البرِّ، النَّمَريُّ[(١)]، القُرطبيُّ، يُكنَى أبا عُمرَ، واشتُهِرَ بابنِ عبدِ البرِّ، ولُقِّبَ بـ«حافظِ المغربِ»، في مُقابلِ تلقيبِ مُعاصرِه الخطيبِ البغداديِّ بـ«حافظِ المشرقِ».

وقد وُلِدَ على الرَّاجحِ في ربيعٍ الآخِرِ سنةَ (٣٦٨هـ)، وكانَ مِن أسرةٍ معروفةٍ بالعِلمِ والتَّقوَى ببلادِ الأندلسِ، وطلَبَ علومَ الشَّرعِ وبرَعَ فيها، ولا سيَّما الحديثُ الشَّريفُ، والفقهُ

---

(١) بفتحِ النُّونِ المشدَّدةِ والميمِ، بعدَهما راءٌ مُهمَلةٌ، نِسبةً إلى قبيلةِ النَّمِرِ بنِ قاسطٍ، قبيلةٍ مشهورةٍ. يُنظَرُ: «وفيات الأعيان» لابن خَلِّكان: ٧/ ٧١.
ويُنظرُ في ترجمتِه: «جذوةُ المُقتبسِ» للحميديِّ: ٣٦٧، و«سيرُ أعلامِ النبلاءِ» للذَّهبيِّ: ١٨/ ١٥٣- ١٦٣، مع هوامشِ المحقِّقِ.

وأصولُه، وقد وُصِفَ بأنَّه قديمُ السَّماعِ، وكثيرُ الشيوخِ[١] وذلك رغمَ ما عُرِفَ مِن تاريخِه العلميِّ أنَّه لم يخرُج في طلبِه مِن بلادِ الأندلسِ، ولكن حصَلَ على إجازةٍ بروايةِ الحديثِ بالمُكاتبةِ مِن مصرَ، والحرمِ الشَّريفِ، وغيرِهما[٢].

وكانَت النَّهضةُ العلميَّةُ في بلادِ الأندلسِ في عصرِ ابنِ عبدِ البرِّ خيرَ مُعينٍ له علَى سعةِ التَّحصيلِ وعُمقِه، فبدلًا مِن الرِّحلةِ خارجَ الأندلسِ رحَلَ داخلَها إلى عددٍ مِن معاقلِ العلمِ والرِّوايةِ والدِّرايةِ، كما أنَّه عرَفَ مِن شيوخِه الأندلسيِّينَ في الحديثِ، مَن توافَرَت له الرِّحلةُ إلى مواطنِ الرِّوايةِ الحافلةِ ببلادِ المشرقِ، كخُراسانَ والعراقِ والحجازِ والشَّامِ ومِصرَ[٣]، كما أنَّ مِن العلماءِ مَن رحَلَ إلى الأندلسِ بعلمِه، فتلقَّى ابنُ عبدِ البرِّ العلمَ منهم[٤]

---

(١) «جذوةُ المقتبسِ»: ٣٦٧.

(٢) «سيرُ أعلامِ النُّبلاءِ»: ١٨/ ١٥٥، ١٥٦.

(٣) يُنظرُ: مقدمةُ تحقيقِ «التمهيدِ»: ١/ يه-يو.

(٤) «جذوةُ المقتبسِ»: ٣٦٧.

وبذلك تكامَلَت شخصيَّتُه العلميَّةُ على أفضلِ ما يكونُ في عصرِه ومصرِه، فأثمَرَت نتاجًا علميًّا يشهَدُ له بالإمامةِ في العلمِ، وفي ذلك يقولُ الفتحُ بنُ خاقانَ في «مَطمَحِ الأنفسِ»: «إنَّه إمامُ الأندلسِ وعالمُها الذي التاحَت به معالمُها، صحَّحَ المتنَ والسَّندَ، وميَّزَ المرسلَ مِن المسندِ، وفرَّقَ بينَ الموصولِ والمنقطعِ». ثمَّ قالَ: «وحصَرَ الرُّواةَ، وأحصَى الضُّعفاءَ مِنهم والثِّقاتَ، جَدَّ في تصحيحِ السَّقيمِ وجَدَّدَ منه ما كانَ كالكهفِ والرَّقيمِ، مع التَّنبيهِ والتَّوقيفِ، والإتقانِ والتَّثقيفِ، وشرَحَ المقفَلَ واستدرَكَ المغْفَلَ»[1]. ثمَّ قالَ: «له مِنَ الصِّفاتِ والمزايا ما يجعَلُه أحدَ الأئمَّةِ الأعلامِ»[2].

وقد تُوفِّيَ الإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ آخِرَ ربيعٍ الثاني سنةَ (٤٦٣هـ)[3].

وقد وُصِفَ ببلوغِ مرتبةِ أئمَّةِ المجتهدينَ، وبأنَّه أحفَظُ أهلِ

---

(١) يُنظرُ: مقدمةُ تحقيقِ «التمهيدِ»: ١/ صـ بط.

(٢) المصدرُ السابقُ.

(٣) السابقُ.

المغربِ، وله مؤلَّفاتٌ مُتعدِّدةٌ في الحديثِ وعلومِه، والفقهِ وأصولِه، والسِّيرةِ النَّبويَّةِ، والرِّجالِ[١].

## معالمُ منهجِ ابنِ عبدِ البرِّ وآراؤه في علمِ مصطلحِ الحديثِ وقواعدِه وتطبيقاتِه:

لقد فضَّلتُ أن أقولَ: «معالمُ منهجِ ابنِ عبدِ البرِّ»؛ لكي أُنبِّهَ منذُ البدايةِ علَى أنَّ تناوُلَ منهجِ هذا الإمامِ بالتَّفصيلِ لا يتَّسِعُ له مبحثٌ مختصَرٌ كهذا؛ لأنَّ هناك عددًا مِن الرسائلِ الجامعيَّةِ لدرجتَي التَّخصُّصِ (الماجستير)، والعالميَّةِ (الدكتوراه) قد أُعِدَّت في بيانِ منهجِ ابنِ عبدِ البرِّ وجهودِه الحديثيَّةِ، وتحقيقِ ودراسةِ بعضِ مؤلَّفاتِه[٢].

---

(١) السابقُ: ك- كه.

(٢) من ذلك:

١- «منهجُ الحافظِ ابنِ عبدِ البرِّ في الجرحِ والتعديلِ من خلالِ كتابِه «التمهيدِ» مع المقارنةِ ببعضِ مؤلَّفاتِه الأخرى»، إعدادُ: د. محمَّد عبد النبي، طُبعت بدارِ ابنِ حزمٍ، بيروت، سنة ٢٠٠٩م.

٢- «جهودُ الحافظِ ابنِ عبدِ البرِّ في دراسةِ الصحابةِ»، إعدادُ: د. مجيد خلف منشد، طُبعَت بدارِ ابنِ حزمٍ، بيروت، سنةَ ٢٠٠٦م.

٣- «الاستغناءُ في معرفةِ المشهورينَ من حملةِ العلمِ بالكُنَى»، =

وقد رأيتُ أن أُقدِّمَ هذه المعالمَ لمنهجِ ابنِ عبدِ البرِّ وآرائِه على النَّحوِ التَّالي:

## معالمُ منهجِه وآراؤه إجمالًا:

### أوَّلًا: منهجُه في التَّأليفِ:

ولم يجعَلِ ابنُ عبدِ البرِّ مِن مؤلَّفاتِه المتعدِّدةِ كتابًا خاصًّا بعلمِ مصطلحِ الحديثِ وقواعدِه، كما فعَلَ معاصِرُه بالمشرقِ الخطيبُ البغداديُّ مثلًا في كتابه: «الكفاية»، ولكنَّه ذكَرَ أبوابًا ومباحثَ متفرِّقةً، ضِمنَ عددٍ مِن مؤلَّفاتِه، وأكثَرُ ما ذكَرَ مِن ذلك في كتابِ: «جامعِ بيانِ العلمِ وفضلِه وما ينبغِي في روايتِه وحملِه» كما سيأتي تفصيلُه، وفي كتابِ: «التَّمهيدِ لما في الموطَّأِ مِن المعاني والأسانيدِ»، كما سيأتي تفصيلُه.

### ثانيًا: مِن معالمِ منهجِه في بيانِ المصطلحاتِ الحديثيَّةِ والقواعدِ النَّقديَّةِ عندَ تطبيقاتِه العمليَّةِ:

وهذه أورَدَها المؤلِّفُ مُتفرِّقةً دونَ تبويبٍ لها، سواءٌ خِلالَ

---

= لابنِ عبدِ البرِّ، دراسةُ وتحقيقُ وتخريجُ: د. عبد اللَّه مرحول السوالمة، طُبعَ بدارِ ابنِ تيميَّةَ، الرياض، سنةَ ١٩٨٥م.

الكتابينِ السَّابقينِ أو غيرِهما مِن مؤلَّفاتِه الأخرَى كما سيأتي تفصيلُه، وهذه الطريقةُ لها مَيزةٌ كُبرَى، وفيها صعوبةٌ.

أمَّا الميزةُ: فإنَّ فيها توضيحًا للقواعدِ والمصطلحاتِ، وترسيخًا لها في الأذهانِ بطريقةٍ عمليَّةٍ تُحفِّزُ القارئَ على ملاحظتِها مع تطبيقِها العمليِّ في موضعِهِ، وذلك خيرُ مُعينٍ للباحثِ على تصوُّرِ المصطلحاتِ والقواعدِ، وتمرينِه على تطبيقِها في المواضعِ المماثلةِ، كما أنَّها تُعوِّضُ قصورَ الأمثلةِ التَّطبيقيَّةِ في المؤلَّفاتِ المخصَّصةِ لعلمِ مصطلحِ الحديثِ، كما هو معروفٌ.

وأمَّا الصُّعوبةُ: فإنَّ تفرُّقَ ذِكرِ هذه المصطلحاتِ والقواعدِ خلالَ الكُتبِ، وخاصَّةً الموسَّعَ منها مثلَ: «التَّمهيدِ»، و«الاستذكارِ»، و«الكُنَى»، و«الاستيعابِ»، فإنَّ هذا التفرُّقَ يجعَلُ تحصيلَها مجتمعةً متوقِّفًا على فحصِ الكتابِ بأكمَلِه، وهذا ما لا يفعَلُه الكثيرونَ، ونعَم يُمكِنُ الاستعانةُ حاليًّا بالحاسوبِ (الكمبيوتر) لكنَّ الحاسوبَ بدَورِه يحتاجُ إلى ما يُسمَّى بالبرمجةِ والتَّرميزِ، بحيثُ يقِفُ الباحثُ أوَّلًا على

مواضعِ المصطلحِ بنفسِه، ثمَّ يستعينُ بالحاسبِ على كشفِ ما يُماثِلُه خلالَ الكِتابِ كلِّه.

وأيضًا يُمكِنُ الاستعانةُ بفهارسِ الطَّبعاتِ لتلك الكتبِ، وإن لم تكُن حاصِرةً بحيثُ تُبنَى علَيها نتائجُ إحصائيَّةٌ دقيقةٌ ومُستوعَبةٌ.

ولذلك فإنَّ الاستيعابَ والحصرَ الدَّقيقَ مجالُه البُحوثُ والدِّراساتُ التي تُخصَّصُ لكلِّ كتابٍ مِن مؤلَّفاتِ الحافظِ ابنِ عبدِ البرِّ، كما أشَرتُ سابقًا لذلك(١)

ولكن سيأتي في التَّفصيلِ ذِكرُ معالمَ مِن منهجِه في بيانِ المصطلحاتِ والقواعدِ عندَ تطبيقاتِها خلالَ مؤلَّفاتِه.

---

(١) وتوجد رسالة دكتوراه بعنوان: «منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد» للدكتور محمد عبد النبي، وقد طُبعت في مجلدين مع فهرس للرواة في دار ابن حزم، بيروت، عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

## مِن معالمِ منهجِ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ تفصيلًا:

### أوَّلًا: ما ذكَرَه في كتابِ «جامعِ بيانِ العلمِ وفضلِه»:

### عنوانُ الكتابِ ودلالتُه المنهجيَّةُ:

عنوانُ الكتابِ «جامعُ بيانِ العلمِ وفضلِه، وما ينبغِي في روايتِه وحَملِه»(١).

فيُلاحَظُ مِن اسمِ الكتابِ أنَّه يتناوَلُ موضوعينِ:

**أحدُهما**: بيانُ المقصودِ بالعلمِ وفضلِه وهذا يشمَلُ علمَ الحديثِ وغيرَه كما جاءَ في محتوَى الكتابِ، وفيه إضافاتٌ وتفاصيلُ كثيرةٌ متعلِّقةٌ بالحديثِ ومصطلحاتِه وقواعدِه كما سيأتي توضيحُه.

**وثانيهما**: طُرُقُ تحمُّلِ الحديثِ وأَدائِه، وما يتعلَّقُ بذلك مِن آدابٍ وقواعدَ واصطلاحاتٍ.

ويبدُو أنَّه فعَلَ ذلك بناءً علَى ما طلَبَه مِنه بعضُ طلبةِ العلمِ ونحوُهم.

---

(١) هكذا عُنونَ الكتابُ في النُّسخةِ الخطِّيَّةِ له بالمكتبةِ الأزهريةِ، وبهذا سمَّاه الإمامُ الذَّهبيُّ في «السِّيرِ»: ١٨/١٥٨، ومُحتوى الكتابِ موافقٌ لهذا.

وقد أجمَلَ ذلك في مقدِّمةِ الكتابِ فقالَ: «أمَّا بعدُ، فإنَّك سألتَني رحِمَك اللَّهُ...».

وما أشارَ إليهِ ممَّا يتعلَّقُ بمصطلحِ الحديثِ وقواعدِه قد أورَدَه في الكتابِ بطريقتَينِ:

**الأُولى:** ما خصَّصَ له عددًا منَ الأبوابِ.

**والثانية:** ما ذكَرَه في أبوابٍ أُخرَى تبعًا لغيرِه.

وسأحاولُ فيما يلي ذِكرَ مجملِ ما أورَدَه في أبوابٍ خاصَّةٍ وما ذُكِرَ تبعًا لغيرِه.

ففي مقدِّمةِ الكتابِ يُبيِّنُ حُكمَ الاشتغالِ بتبليغِ العِلمِ وإثمِ كتمانِه عن طالبِه[(١)].

ثمَّ عقَدَ بابًا بعُنوانِ: «بابُ طلَبِ العلمِ فريضةٌ علَى كلِّ مسلمٍ»[(٢)] ومعروفٌ أنَّه يدخُلُ في هذا طلَبُ الحديثِ.

ثمَّ أتبَعَ ذلك بعِدَّةِ أبوابٍ فيها فضلُ العلمِ وأهمِّيَّتُه، وخاصَّةً الفقهَ في الدِّينِ، وفيها فضلُ مكانةِ كلٍّ مِن طالبِ العِلمِ ومُعلِّمِه[(٣)].

---

(١) «جامعُ بيانِ العلم وفضلِه»: ١/ ٢٢.

(٢) المصدرُ السابقُ: ١/ ٢٣- ٦٢.

(٣) السابقُ: ١/ ٦٣-٧١.

ومِمَّا ذكَرَه: ما يتعلَّقُ بطلَبِ الحديثِ والرِّحلةِ فيه، وسماعِه وحفظِه وتبليغِه[١]، ثمَّ ذكَرَ «بابَ كراهيةِ كتابةِ العلمِ وتخليدِه في الصُّحفِ»[٢]، وأتبَعَه بـ«بابِ ذكرِ الرُّخصةِ في كتابِ العلمِ»[٣]، ثمَّ «بابٌ في معارضةِ الكتابِ»؛ يعنِي مُقابلَةَ المكتوبِ بأصلِه، لمعالجةِ السَّقطِ والخطَأِ منَ الناسخِ[٤].

وفي موضعٍ آخَرَ ذكَرَ الحثَّ على كتابةِ السننِ الموقوفةِ على الصَّحابةِ رضي اللَّه عنهم[٥].

ثمَّ ذكَرَ «بابَ الأمرِ بإصلاحِ اللَّحنِ والخطأِ في الحديثِ، وتتبُّعِ ألفاظِه ومعانِيه»[٦].

ويُلاحَظُ في عنوانِ هذا البابِ اختصاصُه بالحديثِ الشَّريفِ، وأمَّا الأبوابُ السَّابقةُ فمُعظَمُ ما ذكَرَه فيها مُتعلِّقٌ

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله»: ١/ ١٥٥-١٩٨.

(٢) السابقُ: ١/ ٢٦٨- ٢٩٧.

(٣) السابقُ: ١/ ٢٩٨- ٣٣٥.

(٤) السابقُ: ١/ ٣٣٦- ٣٣٨.

(٥) السابقُ: ٢/ ١١٧٦.

(٦) السابقُ: ١/ ٣٣٩- ٣٥٣.

أيضًا بالحديثِ ومُتَّفِقٌ مع ما ذكَرَه الخطيبُ في مؤلَّفاتِه في مصطلحِ الحديثِ وقواعدِه، كـ «الكفايةِ»، و«الجامعِ لأخلاقِ الرَّاوِي وآدابِ السَّامعِ»، و«تقييدِ العلمِ»، وبعضُه مُتَّفقٌ مع ما ذكَرَه الرَّامهرمُزيُّ في «المُحدِّثِ الفاصلِ»، وقد ختَمَ كتابَه هذا فقالَ: «بابٌ في فضلِ النَّظرِ في الكُتبِ وحَمدِ العنايةِ بالدَّفاترِ»(١).

ثمَّ ذكَرَ عدَّةَ أبوابٍ في فضلِ التَّعلُّمِ في الصِّغَرِ، والحضِّ علَيه والإلحاحِ في الطَّلَبِ، والحثِّ على السُّؤالِ وعدمِ كتمِ العلمِ، والرِّحلةِ في طلَبِه والمُداومَةِ على ذلك والصَّبرِ علَى المشَاقِّ، وكثيرٌ ممَّا ذكَرَه في ذلك مُتعلِّقٌ بالحديثِ الشَّريفِ، روايةً ودِرايةً(٢).

ثمَّ عقَدَ بعدَ ذلك عدَّةَ أبوابٍ أخرَى بيَّنَ فيها آدابَ العالِمِ والمُتعلِّمِ وصفاتِهما(٣).

وفي هذه الأبوابِ تصريحٌ مُتعدِّدٌ بما يتعلَّقُ بكيفيَّاتِ

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/ ١٢٢٧.

(٢) السابقُ: ١/ ٣٥٤- ٤١٩.

(٣) السابقُ: ١/ ٤٢٠-٧٥٠.

التَّحمُّلِ والأَداءِ للحديثِ وأخلاقِ الرَّاوي والسَّامعِ، مع مُوافقَةِ ما ذكَرَه لمَا جاءَ في كُتُبِ الخطيبِ البغداديِّ السَّابقِ ذكرُها، وقَد ذكَرَ المؤلِّفُ في موضعٍ مُتأخِّرٍ مبحثًا خاصًّا فصَّلَ فيه عددًا مِن طرُقِ التَّحمُّلِ والأَداءِ فقالَ: «بابٌ في العَرضِ على العالمِ، وقولِ: أخبَرَنا وحدَّثَنا، واختلافِهم في ذلك، وفي الإجازةِ والمُناولَةِ»[1].

وفي موضعٍ مُتأخِّرٍ عن ذلك قالَ: «بابُ ذِكرِ بعضِ مَن كانَ لا يُحدِّثُ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ إلَّا وهو علَى وضوءٍ»[2].

وفي موضعٍ قبلَه ذكَرَ عددًا مِن صفاتِ مَن تُقبَلُ روايتُه ومَن تُرَدُّ روايتُه[3]، وذلك ضِمنَ بابِ: «مَن يستحِقُّ أن يُسمَّى فقيهًا أو عالمًا.. ومَن يجوزُ له الفُتيا عندَ العلماءِ»[4].

ثمَّ عقَدَ بابًا لذِكرِ مَن ذمَّ الإكثارَ مِن الحديثِ، دونَ التَّفهُّمِ

(١) «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/ ١١٤٦-١١٦٠.
(٢) السابقُ: ٢/ ١٢١٧-١٢٢٦.
(٣) السابقُ: ٢/ ٨١٩-٨٢١، ٨٢٤.
(٤) السابقُ: ٢/ ٨٠٧.

والفقهِ فيه، أو خشيةَ الخطأِ أو الكذبِ[١]، مع نقدِه كثيرًا مِن طلبةِ الحديثِ في عصرِه بعدَمِ مُراعاةِ ذلك.

ثمَّ في موضعٍ بعدَ هذا، بيَّنَ أنَّ الأدلَّةَ الواردةَ في ذمِّ الرَّأيِ مقصودٌ بها الآراءُ المخالفةُ للسُّننِ الثَّابتةِ في الاعتقادِ والعملِ، كرَدِّ الأحاديثِ المتواترةِ في عذابِ القبرِ وفي الشَّفاعةِ[٢]، ثمَّ أعقَبَ ذلك بـ «بابِ حُكمِ قولِ العلماءِ بعضِهم في بعضٍ».

وفي موضعٍ آخَرَ عقَدَ بابًا لحُكمِ قولِ العلماءِ بعضِهم في بعضٍ، وبيَّنَ فيه أنَّ مِنَ العلماءِ وخاصَّةً في عصرِه مَن تكلَّمَ بعضُهم في بعضٍ بدافعِ الغضَبِ والتَّحاملِ والعَداءِ والحسَدِ والمنافسةِ، ثمَّ قرَّرَ قاعدةً عامَّةً في هذا فقالَ[٣]: «والصَّحيحُ في هذا البابِ: أنَّ مَن صحَّت عدالَتُه، وثبَتَت في العلمِ إمامتُه، وبانَت ثقتُه، وبالعلمِ عنايتُه، لم يُلتفَت فيهِ إلى قولِ أحَدٍ، إلَّا أن يأتيَ في جرحتِه ببيِّنةٍ عادلةٍ يصِحُّ بها جَرحتُه، على طريقِ

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/ ٩٨٨- ١٠٣٦.

(٢) المصدر السابقُ: ٢/ ١٠٥٢- ١٠٨٦.

(٣) في المصدر السابقِ: ٢/ ١٠٨٧- ١١١٩.

الشَّهاداتِ، والعملِ فيها، مِن المُشاهدةِ والمعاينةِ لذلك بما يُوجِبُ تصديقَه فيما قالَه؛ لبراءتِه مِن الغِلِّ والحسَدِ، والعَداوةِ والمنافسةِ، وسلامتِه مِن ذلك كلِّه، فذلك كلُّه يُوجِبُ قولَه مِن جهةِ الفقهِ والنَّظرِ. وأمَّا مَن لم تثبُت إمامتُه، ولا عُرِفَت عدالتُه، ولا صحَّت لعدمِ الحفظِ والإتقانِ روايتُه، فإنَّه يُنظَرُ فيهِ إلى ما اتَّفَقَ أهلُ العلمِ علَيه، ويُجتهَدُ في قبولِ ما جاءَ به، علَى حسَبِ ما يؤدِّي النَّظرُ إليه».

ثمَّ ذكَرَ دليلَه على ذلك وأمثلةً تطبيقيَّةً له[1]، ثمَّ أكَّدَ على هذا في أواخرِ هذا البابِ فقالَ[2]: إنَّ مَن هداهُ اللَّهُ وألهمَه رُشدَه فليقِفْ عندَ ما شرَطنا.

وقد استفادَ مِن هذه القاعدةِ بتفاصيلِها وشروطِها الإمامُ تاجُ الدِّينِ ابنُ السُّبكيِّ في فصلٍ مُوسَّعٍ عقَدَه في ترجمَتِه لأحمدَ بنِ صالحٍ المصريِّ، وذلك ضمنَ كتابِ «طبقات الشَّافعيَّةِ الكُبرَى»[3]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) في المصدرِ السابقِ: ٢/ ١١١٧، بتصرف يسير.

(٣) ٢/ ٦ - ٢٥.

له بعُنوانِ: «قاعدةٌ في الجرحِ والتَّعديلِ ضروريَّةٌ نافعةٌ لا تراها في شيءٍ مِن كتُبِ الأصولِ».

واستهَلَّ ابنُ السُّبكيِّ كلامَه بالتَّحذيرِ مِن تعميمِ قولِ النُّقَّادِ بأنَّ الجرحَ مُقدَّمٌ علَى التَّعديلِ، ثمَّ قالَ[١]: «بلِ الصَّوابُ عندَنا أنَّ مَن ثبَتَت إمامتُه وعدالتُه وكثُرَ مادحُوه ومزكُّوه، وندَرَ جارحُوه، وكانَت هناك قرينةٌ دالَّةٌ علَى سببِ جرحِه، مِن تعصُّبٍ مذهبيٍّ أو غيرِه، فإنَّنا لا نلتفِتُ إلى الجرحِ فيه، ونَعملُ فيه بالعدالةِ، وإلَّا فلو فتَحنا هذا البابَ، وأخَذنا تقديمَ الجرحِ علَى إطلاقِه؛ لمَا سلِمَ لنا أحَدٌ مِن الأئمَّةِ...».

ثمَّ قالَ[٢]: «وقد عقَدَ الحافظُ أبو عمرَ بنُ عبدِ البرِّ في كتابِ العلمِ بابًا في حُكمِ قولِ العلماءِ بعضِهم في بعضٍ»، وساقَ ملخَّصًا عامًّا للبابِ، مع ذكرِه نصَّ القاعدةِ السَّابقِ ذِكرُها بقولِه[٣]: «ثمَّ قالَ أبو عمرَ بعدَ ذلك: الصَّحيحُ في هذا البابِ أنَّ مَن ثبَتَت عدالتُه وصَحَّت في العِلمِ إمامتُه...» إلخ، ثمَّ

---

(١) في «طبقاتِ الشَّافعيةِ الكبرى»: ٢/ ٩.

(٢) في المصدر السابقِ: ٢/ ٩.

(٣) في المصدر السابقِ: ٢/ ١٠.

أضافَ ابنُ السُّبكيِّ إلى قاعدةِ ابنِ عبدِ البرِّ هذه عدَّةَ إضافاتٍ يرَى أنَّها مُتمِّمَةٌ وموضِّحةٌ لها(١).

فأصبَحَت تلك القاعدةُ معروفةً بنسبتِها إلى ابنِ السُّبكيِّ رغمَ تقريرِه أنَّه اعتمدَ فيها على قاعدةِ ابنِ عبدِ البرِّ كما قدَّمتُ؛ بل إنَّ ابنَ عبدِ البرِّ استفادَ أصلَ هذه القاعدةِ مِن أحدِ الأئمَّةِ المتقدِّمِينَ، وهو أبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ (ت. ٢٩٤هـ) وذلك في كتابٍ آخَرَ له وهو «التَّمهيدُ»، عندَ تطبيقِه لهذه القاعدةِ على مَن توافَرَت فيه ضوابطُها مِنَ الرُّواةِ، وهو عكرمةُ مولَى ابنِ عباسٍ، مع إحالتِه تفاصيلَ القاعدةِ على كتابه «جامعِ بيانِ العلمِ»، كما سيأتي توضيحُه في جانبِ تطبيقاتِه(٢)، وهذا يدُلُّ على التَّواصلِ المنهجيِّ في قواعدِ النَّقدِ بينَ المُتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ، خلافًا لمَا يُشاعُ في الآونةِ الأخيرةِ مِن وجودِ تبايُنٍ منهجيٍّ بينَ المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ مِن أئمَّةِ نُقَّادِ الحديثِ النَّبويِّ(٣).

---

(١) «طبقاتُ الشافعيةِ الكبرى»: ٢/ ١٠ وما بعدَها.

(٢) يُنظرُ: «جامعُ بيانِ العِلمِ»: ٢/ ١١٠١، و«التمهيدُ»: ٢/ ٣٣، ٣٤.

(٣) وهو في واقعِه لا يعدو أن يكون خلافًا فقط في فَهمِ بعضِ القواعدِ المتَّفَقِ عليها، أو في تطبيقاتِها.

وقد قامَ شيخُنا الشَّيخُ عبدُ الفتاحِ أبو غُدَّةَ -رحِمَه اللَّهُ- باستلالِ هذه القاعدةِ في صورتِها الكاملةِ مِن طبقاتِ ابنِ السُّبكيِّ، وطبعِها مع التَّعليقِ علَيها بتعليقاتٍ مُفيدةٍ، في عدَّةِ طبعاتٍ[١].

ثمَّ عقَدَ ابنُ عبدِ البرِّ بعدَ ذلك بابًا بعُنوانِ: «رُتَبُ الطَّلَبِ، وكشفُ المذهبِ»[٢]، وقَد قرَّرَ في مطلعِ هذا البابِ أنَّ أوَّلَ ما يجِبُ طلَبُه مِن العِلمِ: حفظُ كتابِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ وتفهُّمُه، وكلُّ ما يُعينُ علَى فَهمِه.

ثمَّ ذكَرَ عقِبَ ذلك طلَبَ الحديثِ الشَّريفِ، فقالَ[٣]: «ومَن طَلَبَ السُّننَ فليكُن مُعَوَّلُه على حديثِ الأئمَّةِ الثِّقاتِ الذين جعَلَهم اللَّهُ عزَّ وجلَّ خزائنَ لعلمِ دينِه، وأُمناءَ على سُنَنِ رسولِه ﷺ». وذكَرَ في مُقدِّمَتِهم الإمامَ مالكَ بنَ أنسٍ رحِمَه اللَّهُ، ومَن جرَى مجراهُ مِن ثقاتِ علماءِ الحجازِ والعراقِ والشَّامِ.

---

(١) منها طبعةٌ خامسةٌ بالقاهرةِ سنةَ ١٤٠٤هـ.

(٢) «جامعُ بيانِ العلمِ وفضلِه»: ٢/ ١١٢٩-١١٤٥.

(٣) المصدرُ السابقُ: ٢/ ١١٢٩.

وذكَرَ نماذجَ لكلٍّ مِنهم، ثمَّ قالَ: «وعلَى حديثِهم اعتمَدَ المصنِّفونَ للسُّننِ الصِّحاحِ»، وذكَرَ مِنهم البخاريَّ ومسلمًا وأبا داودَ والنِّسائيَّ، ثمَّ قالَ: «ومَن سلَكَ سبيلَهم كالعُقيليِّ والتِّرمذيِّ وابنِ السَّكنِ، ومَن لا يُحصَى كثرةً»، ثمَّ ذكَرَ أنَّ مالكًا ومَن ذُكِر مَعَه قَد انتَهَى إليهم علمُ الصَّحابةِ والتَّابعينَ في أقطارِ الأرضِ، وأنَّ الذي يشِذُّ عنهم نَزرٌ يسيرٌ في جَنبِ ما عندَهم[1].

وما ذكَرَه المؤلِّفُ هنا عن المصنَّفاتِ التي جمَعَت السُّننَ الصَّحيحةَ بحيثُ لا يشِذُّ عنها إلَّا اليسيرُ بالمقارنةِ بما جمَعْتُه، قد جاءَ نحوُه عن بعضِ المُتأخِّرينَ عنه مع اختلافٍ في بعضِ الجوانبِ، حيثُ جاءَ عنِ الحافظِ عبدِ الغنيِّ المقدسيِّ (ت. ٦٠٠هـ) أنَّ الصَّحيحينِ والسُّننَ الأربعةَ لأبي داودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ وابنِ ماجَه قد جمَعَت الأحاديثَ الصَّحيحةَ ولم يشِذَّ عنها إلَّا اليسيرُ، كما ذكَرتُه في منهجِ المقدسيِّ في كتابِ «الكمالِ»[2].

ثمَّ جاءَ الإمامُ النَّوويُّ (ت. ٦٧٦هـ) وذكَرَ أنَّه لم يفُتِ

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/ ١١٣٠، ١١٣١.

(٢) يُنظرُ: «الكمالُ»: ١/ ١١٤.

الصَّحيحينِ والسُّننَ الثَّلاثةَ لأبي داودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ إلَّا اليسيرُ مِنَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ[١].

وقد ذكَرتُ في مَنهجِ الحافظِ عبدِ الغنيِّ المقدسيِّ أنَّ رأيَ الإمامِ النَّوويِّ هذا مُتعقَّبٌ ممَّن جاءَ بعدَه كالحافظِ العراقيِّ وغيرِه[٢]، ويُلاحَظُ أنَّ المُتداوَلَ في كتُبِ مصطلَحِ الحديثِ التي بينَ أيدِينا هو رأيُ الإمامِ النَّوويِّ فقط مع تعقُّبِه.

في حينِ نجِدُه كما ترَى مسبوقًا مِن الحافظِ عبدِ الغنيِّ المقدسيِّ مع زيادةِ كتابِ السُّننِ لابنِ ماجَه، ونجِدُ فيما تقدَّمَ مِن رأيِ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ (ت. ٤٦٣هـ) أنَّه هو الأسبقُ، ولم تُشِر إلى ذلك المؤلَّفاتُ المُتداوَلةُ في علمِ مصطلَحِ الحديثِ وقواعدِه.

ومنهجُ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ هذا في بيانِ المصنَّفاتِ الجامعةِ لمعظمِ الحديثِ الصَّحيحِ، له ميزةٌ عمَّا جاءَ عن الإمامينِ المقدسيِّ والنَّوويِّ، وعلَيه مأخذٌ يشترِكُ معَهما فيه:

---

(١) «التَّقريبُ مع التَّدريبِ»: ١/ ١٠٥، ١٠٦.

(٢) يُنظَرُ: «تدريبُ الراوي»: ١/ ١٠٦، ١٠٧.

**فالميزةُ في منهجِه:**

أنَّه زادَ عددَ المصنَّفاتِ التي جمَعَتِ الأحاديثَ الصَّحيحةَ عمَّا ذكَرَه كلٌّ مِن المقدسيِّ والنَّوويِّ، فذكَرَ مالكًا -صاحبَ «الموطَّأِ»- ثمَّ الكُتبَ السِّتَّةَ ثمَّ العُقيليَّ وابنَ السَّكنِ.

ثمَّ إنَّه لم يقتَصِر علَى تلك الزِّيادةِ في المصنَّفاتِ، بل أشارَ إلى وجودِ الصَّحيحِ في كثيرٍ غيرِها حيثُ قالَ: «ومَن لا يُحصَى كَثْرةً» وهذا هو الأقرَبُ لواقعِ ما هو موجودٌ فعلًا بينَ أيدِينا، وفي مكتباتِ المخطوطاتِ في العالمِ، فضلًا عمَّا ذُكِرَ في تراجمِ العلماءِ المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ مِن مؤلَّفاتٍ، ولم نقِف علَيها حتَّى الآنَ، مثلَ: صحيحِ الإسماعيليِّ المستخرَجِ على صحيحِ البخاريِ، وصحيحِ ابنِ السَّكنِ، وبقيَّةِ صحيحِ ابنِ خُزيمةَ، وهي أكثَرُه[1] وصحيحِ العُقيليِّ الذي ذكَرَه ابنُ عبدِ البرِّ كما تقدَّمَ، مع أنَّه جاءَ عن مَسْلَمةَ بنِ قاسمٍ تلميذِ العُقيليِّ ما يدُلُّ على اطِّلاعِه علَى هذا الصَّحيحِ، فقد قالَ في شأنِ إبراهيمَ

---

(١) يُراجع كتابُ «التوحيدِ» لابنِ خُزيمةَ المطبوعُ، وهو جزءٌ من «صحيحِه» وفيه إحالاتٌ كثيرةٌ على أبوابِ الصَّحيحِ المفقودةِ.

ابنِ إسحاقَ الدَّبَريِّ: «لا بأسَ به، وكانَ العُقيليُّ يصحِّحُ روايتَه وأدخَلَه في الصَّحيحِ الذي ألَّفَه»[1].

**أمَّا المأخذُ الذي يشترِكُ فيه الإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ مع كلٍّ مِنَ المقدسيِّ والنَّوويِّ:**

فهو تعميمُ الوصفِ بالصِّحَّةِ لكلِّ المصنَّفاتِ التِّسعةِ التي ذكَرَها، ومنها الموطَّأُ والسُّننُ الأربعةُ، والمعروفُ عدمُ اشتراطِ مصنِّفيها للصِّحَّةِ، وكذلك اشتمالُها على الصَّحيحِ وغيرِه، وإن كانَ الكثيرُ ممَّا فيها صحيحًا، بل أحدُها وهو «جامعُ التِّرمذيِّ» معروفٌ أنَّه استُعمِلَ فيه الحُكمُ بالتَّحسينِ للكثيرِ مِن الأحاديثِ، حتَّى عُرِفَ بأنَّه هو الذي شَهَر قسمَ الحسنِ خلالَ جامعِه هذا، كما ضعَّفَ بنفسِه عددًا مِن الأحاديثِ، كما يُعرَفُ ذلك بالرُّجوعِ إلى «الجامعِ».

وفي ألفيَّةِ العراقيِّ في المصطلَحِ بشأنِ إطلاقِ اسمِ الصَّحيحِ على السننِ الأربعةِ قالَ:

---

(١) «لسانُ الميزانِ»: ٢/ ٣٦.

ومَن علَيها أُطلِقَ الصَّحِيحا
فقَد أتَى تَساهلًا صَريحا[١]

ثمَّ ذكَرَ ابنُ عبدِ البرِّ عقِبَ ذلك عن عليِّ بنِ المَدينيِّ مُجمَلَ ما ذكَرَه في ضبطِ أئمَّةِ رجالِ الأسانيدِ الرَّئيسةِ التي دارَت علَيها المرويَّاتُ الحديثيَّةُ، وتشعَّبَت عنها في حواضِرِ العالَمِ الإسلاميِّ التي نزَلَها الصَّحابةُ والتابعونَ فمَن بعدَهم.

وقد صدَّرَ ذلك بسَوْقِ سنَدِه إلى عليِّ بنِ المدينيِّ يقولُ: «دارَ عِلمُ الثِّقاتِ على ستَّةٍ: اثنينِ بالحجازِ، واثنينِ بالكوفةِ، واثنينِ بالبصرةِ» وذكَرَهم، ثمَّ قالَ: «ثمَّ دارَ علمُ هؤلاءِ على ثلاثةَ عشَرَ رجلًا» وذكَرَهم موزَّعينَ على كلٍّ مِنَ الحجازِ، والكوفةِ، والبصرةِ، وواسطَ، والشَّامِ[٢].

وقد فصَّل الإمامُ عليُّ بنُ المدينيِّ هذا الإجمالَ في كتابِ «العللِ» له[٣]؛ ليُستفادَ بما قرَّرَه في معرفةِ مداراتِ الأسانيدِ،

---

(١) «ألفيةُ العراقيِّ» مع شرحه لها: ١/ ١٦٨.

(٢) «جامعُ بيانِ العِلمِ»: ٢/ ١١٣١، ١١٣٢.

(٣) «العِللُ»: ٣٦ وما بعدَها.

وما فيها مِن تفرُّداتٍ، أو مُتابعاتٍ، أو اختلافاتٍ، وهذه الجوانبُ الثَّلاثةُ هي المنطلقاتُ الأساسيَّةُ لعلمِ عللِ الحديثِ.

وبذلك يكونُ إيرادُ ابنِ عبدِ البرِّ لِمَا قرَّرَه ابنُ المدينيِّ فيما قدَّمتُ؛ إشارةً إلى رُتبةٍ عُليا مِن مراتبِ طلَبِ علمِ الحديثِ.

ثمَّ ذكَرَ بعدَ هذا بقليلٍ: أنَّه يلزَمُ صاحبَ الحديثِ أن يعرِفَ الصَّحابةَ المؤدِّينَ للدِّينِ عن نبيِّهم ﷺ، ويعرِفَ أحوالَ النَّاقلينَ عنهم، ويقِفَ على العُدولِ منهم وغيرِ العُدولِ، وذكَرَ أنَّ هذا كلَّه قريبُ المنالِ على مَن اجتهَدَ(١).

وهذا كما ترَى يشمَلُ عدَّةَ أنواعٍ مِن علومِ الحديثِ:

**أوَّلُها**: معرفةِ الصَّحابةِ.

**وثانيها**: معرفةُ التَّابعينَ.

**وثالثُها**: معرفةُ بقيَّةِ الرُّواةِ مِن ثقاتٍ وضعفاءَ.

وقد قرَّرَ المؤلِّفُ أنَّ معرفةَ هذه الأنواعِ لازمةٌ لمَن يريدُ الاختصاصَ بالحديثِ الشَّريفِ(٢).

---

(١) «جامعُ بيانِ العِلمِ»: ٢/ ١١٣٤.

(٢) المصدرُ السابقُ.

ثمَّ أشارَ إلى أهميَّةِ نوعٍ آخَرَ وهو شرحُ الحديثِ، فروَى بسنَدِه إلى سفيانَ الثَّوريِّ يقولُ: «تفسيرُ الحديثِ خيرٌ مِن سماعِه»[1].

ثمَّ ذكَرَ المؤلِّفُ بيانَ الوضعِ في الحديثِ وبعضَ الفِرَقِ مِن الوَضَّاعينَ كالزَّنادقَةِ والخوارجِ، وذكَرَ مثالًا مِن موضوعاتِهم في عَرضِ الحديثِ على القرآنِ الكريمِ، مع الرَّدِّ علَيه[2].

ثمَّ ذكَرَ شُبهةَ القولِ بالاكتفاءِ بالقرآنِ الكريمِ فقط، وبيانَ الرَّدِّ عليها بإيجازٍ، وبيانَ مكانةِ السُّنَّةِ مِن القرآنِ الكريمِ[3]، وأنَّها نوعٌ مِنَ الوَحيِ، ومُفسِّرةٌ للقرآنِ الكريمِ، وبالتَّالي لا يُكتفَى بهِ عنها.

وهذا مُجمَلُ ما ذكَرَه المؤلِّفُ مِن مباحثِ المصطلحاتِ والقواعدِ الحديثيَّةِ خلالَ كتابِ «جامعِ بيانِ العلمِ» هذا، إمَّا في مباحثَ مُستقلَّةٍ، وإمَّا في فرعٍ مِن أحدِ أبوابِ الكتابِ المتعلِّقةِ بأصولِ الفقهِ والعقيدةِ وما ينبغِي تحصيلُه مِن العلومِ الأخرَى غيرِ علومِ الحديثِ الشَّريفِ.

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله»: ٢/ ١١٤٤.

(٢) السابقُ: ٢/ ١١٩١، ١١٩٢.

(٣) السابقُ: ٢/ ١١٩٢- ١١٩٨.

**ثانيًا: ما ذكَرَه في كتابِ «التَّمهيدِ» مع التَّبويبِ له بأبوابٍ خاصَّةٍ:**

فمِن المعروفِ أنَّ الموضوعَ الأصليَّ لكتابِ «التَّمهيدِ» هو شرحُ موطَّأِ الإمامِ مالكٍ، ولكنَّ ابنَ عبدِ البرِّ جعَلَ في مقدِّمةِ الشَّرحِ تمهيدًا بيَّنَ فيه مُجمَلَ منهجِه في الشَّرحِ، وبيَّنَ فيه كذلك الأقوالَ في حُجِّيَّةِ الحديثِ المُرسَلِ[١]، ثمَّ عقَدَ بابًا لمعرفةِ المرسلِ والمُسندِ والمنقطعِ والمتَّصلِ والموقوفِ ومعنَى التَّدليسِ[٢].

ثمَّ أتبَعَه ببابٍ: «بيانُ التَّدليسِ ومَن يُقبَلُ نقلُه، ويُقبَلُ مُرسَلُه وتدليسُه ومَن لا يُقبَلُ ذلك مِنه»[٣]، وفي أثناءِ هذا البابِ قالَ: «وقد ذكَرنا في بابِ أخبارِ مالكٍ بعدَ هذا البابِ قولَه فيمَن يُؤخَذُ العلمُ عنه، ومذهبُه في ذلك هو مذهبُ جمهورِ العلماءِ»[٤]، وقد ذكَرَ ذلك فعلًا ضِمنَ ترجمةٍ للإمامِ مالكٍ عقِبَ هذا[٥].

---

(١) «التمهيدُ»: ١/ ٢- ٨.

(٢) المصدرُ السابقُ: ١/ ١٢- ٢٧.

(٣) السابقُ: ٢/ ٢٨- ٦٠.

(٤) السابقُ: ١/ ٣٠.

(٥) السابقُ: ١/ ٦٥- ٧١.

وبالتَّأمُّلِ في هذه الأبوابِ التي جعَلَ ابنُ عبدِ البرِّ مِن منهجِه إيرادَها في مُقدِّمةِ هذا الشَّرحِ، كالدَّليلِ العامِّ للتَّفاصيلِ التي سيُورِدُها خلالَه، نجِدُ أنَّها تشمَلُ عددًا مِن أنواعِ مصطلحاتِ علمِ الحديثِ وضوابطِه العامَّةِ التي تشمَلُ الموطَّأَ وغيرَه.

فالأنواعُ التي صرَّحَ باسمِها كما ترَى هي: المرسَلُ، والمُسنَدُ، والمنقطِعُ، والمتَّصلُ، والموقوفُ، والتَّدليسُ وأنواعُه وأحكامُه، ومَن تُقبَلُ روايتُه ومَن تُرَدُّ روايتُه، وقد ذكَرَ لكلٍّ منها تعريفًا اصطلاحيًّا بالعبارةِ، وبعضَ الشُّروطِ والضَّوابطِ، وبعضُها عرَّفَه بالمثالِ العمليِّ، وهو مِن أنواعِ التَّعريفاتِ المستعملَةِ عندَ غيرِه مِن المحدِّثينَ(١).

كما بيَّنَ آراءَ كثيرٍ مِن أئمَّةِ العلماءِ والنُّقَّادِ في تلك الأنواعِ، وذكَرَ عددًا مِن الأدلَّةِ على ما يُورِدُه، والأمثلةِ التَّوضيحيَّةِ لذلك مع ترجيحِه لما يراهُ راجحًا، وفيما يلي أمثلةٌ توضيحيَّةٌ لذلك:

**١- إشارتُه الإجماليَّةُ إلى ذِكرِ الأنواعِ الاصطلاحيَّةِ وتعريفاتِها:**

فقد عنوَنَ البابَ كما أسلَفتُ بقولِه(٢): «بابُ معرفةِ المُرسَلِ،

(١) كالحاكمِ وابنِ الصَّلاحِ، كلاهما في «معرفةِ علومِ الحديثِ».

(٢) في «التمهيدِ»: ١/ ١٢.

والمُسنَدِ، والمُنقطِعِ، والمتَّصلِ، والموقوفِ، ومعنَى التَّدليسِ».

ثمَّ افتتَحَ كلامَه في هذا بقولِه: «هذه أسماءٌ اصطلاحيَّةٌ، وألقابٌ اتَّفَقَ الجميعُ علَيها، وأنا ذاكرٌ في هذا البابِ معانيَها إن شاءَ اللَّهُ».

## ٢- بيانُه لشروطِ الحديثِ الصَّحيحِ المتَّفَقِ علَيها:

قالَ: «اعلَم -وفَّقَك اللَّهُ- أنِّي تأمَّلتُ أقاويلَ أئمَّةِ أهلِ الحديثِ، ونظَرتُ في كتُبِ مَن اشترَطَ الصَّحيحَ في النَّقلِ منهم، ومَن لم يشترِطْه، فوجَدتُهم أجمَعُوا على قَبولِ الإسنادِ المُعنعَنِ، لا خلافَ بينَهم في ذلك، إذا جمَعَ شروطًا ثلاثةً، وهي:

١- عدالةُ المُحدِّثينَ في أحوالِهم.

٢- ولقاءُ بعضِهم بعضًا، مجالسةً ومشاهدةً.

٣- وأن يكونوا بُرآءَ مِن التَّدليسِ».

ثمَّ قالَ: «والإسنادُ المعنعنُ: فلانٌ عن فلانٍ عن فلانٍ».

ثمَّ ذكَرَ أنَّ شعبةَ قالَ: «فلانٌ عن فلانٍ ليسَ بحديثٍ»، وأنَّ سفيانَ -يعنِي الثَّوريَّ- قالَ: «هو حديثٌ»، وعقَّبَ علَى هذا بقولِه: «ثمَّ إنَّ شعبةَ انصرَفَ عن هذا إلى قولِ سفيانَ».

ثمَّ قالَ: «وقد أعلَمتُك أنَّ المتأخِّرينَ مِن أئمَّةِ الحديثِ والمشترِطينَ في تصنيفِهم الصَّحيحَ، قد أجمَعُوا على ما ذكَرتُ لك، وهو قولُ مالكٍ، وعامَّةِ أهلِ العلمِ»[١].

فنُلاحِظُ أنَّه ذكَرَ ما اتَّفقَت علَيه آراءُ أئمَّةِ الحديثِ مِن شُروطِ صحَّةِ الحديثِ، وذكَرَ بعضَ مَن اختلَفَ في قبولِ الإسنادِ المعنعنِ مِن الأئمَّةِ، وهما: شعبةُ، وسفيانُ الثَّوريُّ، ثمَّ قرَّرَ الجمعَ بينَ قولَيهما بأنَّ قولَ شعبةَ بعدمِ القبولِ كانَ مُتقدِّمًا، ثمَّ بدَا له أن يرجِعَ عنه، ويوافِقَ سفيانَ الثَّوريَّ في قولِه بقبولِه، وذلك بمُراعاةِ الشُّروطِ الثَّلاثةِ التي ذكَرَ اتِّفاقَ الجميعِ علَيها.

### ٣- بيانُه لشروطِ قَبولِ الرَّاوي والاحتجاجِ بحديثِه:

وفي هذا يقولُ[٢]: «الذي اجتمَعَ علَيه أئمَّةُ الحديثِ والفقهِ في حالِ المُحدِّثِ الذي يُقبَلُ نقلُه، ويُحتَجُّ بحديثِه، ويُجعَلُ سُنَّةً وحُكمًا في دينِ اللَّهِ هو: أن يكونَ حافظًا إن حدَّثَ مِن حفظِه، عالمًا بما يُحيُل المعانيَ، ضابطًا لكتابِه إن حدَّثَ مِن كتابٍ، يؤدِّي الشَّيءَ علَى وجهِه، متيقِّظًا غيرَ مُغفلٍ، وكلُّهم

---

(١) «التمهيد: ١/ ١٢ -١٣.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٨، مع تصرفٍ يسيرٍ.

يستحِبُّ أن يؤدِّيَ الحديثَ بحُروفِهِ؛ لأنَّه أسلَمَ له. . . » ثمَّ قالَ: «ويَحتاجُ مع ما وصَفنا: أن يكونَ ثِقةً في دينِه، عدلًا جائزَ الشَّهادةِ مرضيًّا» ثمَّ قالَ: «وكانَ سالمًا مِن التَّدليسِ» وذكَرَ أنَّه متَى استوفَى ذلك كانَ حُجَّةً فيما نقَلَ وحَمَل مِن أثَرٍ في الدِّينِ.

## ٤- مِن تعريفِه لبعضِ المصطلحاتِ بالمثالِ:

يقولُ ابنُ عبدِ البرِّ[١]: «والمنقطِعُ مِن المسندِ، مِثلُ: مالكٍ، عن يحيَى بنِ سعيدٍ، عن عائشةَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ، وعن عبدِ الرَّحمنِ بنِ القاسمِ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ» ثمَّ ذكَرَ ثلاثةَ أمثلةٍ أخرَى، ثمَّ قالَ: «فهذا وما كانَ مِثلَه مُسنَدٌ؛ لأنَّه أُسنِدَ إلى النبيِّ ﷺ ورُفِعَ إليه، وهو مع ذلك منقطِعٌ؛ لأنَّ يحيَى بنَ سعيدٍ وعبدَ الرَّحمنِ بنَ القاسمِ لم يسمَعَا مِن عائشةَ».

## ٥- ما جمَعَ فيهِ بينَ التَّعريفِ والمثالِ:

قالَ ابنُ عبدِ البرِّ[٢]: «والموقوفُ ما وُقِفَ على الصَّاحبِ، ولم يَبلُغ به النبيَّ ﷺ مِثلُ: مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، قولَه».

---

(١) في «التمهيد»: ١/ ٢٢، ٢٣.

(٢) في المصدر السابقِ: ١/ ٢٥.

### ٦- ممَّا صرَّحَ فيه برأيِهِ الخاصِّ:

أ- ذكَرَ الإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ بعضَ الأقوالِ في الإسنادِ المنقطعِ، ثمَّ قالَ[١]: «المنقطعُ عندي كلُّ ما لا يتَّصِلُ، سواءٌ كانَ يُعزَى إلى النبيِّ ﷺ أو إلى غيرِه».

ب- نقَلَ الإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ عن الحافظِ البَرديجيِّ قولَه: «أنَّ: محمولةٌ على الانقطاعِ، حتَّى يتبيَّنَ السَّماعُ في ذلك الخبرِ بعينِه مِن طريقٍ آخَرَ، أو يأتيَ ما يدُلُّ على أنَّه قد شهِدَه وسمِعَه».

ثمَّ عقَّبَ ابنُ عبدِ البرِّ على ذلك قائلًا[٢]: «هذا عندِي لا معنَى له؛ لاجتماعِهم على أنَّ الإسنادَ المتصلَ بالصَّحابيِّ، سواءٌ قالَ فيه: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ، أو أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ، أو عَن رسولِ اللَّهِ ﷺ أنَّه قالَ، أو سمِعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ، كلُّ ذلك سواءٌ عندَ العلماءِ، واللَّهُ أعلَمُ».

**بيانُه لبعضِ ما تثبُتُ به عدالةُ الرَّاوِي، وموقفِ غيرِه منه:**

تقدَّمَ قبلَ قليلٍ في بيانِ ابنِ عبدِ البرِّ لحالِ المحدِّثِ الذي

---

(١) في «التمهيد»: ١/ ٢١.

(٢) في المصدر: ١/ ٢٦.

يُقبَلُ نقلُه ويُحتَجُّ بحديثِه، أنَّه قالَ: «ويَحتاجُ مع وصَفنا -يعني مِن الضَّبطِ والفَهمِ- أن يكونَ ثقةً في دينِه، عدلًا جائزَ الشَّهادةِ مرضيًّا»[(١)].

ومعنَى ذلك أنَّ مَن ثبَتَ اتِّصافُه بالضَّبطِ وعدمِ الغَفلةِ، وعدالةِ الدِّينِ التي تُجيزُ شهادتَه وارتضاءَ خُلُقِه؛ فقد ثبَتَت له عدالةُ الرِّوايةِ وقَبولُ روايتِه والاحتجاجُ بها.

وبالتَّأمُّلِ فيما ذكَرَه نجِدُه يعادِلُ وصفَ «الثِّقةِ» عندَ جمهورِ العلماءِ.

وقد أتبَعَ بيانَه السَّابقَ بقولِه[(٢)]: «وكلُّ حاملِ علمٍ معروفِ العنايةِ به فهو عَدلٌ محمولٌ في أمرِه أبدًا على العدالةِ، حتَّى تتبيَّنَ جَرْحتُه في حالِه أو في كثرةِ غلَطِه؛ لقولِه ﷺ: «**يَحْمِلُ هذا العِلمَ مِن كلِّ خَلَفٍ عُدولُه**».

وقد أخرَجَ ابنُ عبدِ البرِّ الحديثَ بسنَدِه إلى إبراهيمَ العُذريِّ يرفَعُه، وهذه روايةٌ مُرسلَةٌ؛ لأنَّ العُذريَّ تابعيٌّ علَى الرَّاجحِ،

---

(١) «التمهيد»: ١/ ٢٨.

(٢) في المصدرِ السابقِ: ١/ ٢٨ و٥٨- ٦٠.

وقد رفَعَ الحديثَ[١]، وأخرَجَ ابنُ عبدِ البرِّ الحديثَ أيضًا مِن روايةِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو، وأبي هريرةَ، ثمَّ ذكَرَه معلَّقًا مِن حديثِ أبي أمامةَ مرفوعًا، وأحالَ بمَتنِه على سابقِه بقولِه: «مِثلُه سواءٌ» ومَتنُه السَّابقُ كاملًا هو: «**يحمِلُ هذا العِلمَ مِن كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه، ينفُون عنه تحريفَ الغالينَ، وانتحالَ المُبطِلِينَ، وتأويلَ الجاهلينَ**».

ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ عبدِ البرِّ لم يتكلَّم عن درجةِ الحديثِ بشيءٍ، مع روايتِه له مرفوعًا مِن أربعِ طُرُقٍ، أحدُها مُرسَلٌ كما قَدَّمتُ، ولكن ذِكرُه الحديثَ للاستدلالِ به على هذا النَّوعِ مِن التَّعديلِ يُفيدُ قبولَه له، وإن خالَفَه غيرُه في هذا النَّوعِ وفي دليلِه، كالحافظِ ابنِ كثيرٍ حيثُ قالَ[٢]: «لو صَحَّ ما ذكَرَه مِن الحديثِ لكانَ ما ذهَبَ إليه قويًّا، ولكن في صحَّتِه نظَرٌ قويٌّ، والأغلَبُ عدمُ صحَّتِه».

---

(١) «الثِّقاتُ» لابنِ حِبَّانَ: ٤/ ١٠، و«لسانُ الميزانِ»: ١/ ٧٧.

(٢) في «مختصر علوم الحديث» مع «الباعث الحثيث»: ١/ ٢٨٣، وسيأتي تعقُّب ابن كثير وغيره لابن عبد البرِّ في شأن الحديث وشأن هذا النَّوع من التعديل.

ويُلاحَظُ أنَّ ابنَ عبدِ البرِّ مع تقريرِه هذا النَّوعَ في ثُبوتِ عدالةِ الرَّاوي دِينًا وضَبطًا، لم يُحدِّد درجةَ حديثِه، لكنَّه قد ذكَرَ هذا بعدَ التَّعديلِ السَّابقِ الذي يُعادِلُ مرتبةَ الثِّقةِ، كما أشَرتُ إلى ذلك سابقًا.

وعلَيه، يُمكِنُ القولُ إنَّ مَن ثبَتَت عدالتُه بحَملِ العِلمِ والعنايةِ به، دونَ وجودِ قادحٍ، يكونُ في المرتبةِ التَّاليةِ لمرتبةِ الثِّقةِ، وهي مرتبةُ الصَّدوقِ الذي يُحَسَّنُ حديثُه لذاتِه[1]، وقولُه: «حتَّى تتبيَّنَ جَرحتُه في حالِه»؛ أي في دِينِه، وقولُه: «أو في كثرةِ غلَطِه»؛ إشارةٌ إلى القَدحِ في الضَّبطِ، وكثرةُ الغلطِ يقابِلُ قِلَّتَه، ويُعبِّرُ عن هذه القِلَّةِ اصطلاحًا بخفَّةِ الضَّبطِ، فأفادَ بذلك أنَّ وقوعَ الغَلطِ القَليلِ مِن صاحبِ هذا التَّعديلِ لا يقدَحُ فيه عمومًا، بل تُضعَّفُ هذه الأغلاطُ القليلةُ فقط، ويُحتَجُّ بالرَّاوي فيما عدَاها.

وفي تطبيقِ ابنِ عبدِ البرِّ لهذا التَّعديلِ ما يُوضِّحُ ذلك:

فقد ذكَرَ حديثَ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ أنَّه علَّمَ رجلًا مِن أهلِ

---

(١) ينظر «تدريب الراوي» للسيوطي: ١/ ١٧٢، مبحث الحسن، ١٩١.

الصُّفَّةِ بعضَ آياتِ القرآنِ، فأهدَى الرَّجُلُ إليه قَوسًا... (الحديثَ) وذلك مِن طريقِ المغيرةِ بنِ زيادٍ، عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن الأسودِ بنِ ثعلبةَ، عن عُبادةَ، به.

ثمَّ قالَ ابنُ عبدِ البرِّ[1]: «وأمَّا المغيرةُ بنُ زيادٍ فمعروفٌ بحَملِ العِلمِ، ولكنَّه له مناكرُ، هذا مِنها».

فبيَّنَ أنَّ المغيرةَ راوِيَ هذا الحديثِ وإن كانَ مقبولَ الرِّوايةِ بما عُرِفَ به مِن حملِ العلمِ والعنايةِ به، إلَّا أنَّ له مناكيرَ، وهذه العبارةُ تفيدُ قُصورًا قليلًا في ضبطِه، وبالتَّالي يضعفُ مِن حديثِه ما عُرِفَ أنَّه مِن مناكيرِه، ولذلك أضافَ قائلًا: «هذا منها»؛ وعلَيه يكونُ ضعيفًا وإن كانَ راويه مقبولَ الرِّوايةِ فيما ليسَ مِن مناكيرِه.

**مِن تطبيقاتِ ابنِ عبدِ البرِّ لهذا النَّوعِ مِنَ التَّعديلِ إثباتًا ونَفيًا:**

وقد استعمَلَ ابنُ عبدِ البرِّ هذا النَّوعَ مِنَ التَّعديلِ، فطبَّقَه خلالَ بعضِ مؤلَّفاتِه علَى عددٍ مِنَ الرُّواةِ، تارةً بمُفردِه، وتارةً مع غيرِه، كما طبَّقَ نفيَه على عددٍ مِن الرُّواةِ للجرحِ بالتَّضعيفِ.

---

(١) في «التمهيد»: ٢١/ ١١٣، ١١٤.

١- ففي كتابِ «الاستغناءِ»[١]: ذكَرَ أبا الغَريفِ عُبيدَ اللَّهِ بنَ خليفةَ الهمدانيَّ، كوفيٌّ، روَى عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ وغيرِه، ثمَّ قالَ: «وكانَ أبو الغريفِ على شُرطَةِ عَليٍّ ﵁ هو مِثلُ الحارثِ الأعورِ، والأصبغِ بنِ نباتةَ»، ثمَّ قالَ: «والحارثُ أشهرُهم بحملِ العلمِ».

ومعنَى هذا أنَّه يصِفُ أبا الغريفِ والحارثَ الأعورَ والأصبغَ، بالشُّهرةِ بحَملِ العلمِ تعديلًا لهم، ويُقدِّمُ الحارثَ في هذا على أبي الغريفِ والأصبغِ.

٢- وفي «التَّمهيدِ»[٢]: روَى بسَندِه إلى جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «مَن مسَّ ذَكَرَه فليتَوَضَّأ»، ثمَّ قالَ: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ[٣]، كلُّ مذكورٍ فيه ثقةٌ معروفٌ بالعلمِ، إلَّا عُقبةَ ابنَ عبدِ الرَّحمنِ فإنَّه ليسَ بمشهورٍ بحَملِ العلمِ...».

---

(١) ٢/٨٧٦، ٨٧٧.

(٢) ١٧/١٩٣.

(٣) ليس مقصوده الصحة الاصطلاحية، ولكن ثقة رواته عدا من استثناه منهم كما في بقية الكلام.

فيُلاحَظُ أنَّه ذكَرَ التَّوثيقَ وذكَرَ معَه المعرفةَ بحَملِ العلمِ لرجالِ إسنادِ هذا الحديثِ، ثمَّ استثنَى منهم عقبةَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ فنفَى عنه الشُّهرةَ بحملِ العلمِ؛ إشارةً إلى تضعيفِه.

٣- وفي «الاستغناءِ»[١] أيضًا: ذكَرَ أبا الزُّعَيزِعَةَ كاتبَ مروانَ، وقالَ: «مجهولٌ في حملِ العلمِ، لا يُحتَجُّ بهِ».

وبذلك بيَّنَ أنَّ مَنِ انتَفَى عنه هذا التَّعديلُ، دونَ وجودِ أقوالٍ أخرَى فيه؛ يكونُ مجهولًا ولا يُحتَجُّ به، وإن كانَ ابنُ عبدِ البرِّ لا يُصرِّحُ في كلِّ مرَّةٍ بنتيجةِ انتفاءِ هذا التَّعديلِ عن الرَّاوِي.

٤- ففي كتابِ «الاستغناءِ»[٢] هذا: موضعٌ آخَرُ ذكَرَ فيه أبا شهابٍ الكِنانيَّ الكوفيَّ، واسمُه محمدُ بنُ إبراهيمَ، روَى عن عاصمِ بنِ بَهدَلَةَ، وروَى عنه مُسدِّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ، ثمَّ قالَ: «ليسَ بمشهورٍ في حَملِ العلمِ».

٥- وفي «التمهيدِ»[٣]: أخرَجَ حديثًا مِن طريقِ قَيسِ بنِ

---

(١) ٢/ ١٢٠٤.

(٢) ٢/ ٩٥١.

(٣) ٢٠/ ٢٠٦.

عَبايةَ أبي نَعامةَ، عن ابنِ عبدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ، وعلَّقَ علَيه بقولِه: «ابنُ عبدِ اللَّهِ بنِ مُغفَّلٍ غيرُ معروفٍ بحملِ العلمِ، مجهولٌ، لم يروِ عنه أحَدٌ غيرُ أبي نعامةَ هذا».

٦- وفي «التَّمهيدِ»[١] أيضًا: ذكَرَ عن إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي، قالَ: «حديثُ نَبْهانَ مولَى أُمِّ سلمةَ يدُلُّ على أنَّه يجوزُ للعبدِ أن يرَى مِن سيِّدَتِه ما يراهُ ذو المحارمِ مِنها...».

وعقَّبَ ابنُ عبدِ البرِّ على ذلك بقولِه[٢]: «وحديثُ أمِّ سلمَةَ لم يروِه إلَّا نَبْهانُ مولاها، وليسَ بمعروفٍ بحملِ العلمِ، ولا يُعرَفُ إلَّا بذلك الحديثِ وآخَرَ».

ويُفهَمُ مِن ذلك عدمُ الاحتجاجِ بحديثِ نَبْهانَ هذا؛ لكونِه ليسَ معروفًا بحملِ العلمِ كما صرَّحَ به[٣].

وأخرَجَ مِن طريقِ الإمامِ النَّسائيِّ بسندِه إلى مسلمِ بنِ يَسارٍ

---

(١) ١٦/ ٢٣٦.

(٢) في المصدرِ السابقِ: ١٦/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) لكن خالفه في هذا الحافظ ابن حجر، وقرر الاحتجاج به (يُنظر: «فتح الباري»: ٩/ ٣٣٧).

عن نُعيمِ بنِ ربيعةَ قالَ: «كنتُ عندَ عمرَ بنِ الخطَّابِ...» (الحديثُ في استخراجِ ذرِّيَّةِ آدمَ منه)، وعقَّبَ علَى الحديثِ بقولِه[1]: «وجملةُ القولِ في هذا الحديثِ: أنَّه حديثٌ ليسَ إسنادُه بالقائمِ؛ لأنَّ مسلمَ بنَ يسارٍ ونُعيمَ بنَ ربيعةَ جميعًا غيرُ معروفَينِ بحملِ العلمِ».

فهذا تضعيفٌ مِن ابنِ عبدِ البرِّ لهذا الإسنادِ، مُعلِّلًا بوجودِ راويَينِ فيه انتفَى عنهما التَّعديلُ؛ لعدمِ معرفةِ كلٍّ مِنهما بحملِ العلمِ.

وهناك أمثلةٌ تطبيقيَّةٌ أخرَى لا أُطيلُ بذِكرِها[2].

**تأصيلُ قاعدةِ ابنِ عبدِ البرِّ في التَّعديلِ وبيانُ موقفِ مَن بعدَه مِنها:**

ونظرًا لاهتمامِ ابنِ عبدِ البرِّ بتقريرِ قاعدةِ التَّعديلِ هذه، وتطبيقاتِه لها خلالَ مؤلَّفاتِه كما مرَّ بنا، فإنَّ أبا عمرو بن

---

(١) في «التمهيد»: ٦/ ٥، ٦.

(٢) يُنظر منها في: «التمهيدِ»: **٢٢/ ٣٢٧**، أيوبُ بنُ صالحٍ، **٢٣/ ١١٦**، خارجةُ بنُ يزيدٍ.

الصلاح (ت. ٦٤٣هـ) وغيرَ واحدٍ ممَّن ألَّفَ بعده في مصطلحِ الحديثِ يَنسِبونها إليه وحدَه، وتُنقَلُ عبارتُه السابقةُ في تقريرِها مع ذِكرِ استدلالِه لها بالحديثِ السَّابقِ ذِكرُه[1] لكن عندَ المراجعةِ نجِدُ ابنَ عبدِ البرِّ مسبوقًا إلى أصلِ القاعدةِ، إمَّا وحدَها، وإمَّا مع دليلِه علَيها بالحديثِ المذكورِ.

فقد أخرَجَ الرَّامهرمُزيُّ بسَنَدِه إلى عبدِ اللَّهِ بنِ عَونٍ، مِن أعلامِ التَّابعينَ الثِّقاتِ الأثباتِ[2]، قالَ: «لا نكتُبُ الحديثَ إلَّا ممَّن كانَ عندَنا معروفًا بالطَّلبِ»[3].

---

(١) يُنظرُ: «علومُ الحديثِ» لابنِ الصَّلاحِ مع «التقييدِ والإيضاحِ» للعراقيِّ: ١٣٨، و«التقريبُ» للنَّوويِّ مع شرحِه «تدريب الراوِي»: ١/ ٣٥٥، وألفية العراقي «التبصرة» مع شرحه لها: ١/ ٣٣٠- ٣٣٢، و«تنقيحُ الأنظارِ» مع شرحِه «توضيح الأفكارِ»: ٢/ ١٢٧- ١٢٩، و«الاقتراحُ» لابنِ دقيقِ العيدِ، البابُ الثَّامنُ في معرفةِ الضُّعفاءِ: ٢٩٠.

(٢) هو عبد اللَّه بن عون بن أرطبان البصري، توفي سنة (١٥١هـ)، قال الذهبي في «السير»: ٦/ ٣٦٤- ٣٧٥: «كان من أئمة العلم والعمل، وورد عنه أنه رأى أنس بن مالك».

(٣) «المحدِّثُ الفاصلُ»: ٤٠٥، وبوَّب على هذا القول وغيره بقوله: «القول فيمن يستحق الأخذ عنه»: ٤٠٣، و«الكفاية» للخطيب: ١٦١، =

ونقَلَ ابنُ عبدِ البرِّ نفسُه قولَ ابنِ عونٍ هذا بعدَ الموضعِ الذي ذكَرَ فيه هذه القاعدةَ بصفحاتٍ، ولفظُه: «وقالَ ابنُ عونٍ: لا تأخُذُوا العِلمَ إلَّا ممَّن شُهِدَ لَهُ بالطَّلبِ»[١].

ورَوَى الخطيبُ البغداديُّ بسَندِه إلى إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضِي المالكيِّ (ت. ٢٨٢هـ) أنَّه قبِلَ شهادةَ مَن عُرِفَ بكتابةِ الحديثِ دونَ وجودِ قادحٍ، مع الاستدلالِ بحديثِ: «**يحمِلُ هذا العِلمَ**...» السابقِ ذِكرُه، وقالَ للمُتقاضِي: «مَن عدَّلَه رسولُ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى ممَّن عدَّلتَه أنتَ»[٢].

وأيضًا الإمامُ الخطَّابيُّ (ت. ٣٨٨هـ) قد ذكَرَ حديثَ: «**يحمِلُ هذا العِلمَ مِن كلِّ خَلَفٍ عُدولُه**» في موضعينِ مِن كتابِه «غريبِ الحديثِ»، وذكَرَ أنَّ المقصودَ به مدحُ عُدولِ حمَلَةِ العِلمِ، وأنَّه ﷺ قد عَدَّلَ به حمَلَةَ العلمِ ما لم يُوجَد منهم قادحٌ[٣].

---

= و«الجرح والتعديل»: ٢/ ٢٨، بلفظ: «لا يؤخذ هذا العلم...».

(١) «التمهيدُ»: ١/ ٤٥، وله أقوالٌ نقديةٌ أخرى متعددةٌ (ينظر: «الكامل» لابن عدي: ١/ ٣٧١، ط مكتبة الرُّشد).

(٢) «فتحُ المغيثِ» للسَّخاويِّ: ٢/ ١٧، ١٨، و«شرفُ أصحابِ الحديثِ» للخطيبِ: ٢٩، ٣٠، و«النُّكتُ» للزَّركشيِّ: ٣/ ٣٣١.

(٣) «غريبُ الحديثِ»: ١/ ٥٤، ٥٩، ٦٠.

وعلَيه، فنسبةُ هذا القولِ لابنِ عبدِ البرِّ وحدَه قصورٌ ظاهرٌ، يُخالِفُ الواقعَ، ولعلَّ نِسبتَه إليه بسببِ إكثارِه مِن استعمالِه كما تقدَّمَتِ الأمثلةُ مِن عددٍ مِن مؤلفاتِهِ.

لكن مَن تأخَّرَ عنِ ابنِ عبدِ البرِّ اختلَفَت مواقفُهم منه بينَ مخالفٍ ومُوافقٍ، ومُضعِّفٍ لدليلِه، ومُعضِّدٍ له، والموافقون له هم الأكثَرُ، مع تقريرِ ابنِ سيِّدِ النَّاسِ أنَّه مع ارتضائِه له، يُعتبَرُ توسُّعًا؛ أي بالمقارنةِ بالصِّفاتِ والشُّروطِ الأخرَى لثبوتِ عدالةِ الرُّواةِ عندَ غيرِه[١].

## إثباتُه للتَّعديلِ بكونِ الرَّاوي مشهورًا بصفةٍ حميدةٍ غيرِ العِلمِ:

قالَ الإمامُ السيوطيُّ ضمنَ بيانِ ما يرفَعُ الجهالةَ عن الرَّاوِي ويجعَلُه مقبولًا: وقيلَ: «إن كانَ مشهورًا في غيرِ حَملِ العلمِ كالزُّهدِ

---

(١) يُنظر: «علومُ الحديثِ» لابنِ الصَّلاحِ مع «التقييدِ والإيضاحِ»: ١٣٨، ١٣٩، وبقيَّةُ المصادرِ التي سبَقَت الإحالةُ عليها عندَ الإحالةِ على كتابِ ابنِ الصَّلاحِ هذا و«التقييدِ والإيضاحِ»، ويُنظرُ: «المقنعُ» لابنِ المُلَقِّنِ: ١/ ٢٤٥- ٢٤٨، و«أجوبةُ ابنِ سيِّدِ النَّاسِ اليعمُري»: ٢/ ٢٦٩- ٢٧٣، و«فتحُ المغيثِ» للسَّخاويِّ: ٢/ ١٣- ١٨.

أو النَّجدةِ قُبِلَ، وإلَّا فلا» ثمَّ قالَ: «واختارَه ابنُ عبدِ البرِّ»[١].

وبالمراجعةِ نجِدُ المُوافِقَ لمَا أشارَ إليه السيوطيُّ هو ما ذكَرَه في «التَّمهيدِ»[٢]؛ حيثُ يقولُ: «وأمَّا المغيرةُ بنُ أبي بُردةَ، فهو المغيرةُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ أبي بُردةَ، قيلَ: غيرُ معروفٍ في حمَلَةِ العِلمِ وقيلَ: ليسَ بمجهولٍ . . .» ثمَّ قالَ: «المغيرةُ ابنُ أبي بُردةَ، وَجَدتُ ذِكرَه في مغازِي موسَى بنِ نُصيرٍ بالمغرِبِ، وكانَ موسَى يستعمِلُه على الخَيلِ، وفتَحَ اللَّهُ له في بلادِ البربرِ فتوحاتٍ، في البرِّ والبحرِ».

فأشارَ ابنُ عبدِ البرِّ بما ذكَرَه بشأنِ المغيرةِ هذا أنَّه وإن لم يُعرَف بحَملِ العلمِ فقد عُرِفَ بغيرِه مِن الأمانةِ والجهادِ في سبيلِ اللَّهِ، وبذلك تزولُ جهالَتُه وتُقبَلُ روايتُه، وإن كانَ الحديثُ المرويُّ مِن طريقِه في هذا الموضعِ مُضعَّفًا بغيرِه[٣]، لكن نقَلَ

---

(١) «تدريبُ الراوِي»: ١/ ٣٧٣، ونحوُه في «فتحِ المغيثِ» للسَّخاويِّ: ٢/ ٤٦.

(٢) ١٦/ ٢١٧، ٢١٨.

(٣) المصدرُ السابقُ.

ابنُ الصَّلاحِ عنه تصريحًا واضحًا سيأتي في مبحثِ الجهالةِ[١].

## إثباتُه للتَّعديلِ للرَّاوِي بولايتِه لعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ مع تعدُّدِ الرُّواةِ عنه:

مِن الأسبابِ التي ذكَرَ ابنُ عبدِ البرِّ أنَّها إذا وُجِدَت في الرَّاوي المجهولِ الحالِ، كانَت تعديلًا عمليًّا له: أن يَثبُتَ أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ الخليفةَ الرَّاشدَ قد استعمَلَه في بعضِ أعمالِ الولايةِ، كالقضاءِ أو ولايةِ بعضِ البلادِ أو غيرِها.

فقد أخرَجَ في «التَّمهيدِ»[٢] بسَنَدِه إلى خالدِ بنِ أبي الصَّلتِ عن عِرَاكِ بنِ مالكٍ عن عائشةَ رضي الله عنها قالَت: «ذُكِرَ عندَ النبيِّ ﷺ قومٌ يكرهونَ أن يستقبِلُوا بفروجِهم القِبلةَ...» الحديثَ.

ثمَّ ذكَرَ أنَّ مَن احتجَّ بهذا الحديثِ مع غيرِه قالوا: ليس خالدُ بنُ أبي الصَّلتِ بمجهولٍ؛ لأنَّه روَى عنه خالدٌ الحذَّاءُ، والمباركُ بنُ فَضَالةَ، وواصلُ مولَى ابنِ عُيينةَ، وكانَ عاملًا لعمرَ ابنِ عبدِ العزيزِ، فكيف يُقالُ فيه: «مجهولٌ»؟

---

(١) يُنظرُ: «علومُ الحديثِ» لابنِ الصَّلاحِ مع «التقييدِ والإيضاحِ»: ٣٥٤.
(٢) ١/ ٣١٠-٣١٢.

ولم يتعقَّب ابنُ عبدِ البرِّ هذا بشيءٍ كعادَتِه فيما لا يرتضِيهِ، فأفادَ ذلك إقرارَه لتعديلِ خالدِ بنِ أبي الصَّلتِ؛ لزوالِ جهالةِ عينِه بتعدُّدِ الرُّواةِ عنه، وزوالِ جهالةِ حالِه بولايتِه لعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، مع عدَمِ ذِكرِ جارحٍ فيه.

وقد جاءَ عنِ الحافظِ ابنِ كثيرٍ تأييدُ هذا، مع عَزوِه لغيرِ ابنِ عبدِ البرِّ، فقالَ في ترجمتِه لعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ[1]: «صرَّحَ كثيرٌ مِن الأئمَّةِ بأنَّ كلَّ مَن استعمَلَه عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ثقةٌ».

لكن لم أقِف على ذِكرِ أحدٍ مِن هؤلاءِ الذين أشارَ إليهم ابنُ كثيرٍ بالكثرةِ، غيرَ ما ذكَرتُه عنِ ابنِ عبدِ البرِّ وَحدَه.

ومَرجعُ هذا التَّعديلِ فيما يظهَرُ لي هو ما عُرِفَ عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ مِن التَّقوَى وتحرِّي العدالةِ في شئونِ خلافتِه، بما في ذلك توليةُ الولاياتِ وأعمالِ الدَّولةِ لمَن يراهمُ أصلَحَ دِينًا وعِلمًا وخبرةً، ومعروفٌ أنَّ ثُبوتَ هذا التَّعديلِ مشروطٌ بعدمِ ثُبوتِ قادحٍ آخَرَ في الرَّاوِي، كما هو شأنُ غيرِ هذا مِن أسبابِ التَّوثيقِ.

---

(١) في «البدايةِ والنِّهايةِ»: ٩/ ٢٣٢.

## جهالةُ الرَّاوي عندَ ابنِ عبدِ البرِّ، وتطبيقاتُه لها:

لم يُخصِّصِ ابنُ عبدِ البرِّ في المتوافِرِ لدَينا مِن مؤلَّفاتِه بابًا لتعريفِ الرَّاوي المجهولِ عندَه، ولكنَّه ذكَرَ تعريفًا له في عدَّةِ مواضعَ مِن مؤلَّفاتِه عندَ تطبيقاتِه لذلك.

كما ذكَرَ ما في هذا التَّعريفِ في تعليلِ حُكمِه بالجهالةِ، وإليكَ التَّفصيلَ:

١- ففي كتابِ «الاستغناءِ»[١] ضِمنَ مبحثِ الذين لا يُعرفونَ إلَّا بكُناهم، ذكَرَ أبا عونٍ بنَ أبي حازمٍ، وذكَرَ أنَّه روَى عنه عبدُ اللَّهِ بنُ جعفرٍ المخزوميُّ، ثمَّ ذكَرَ أنَّ بنَ أبي حاتمٍ الرَّازيَّ جعَلَه مجهُولًا لقولِ أبي زُرعةَ الرَّازي عنه: «لا أعرِفُه، وهو مدنيٌّ»[٢].

ثمَّ عقَّبَ ابنُ عبدِ البرِّ علَى ذلك بقولِه: «كلُّ مَن لم يروِ عنه إلَّا رجلٌ واحدٌ لا يُعرَفُ إلَّا بذلك، فهو مجهولٌ عندَهم، لا تقومُ به حُجَّةٌ». ثمَّ قالَ: «وأكثَرُ هؤلاءِ الذين لا يُعرَفونَ إلَّا بكُناهم كذلك».

---

(١) ٣/١٤٤٦.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: ٩/ ترجمة (٢٠٢٠).

فيُلاحَظُ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ حكَمَ بجهالةِ هذا الراوِي بناءً علَى قولِ أبي زُرعةَ الرَّازيِّ أنَّه لا يعرِفُه، لكنَّ ابنَ عبدِ البرِّ نظَرَ إلى كونِه لم يَذكُر له راويًا إلَّا عبدَ اللَّهِ بنَ جعفرٍ، وقرَّرَ أنَّ أهلَ هذا العِلمِ يحكمونَ بالجهالةِ عمومًا علَى كلِّ مَن لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ، ولا يُعرَفُ بغيرِ ذلك، ثمَّ أشارَ إلى إقرارِه لهذا التَّقعيدِ العامِّ في أكثرِ مَن ذكَرَهم في كتابِه هذا، في بابِ مَن لا يُعرَفونَ بغيرِ كُناهم، وهم كثيرونَ يبلغ عددهم (٢٦٥) راويًا، مِن الترجمةِ رقم (١٢٤٩) إلى (١٥١٣) وهي نهايةُ الكتابِ.

وحُكمُهُ هذا بالجهالةِ علَى أكثرِهم؛ لأنَّ مِنهم مَن يُبيِّنُ توثيقَه في ترجمَتِه مثلَ قولِه في آخرِ ترجمةٍ في الكتابِ: «أبو الوليدِ مولَى عمرِو بنِ خِداشٍ، سمِعَ أبا هريرةَ، روَى عنه ابنُ أبي ذئبٍ»، وذكَرَ قولَ أبي حاتمٍ: «لا أعلَمُ روَى عنه غيرُه، وهو شيخٌ مستقيمُ الحديثِ»[(١)].

ثمَّ لم يُعقِّب علَى قولِ أبي حاتمٍ هذا بشيءٍ، ومُقتضاهُ

---

(١) «الاستغناء»: ٣/ ترجمة (٢٥١٣)، و«الجرح والتعديل»: ٩/ ترجمة (٢١٩٢).

إقرارُه لحُكمِه على هذا الراوِي بأنَّه مُستقيمُ الحديثِ، وليسَ مجهولًا، مع كونِه لم يَعرِف مَن روَى عنه غيرَ ابنِ أبي ذئبٍ.

٢- ثمَّ إنَّه في موضعٍ آخَرَ صرَّحَ بمُوافقَتِه علَى هذا التَّعريفِ للمجهولِ، وزادَ ذِكرَ بعضِ ما يرفَعُ هذه الجهالةَ؛ فقد ترجَمَ لأبي اليسَعِ البصريِّ، وذكَرَ أنَّ اسمَه أسباطٌ، وذكَرَ روايةَ محمدِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ حوشَبٍ عنه فقط، ثمَّ قالَ: «كلُّ مَن لم يروِ عنه إلَّا رجلٌ واحدٌ فهو عندَهم مجهولٌ، إلَّا أن يكونَ رجلًا مشهورًا في غيرِ حملِ العلمِ، كاشتهارِ مالكِ بنِ دينارٍ بالزُّهدِ، أو عمرِو بنِ معدِي، أو الأشترِ النَّخَعيِّ بالنَّجدةِ»[١]

وبذلك أضافَ ابنُ عبدِ البرِّ هنا سببًا آخَرَ ممَّا ترتفِعُ به جهالةُ الرَّاوِي غيرَ ما تقدَّمَ ذِكرُه عنه مِن أسبابِ التَّعديلِ، وهو كونُ الرَّاوي معروفًا بإحدَى الصِّفاتِ الحميدةِ كالزُّهدِ والنَّجدةِ اللَّذينِ ذكَرَهما مع التَّمثيلِ لهما، وقد سبَقَ أنَّ السُّيوطيَّ وغيرَه نسَبُوا هذا إلى اختيارِ ابنِ عبدِ البرِّ[٢].

---

(١) «الاستغناء»: ٢/ ١٠١٣ ترجمة (١٢٤٥).

(٢) «التدريب»: ١/ ٣٧٣، و«فتحُ المغيثِ» للسَّخاويِّ: ٢/ ٤٦.

**مِن أسبابِ رفعِ الجَهالةِ عندَه: روايةُ واحدٍ مِن أئمَّةِ الرُّواةِ وكُبرائِهم:**

ويُعدُّ هذا تقييدًا منه لعُمومِ تعريفِه السَّابقِ للمجهولِ بأنَّه مَن روَى عنه واحدٌ فقط، ولم يُعرَف بغيرِ هذا.

وقد ذكَرَ هذا في كتابِه «جامعِ بيانِ العلمِ وفضلِه» وغيرِه:

١- ففي «جامعِ بيانِ العلمِ»[1]: ذكَرَ مولَى رِبعيِّ بنِ حِراشٍ في سنَدِ حديثِ حُذيفةَ بنِ اليمانِ: «**اقتَدُوا باللَّذَينِ مِن بَعدي**»، وذكَرَ قولَ البَزَّارِ: إنَّه مُتكلَّمٌ فيهِ مِن أجلِ مَولى رِبْعيٍّ، فهو مجهولٌ عندَهم. وعقَّبَ على ذلك بقولِه: «وحديثُ حُذيفةَ حديثٌ حسَنٌ، وقد رَوَى عن مولَى رِبعيٍّ: عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ - وهو كبيرٌ- ولكنَّ البزَّارَ وطائفةً مِن أهلِ الحديثِ يذهبونَ إلى أنَّ المُحدِّثَ إذا لم يُحدِّث عنه رجلانِ فصاعدًا، فهو مجهولٌ».

فأفادَ بذلك أنَّ مَن روَى عنه راوٍ واحدٌ مِن كبارِ الثِّقاتِ كعبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ[2] فإنَّه ترتفِعُ جهالةُ عينِه وحالِه، ويُحسَّنُ حديثُه.

---

(١) ٢/ ١١٦٥.

(٢) يُنظرُ: «التقريبُ»: ٤٢٠٠.

٢- وفي «التَّمهيدِ»[١]: ذكَرَ حديثًا مِن طريقِ عبدِ اللَّهِ بنِ ثَوبٍ، أبي مسلمٍ الخَولانيِّ، الشَّاميِّ، وذكَرَ الثَّناءَ علَيه، وتوثيقَ ابنِ معينٍ له، ثمَّ قالَ: «ذكَرتُه -أي الحديثَ- لروايةِ أبي إدريسَ له -مع جلالتِه- عن أبي مسلمٍ، فإنَّ مِن الناسِ مَن جعَلَ أبا مسلمٍ الخولانيَّ مجهولًا، وهذا جهلٌ بهذا الشَّأنِ، وحَسبُك بروايةِ أبي إدريسَ، وهو مِن أجلِّ تابعِي الشَّاميِّينَ عنه».

٣- وقد أشارَ في موضعٍ آخَرَ إلى سَبقِ ابنِ معينٍ له في ذلك، لكنْ نقَدَه بعدَمِ اطِّرادِ منهجِه في ذلك، فابنُ مَعينٍ ذُكِر له ابنُ أُكيمَةَ، وهو عُمارةُ أو عَمَّارٌ، فقيلَ له: مَن ابنُ أُكيمَةَ؟ فقالَ: «يكفيكَ قولُ الزُّهريِّ: حدَّثني ابنُ أُكيمَةَ»[٢].

فأفادَ ابنُ عبدِ البرِّ مِن ذلك أنَّ ابنَ مَعينٍ يرَى زوالَ جهالةِ ابنِ أُكيمَةَ هذا بروايةِ الزُّهريِّ وحدَه عنه، لما عُرِفَ مِن إمامةِ الزُّهريِّ ومزيدِ توثيقِ أئمَّةِ النَّقدِ له.

ثمَّ فرَّعَ ابنُ عبدِ البرِّ على ذلك ارتفاعَ جهالةِ عددٍ مِنَ الرُّواةِ

---

(١) ٢١/ ١٣١- ١٣٣.

(٢) «الاستغناءُ»: ١/ ٣٨٦.

بروايةِ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ وحدَه عنهم لجلالتِه، فقالَ: «روَى عن جماعةٍ مِن همذانَ وغيرِهم، لم يروِ عنهم غيرُه، احتُمِلوا له لجلالتِه، كما قالَ يحيَى بنُ معينٍ إذ قيلَ له: مَن ابنُ أُكيمَةَ؟ فقالَ: يكفيكَ قولُ الزُّهريِّ: حدَّثني ابنُ أُكيمَةَ»[١]

٤- ثمَّ في موضعٍ آخَرَ ترجَمَ ابنُ عبدِ البرِّ لأبي الأَحوصِ، مولَى بني غِفارٍ، وقالَ: «روَى عنه ابنُ شهابٍ الزُّهريُّ، ولم يروِ عنه غيرُه، وقالَ سعدُ بنُ إبراهيمَ للزُّهريِّ: مَن أبو الأحوصِ؟ كالمغضَبِ حينَ حدَّثَ الزُّهريُّ عن رجلٍ مجهولٍ، فقالَ له الزُّهريُّ: أمَا تعرِفُ الشَّيخَ مولَى بنِي غِفارٍ، الذي كان يصلِّي عندَ الرَّوضةِ؟ وجعَلَ يصِفُه، وسعدٌ لا يعرِفُه». ثمَّ قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: روَى عباسٌ -يعنِي الدُّوريَّ- عن ابنِ معينٍ، قالَ: أبو الأحوصِ الذي روَى عنه الزُّهريُّ ليسَ بشيءٍ».

ثمَّ عقَّبَ ابنُ عبدِ البرِّ على قولِ ابنِ مَعينٍ قائلًا: ليسَ لقولِ ابنِ معينٍ أصلٌ غيرُ قولِ سعدِ بنِ إبراهيمَ، وقد تناقضَ ابنُ مَعينٍ في هذا المعنَى؛ لأنَّه قيلَ له: ابنُ أُكيمَةَ لم يروِ عنه غيرُ

(١) «الاستغناء»: ١/ ٣٨٦.

ابنِ شهابٍ الزُّهريِّ، فقالَ: يكفيكَ قولُ ابنِ شهابٍ: حدَّثَني ابنُ أُكيمَةَ، ويلزَمُه مثلُ هذا في أبي الأَحوصِ»[١].

لكن سبحانَ اللَّهِ، وقَعَت مِن ابنِ عبدِ البرِّ نفسِه تلك المُناقضةُ:

ففي «التَّمهيدِ»[٢]: ذكَرَ حديثَ نَبْهانَ مولَى أمِّ سلمةَ عنها في الاحتجابِ مِن الأعمَى، وحديثَ فاطمةَ بنتِ قيسٍ في ذلك، ثمَّ قالَ: «ومَن ذهَبَ إلى حديثِ فاطمةَ هذا على ظاهِرِه، دفَعَ حديثَ نَبْهانَ عن أمِّ سلَمَةَ، وقالَ: نَبْهانُ مجهولٌ، لم يروِ عنه غيرُ ابنِ شهابٍ، وروَى ابنُ شهابٍ عنه حديثَينِ لا أصلَ لهما، أحدُهما هذا».

ولم يتعَقَّبِ ابنُ عبدِ البرِّ ما حكاهُ عن غيرِه هنا مِن الحُكمِ بجهالةِ نبهانَ لتفرُّدِ ابنِ شهابٍ عنه، كما ذكَرتُه، بل هناك بعضُ جوانبَ ممَّا ذكَرتُه في منهجِه لم يطَّرِد عمَلُه علَيها في كلِّ مؤلَّفاتِه، ولكنَّ العبرةَ في المناهجِ العامَّةِ مراعاةُ الأكثرِ، كما هو معروفٌ.

---

(١) «الاستغناء»: ٢/١٠٤٨، ١٠٤٩.

(٢) ١٩/١٥٣- ١٥٦.

## خلاصةُ مَنهجِه في المجهولِ:

ومما تقدَّمَ مِن تعريفِ ابنِ عبدِ البرِّ للمجهولِ مع عزوِه لأهلِ الحديثِ تارةً، وعدمِ عزوِه تارةً أُخرَى، ومناقشاتِه مع ابنِ معينٍ والبزَّارِ، كما قدَّمتُ، يُمكِنُ القولُ بأنَّ المجهولَ عندَه، وعندَ بعضِ النُّقَّادِ المتقدِّمينَ: هو مَن لم يُعرَف عنه إلَّا روايةُ واحدٍ عنه ولو كانَ ثقةً[1].

لكن إن كانَ هذا الرَّاوِي مِن كبارِ الثِّقاتِ، فتكونُ روايتُه عنِ الرَّاوِي وحدَه رافعةً لجهالةِ عينِه وجهالةِ حالِه معًا، وما نجِدُه عنه مخالفًا لذلك، فهو محلُّ نظَرٍ في كلِّ موضعٍ بحسَبِه؛ لأنَّه خلافُ ما قرَّرَه بنفسِه كما أسلَفتُ.

## مِن منهجِه في زيادةِ الثِّقاتِ:

زيادةُ الثِّقاتِ مِن أنواعِ المصطلَحِ التي يشترِكُ فيها المُحدِّثونَ والأصوليُّونَ والفقهاءُ، وهي تشمَلُ الزِّيادةَ في الأسانيدِ أو الزِّيادة

---

(١) يُنظرُ: «التمهيد»: ٢٠/٢٠٦، حيث ذكَرَ أنَّ أبا نَعامةَ الحنفيَّ ثقةٌ، وابنَ عبدِ اللَّهِ بنَ مُغَفَّلٍ غيرُ معروفٍ بحملِ العلمِ، مجهولٌ، لم يروِ عنه أحدٌ غيرُ أبي نَعامةَ هذا.

في المتونِ أو فيهما معًا[1]، والإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ مُحدِّثٌ وأصوليٌّ وفقيهٌ، فلذلك نجِدُه تارةً يتَّفِقُ مع المُحدِّثينَ، وتارةً يُخالِفُهم، والذي يتعلَّقُ بهذا المبحثِ -وهو زيادةُ الثِّقةِ- يُمكِنُ معرفةُ بعضِ معالمِ منهجِه فيه من خلالِ بعضِ التَّطبيقاتِ العمليَّةِ، كما يلي:

١- ذكَرَ حديثَ مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، عن حفصةَ ﵂ أنَّها قالَت لرسولِ اللَّهِ ﷺ: «ما شأنُ النَّاسِ حَلُّوا بعُمرةٍ، ولم تحِلَّ أنت مِن عُمرتِك؟».

وعلَّقَ ابنُ عبدِ البرِّ[2] بقولِه: «ولم يختلِفِ الرُّواةُ عن مالكٍ في قولِه: «ولم تحِلَّ أنتَ مِن عُمرتِك» قالَ: «وزعَمَ بعضُ الناسِ أنَّه لم يقُل أحَدٌ في هذا الحديثِ عن نافعٍ: «ولم تحِلَّ أنت مِن عُمرتِك» إلَّا مالكٌ وَحدَه».

وتُعقِّبَ هذا بأمرينِ:

**أوَّلُهما**: وجودُ متابعينَ مِن الثِّقاتِ الحُفَّاظِ لمالكٍ.

**الأمرُ الثَّاني**: أنَّه علَى فرضِ تفرُّدِ مالكٍ بهذه الزِّيادةِ، فيقولُ

---

(١) «التدريبُ»: ٢/ ٢٨٥.

(٢) في «التمهيدِ»: ١٥/ ٢٩٧، ٢٩٨.

ابنُ عبدِ البرِّ[(١)]: «قد عَلِمَ كُلُّ ذي علمٍ بالحديثِ أنَّ مالكًا -في نافعٍ وغيرِه- زيادتُه مقبولةٌ؛ لموضعِه مِنَ الحفظِ والإتقانِ والتثبُّتِ، ولو زادَ هذه اللَّفظةَ مالكٌ وحدَه لكانَت زيادتُه مقبولةً لفقهِهِ وفَهمِه وحفظِه وإتقانِه، وكذلك كلُّ عدلٍ حافظٍ».

فهو في هذا المثالِ يبيِّنُ الحُكمَ لزيادةِ الثِّقةِ عندَ علماءِ الحديثِ بأنَّها مقبولةٌ مِن مالكٍ؛ لعلُوِّ منزلَتِه في الحفظِ والإتقانِ عمومًا، ثمَّ قالَ: «وكذلك كلُّ عدلٍ حافظٍ».

يعنِي أنَّ هذه القاعدةَ عامَّةٌ في كلِّ مَن كانَ أحفَظَ وأتقَنَ ممَّن خالَفَهم مِن الثِّقاتِ.

٢- وفي موضعٍ آخَرَ ذكَرَ روايةَ مالكٍ لحديثِ صلاةِ الكسوفِ بأنَّها ركعتانِ مِن حديثِ ابنِ عباسٍ، وعائشةَ رضي الله عنهم، وذكَرَ أنَّهما أصَحُّ ما في الموضوعِ[(٢)].

ثمَّ ذكَرَ روايةَ طاوسٍ عن ابنِ عباسٍ، وعُبيدِ بنِ عُميرٍ عن عائشةَ، وعن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ، وعن أُبيِّ بنِ كعبٍ رضي الله عنهم في هذه الصَّلاةِ، مع زياداتٍ فيها على روايةِ مالكٍ السَّابقةِ.

---

(١) في «التمهيدِ»: ١٥/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(٢) المصدرُ السابقُ: ٣/ ٣٠١، ٣٠٢.

ثمَّ ذكَرَ أنَّه لو قيلَ له: لماذا لم يكُنِ المصيرُ عندَه إلى زيادةِ هؤلاء أَولَى؟ أجابَ قائلًا: «قيلَ له: إنَّما تُقبَلُ الزِّيادةُ مِن الحافظِ، إذا ثبَتَت عنه، وكانَ أحفَظَ وأتقَنَ ممَّن قَصَّرَ، أو مثلَه في الحفظِ، لأنَّه كأنَّه حديثٌ آخَرُ مُستأنَفٌ، وأمَّا إذا كانتِ الزِّيادةُ مِن غيرِ حافظٍ ولا مُتقنٍ فإنَّها لا يُلتفَتُ إليها»[1]

ففي هذا الموضعِ يُقرِّرُ ما سبَقَ في المثالِ السَّابقِ مِن قَبولِ زيادةِ الأحفظِ والأتقَنِ، وأضافَ قبولَ زيادةِ المماثلِ في الحفظِ والإتقانِ[2].

والفرقُ بينَ قَبولِ زيادةِ الأحفظِ وقَبولِ زيادةِ المُماثلِ: أنَّ الأُولَى تقتضِي إعلالَ ما هو مُخالِفٌ لروايةِ الأحفَظِ، أمَّا المُماثلةُ فتقتضِي قَبولَ روايتَي المُتماثلَينِ، وقد أشارَ إلى ذلك بقولِه: «لأنَّه -أي المرويُّ- كأنَّه حديثٌ آخَرُ مُستأنفٌ».

---

(١) «التمهيد»: ٣/٣٠٦.

(٢) تُعرفُ الأحفظيةُ والمماثلةُ من مصادرِ تراجمِ الرُّواةِ الموسَّعةِ، ومن كتبِ العِللِ، مع الدرايةِ الكافيةِ لدلالةِ ألفاظِ وعباراتِ الأئمةِ النُّقادِ على مراتبِ الجرحِ والتعديلِ.

٣- ومثالُ ما ذكَرَ فيه قبولَ الرِّوايتينِ ما ذكَرَه في صلاةِ أبي بكرٍ ﷺ بالنَّاسِ في مرضِ الرَّسولِ ﷺ حيثُ قالَ: «فإن قيلَ: إنَّه قد اختُلِفَ على عائشةَ ﷺ في صلاتِه تلك، فَرُوِيَ عنها أنَّ أبا بكرٍ كانَ المُقدَّمَ، قيلَ له: ليسَ هذا باختلافٍ؛ لأنَّه قد يجوزُ أن يكونَ أبو بكرٍ هو المُقدَّمَ في وقتٍ، ورسولُ اللَّهِ ﷺ المُقدَّمَ في وقتٍ آخَرَ، وقد روَى الثِّقاتُ الحفَّاظُ أنَّ أبا بكرٍ كانَ خلفَ رسولِ اللَّهِ ﷺ يصلِّي بصلاتِه، والنَّاسُ يصلُّونَ بصلاةِ أبي بكرٍ، فهذه زيادةُ حافظٍ وصَفَ الحالَ، وأتَى بالحديثِ علَى وجهِهِ»[1].

٤- وفي موضعٍ آخر ذكَرَ ابنُ عبدِ البرِّ حديثَ مالكٍ عن هلالِ بنِ أسامةَ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن عمرَ بنِ الحَكمِ أنَّه قالَ: «أتيتُ رسولَ اللَّهِ. . .» الحديثَ في جاريةٍ كانَت ترعَى غنمًا، فلطَمَها سيِّدُها.

وعلَّقَ على ذلك بقولِه[2]: «هكذا قالَ مالكٌ في هذا

(١) «التمهيدُ»: ٢٢/٣١٦.

(٢) المصدرِ السابقِ: ٢٢/٧٦.

الحديثِ: عن هلالٍ، عن عطاءٍ، عن عمرَ بنِ الحَكَمِ، لم يختلِفِ الرُّواةُ عنه في ذلك، وهو وَهْمٌ عندَ جميعِ أهلِ العلمِ بالحديثِ، وليسَ في الصَّحابةِ رجلٌ يقالُ له: عُمرُ بنُ الحكمِ، وإنَّما هو معاويةُ بنُ الحكمِ، كذلك قالَ فيه كلُّ مَن روَى هذا الحديثَ عن هلالٍ وغيرِه، ومعاويةُ بنُ الحكمِ معروفٌ في الصَّحابةِ، وحديثُه هذا معروفٌ له».

وقرَّرَ ذلك أيضًا بعدَ قليلٍ، فقالَ[1]: «وإنَّما قالَ مالكٌ: عُمرُ بنُ الحكمِ في حديثِه عن هلالِ بنِ أسامةَ، ولم يُتابِعه أحَدٌ على ذلك، وكلُّ مَن رواهُ عن هلالٍ قالَ فيه: معاويةُ بنُ الحَكَمِ، وهو الصَّوابُ، وباللَّهِ التَّوفيقُ».

فنُلاحِظُ أنَّه وصَفَ مالكًا فيما تقدَّمَ بالأحفظيَّةِ وزيادةِ الإتقانِ، ورجَّحَ زيادتَه، ولكن هنا جاءَت روايتُه مخالفةً للأكثريَّةِ مِن الثِّقاتِ، فرجَّحَ روايةَ الأكثريَّةِ، واعتبَرَ روايةَ مالكٍ وَهْمًا منه، فتكونُ مردودةً[2].

---

(١) في «التمهيد»: ٢٢/ ٧٧.

(٢) ويُنظرُ مثالٌ آخَر في «التمهيدِ»: ٦/ ١٧٧، ١٧٨.

## خلاصةُ منهجِه في زيادةِ الثِّقةِ:

ومِن هذه الأمثلةِ يظهَرُ لك أنَّ ابنَ عبدِ البرِّ كانَ عليمًا بمنهجِ المُحدِّثينَ في زيادةِ الثِّقةِ، وقرَّرَ عددًا مِن قواعدِهم فيها مع التَّطبيقِ لها بعنايةٍ، لكنه في مواضعَ أُخرى يأخذُ بمذهبِ الكثيرِ منَ الفقهاءِ والأصوليينَ في قبولِ زيادةِ الثِّقةِ ولو خُولفَ بأوثقَ منه(١)، وسيأتي تقييدُهُ تصحيحَ بعضِ الأحاديثِ بقولِ الفقهاءِ.

## مِن منهجِ ابنِ عبدِ البرِّ في بيانِ درجاتِ الأحاديثِ:

مَن يتتبَّع منهجَ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ في بيانِ درجاتِ الأحاديثِ يجِدْه قد مَشَى في الغالبِ على المشهورِ عندَ المحدِّثينَ المُتقدِّمينَ منذُ عصرِ الإمامِ التِّرمذيِّ فما بعدَه، مِنَ الحُكمِ بصحَّةِ الحديثِ أو حُسنِه أو تركيبِ الحُكمِ مِنَ الصِّحَّةِ والحُسنِ معًا، أو الغَرابةِ مع كلٍّ مِنهما أو الحُكمِ بالضَّعفِ فقط أو بالضَّعفِ الشَّديدِ أو الوَضعِ، لكنَّه قد يَحكُمُ بألفاظِ المُحدِّثينَ على خِلافِ منهجِهم مع الإشارةِ إلى ذلك، فيُعَدُّ حُكمُه حينَئذٍ رأيًا خاصًّا له، خارجًا عن منهجِهم، وحتَّى لا يطولُ بنا ذِكرُ

---

(١) ينظر «التمهيد»: ٢/٤٨، ٥٣.

الأمثلةِ لكلِّ ما قدَّمتُ، مع إمكانِ مُراجعَتِها بكثرةٍ في أكبَرِ كتابينِ له، وهما: «التَّمهيدُ» و«الاستذكارُ»، فإنِّي سأذكُرُ بعضَ الأمثلةِ لما ذكَرَه أو خالَفَ فيه منهجَ المحدِّثينَ، فمِن ذلكَ:

١- حُكمُه بالضَّعفِ الشَّديدِ؛ فقد قالَ عن محمدِ بنِ يحيَى: إنَّ عبدَ الجبَّارِ بنَ عُمرَ روَى عن ابنِ شهابٍ، عن سالمِ بنِ عبدِ اللَّهِ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ رضي الله عنهما، أنَّه كانَ عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ حينَ جاءَه رجلٌ فسألَه عن فأرةٍ وقَعَت في وَدَكٍ[1] لهم، وذكَرَ قولَ محمدِ بنِ يحيَى أنَّ هذا الحديثَ غيرُ محفوظٍ وهو خطأٌ، ولا يُعرَفُ هذا الحديثُ مِن حديثِ سالمٍ، وعبدُ الجبَّارِ ضعيفٌ جدًّا[2].

ومعنَى ذلك أنَّ الحديثَ مِن طريقِ عبدِ الجبَّارِ هذا شديدُ الضَّعفِ لحالِ عبدِ الجبَّارِ المذكورةِ.

ثمَّ ذكَرَ للحديثِ طُرُقًا أُخرَى[3].

---

(١) الوَدَكُ: دَسَمُ اللَّحمِ ودُهْنُه الذي يُستخرَجُ منه. «تاجُ العروسِ»: ٢٧/ ٣٨٢ (و د ك).

(٢) «التمهيدُ»: ٩/ ٣٦.

(٣) المصدرُ السابقُ: ٩/ ٣٦- ٤٠.

٢- وفي موقفِ المرأةِ في صلاةِ الجماعةِ مع الرِّجالِ:

قالَ ابنُ عبدِ البرِّ[(١)]: «في هذا البابِ حديثٌ موضوعٌ، وضَعَه إسماعيلُ بنُ يحيَى بنِ عُبيدِ اللَّهِ التَّيميُّ عنِ المسعوديِّ عن ابنِ أبي مُليكةَ عن عائشةَ رضي الله عنها قالَت: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**المرأةُ وحدَها صَفٌّ**».

ثمَّ علَّقَ ابنُ عبدِ البرِّ قائلًا: «وهذا لا يُعرَفُ إلَّا بإسماعيلَ هذا».

فيُلاحَظُ أنَّه نسَبَ راوِي هذا الحديثِ -وهو إسماعيلُ بنُ يحيَى- إلى وضعِ هذا الحديثِ، كما قرَّرَ تفرُّدَه بهذا، وهذا هو ضابطُ الحُكمِ بالوَضعِ؛ أن يكونَ الرَّاوِي موصوفًا بوضعِ الأحاديثِ، وأن ينفرِدَ بما يروِيهِ، فلا يُوجَدُ له مُتابعٌ ولا شاهدٌ[(٢)].

٣- وأخرَجَ ابنُ عبدِ البرِّ بسنَدِه إلى معاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه، قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**تعلَّمُوا العلمَ؛ فإنَّ تعليمَه للَّهِ خشيةٌ، وطلَبَه**

---

(١) في «التمهيد»: ١/ ٢٦٨.

(٢) يُنظرُ: «ديوانُ الضُّعفاءِ» للذَّهبيِّ: ٤٧٧، و«أجوبةُ الحافظِ ابنِ حجرٍ عن أحاديثِ مُشكاةِ المصابيحِ مع المشكاةِ»: ٣/ ١٧٧٨.

**عبادةٌ، ومُذاكرَتَه تسبيحٌ . . .»**. الحديثَ مُطوَّلًا في فضائلِ العلمِ، وعلَّقَ علَيه بقولِه[١] : «هكذا حدَّثَنيهِ أبو عبدِ اللَّهِ عُبَيدُ بنُ محمدٍ -رحِمَه اللَّهُ- مرفوعًا بالإسنادِ المذكورِ، وهو حديثٌ حسَنٌ جدًّا، ولكن ليسَ له إسنادٌ قويٌّ».

فوصفُه للحديثِ بأنَّه حسَنٌ جدًّا يقتضِي أنَّ سنَدَه به كذلك، لكنَّه استدرَكَ في بقيَّةِ كلامِه ما يدُلُّ علَى أنَّه لا يريدُ الحسنَ الاصطلاحيَّ عندَ المحدِّثينَ، ولكن يريدُ حُسنَ عباراتِ المتنِ لما فيها مِن فضائلَ للعلمِ وترغيباتٍ فائقةٍ فيه، فذكَرَ ضَعفَ أسانيدِه، وبالمُراجعةِ نجِدُ في سنَدِ الحديثِ الذي رواهُ ابنُ عبد البرِّ به؛ أحدَ الموصوفينِ بالوَضعِ وأحدَ المتَّهمِينَ بهِ[٢].

٤- وفي موضعٍ روَى بالإجازةِ عن شيخِه أبي ذرٍّ الهرَويِّ بسَنَدِه إلى ابنِ مسعودٍ ﵁ أنَّه سمِعَ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: **«إنَّ اللَّهَ تبارَكَ وتعالى قسَّمَ بينكم أخلاقَكم. . .»**، الحديثَ مطوَّلًا في عددٍ مِن الأخلاقِ الفاضلةِ.

---

(١) في «جامعِ بيانِ العلمِ وفضلِه»: ١/٢٣٨.

(٢) يُنظرُ: تعليقُ المحقِّقِ على سندِ الحديثِ.

وعلَّقَ علَيه بقولِه[١]: «هذا حديثٌ حسَنُ الألفاظِ، ضعيفُ الإسنادِ، وأكثَرُه مِن قولِ عليٍّ رضي الله عنه».

فهذا المثالُ كسابقِه استعمَلَ المؤلِّفُ فيه لفظَ الحسنِ علَى خلافِ اصطلاحِ المحدِّثينَ فيه، وذكَرَ في بقيَّةِ كلامِه ما يدُلُّ على مقصودِه، فبرِئت ساحتُه.

٥- وفي موضعٍ قالَ[٢]: «وقالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه لكُمَيلِ بنِ زيادٍ النَّخَعيِّ: يا كُمَيلَ بنَ زيادٍ، إنَّ هذه القلوبَ أوعيةٌ، فخَيرُها أوعاها للخيرِ...» الحديثَ مطوَّلًا، وقالَ: «وهو حديثٌ مشهورٌ عندَ أهلِ العلمِ يَسْتَغْنِي عنِ الإسنادِ لشُهرتِه عندَهم».

فكلامُ ابنِ عبدِ البرِّ هذا يُخالِفُ قواعدَ المحدِّثينَ التي تقضِي بأنَّ الشُّهرةَ والتَّواتُرَ والغَرابةَ والعِزَّةَ- كلَّها تنبَنِي على عددِ طرُقِ الحديثِ وأسانيدِه، وقد أطلَقَ هو بنفسِه وصفَ الشُّهرةِ والتَّواتُرِ على عددٍ مِن الأحاديثِ باعتبارِ طرُقِها[٣]

---

(١) في «التمهيدِ»: ٢٤/ ٤٣٧.

(٢) في «جامعِ بيانِ العلمِ»: ٢/ ٩٨٤، ٩٨٥.

(٣) يُنظرُ: «التمهيدُ»: ٥/ ١٦٣، ١٥/ ٣٠٠، ١٢/ ١٩، ٢٠/ ٢٦، ٣٢، =

٦- وفي «الاستذكارِ»[١] ذكَرَ حديثًا بإسنادٍ، ثمَّ علَّقَ بقولِه: «إسنادٌ صحيحٌ عندَ الفقهاءِ».

ومعروفٌ أنَّ هناك بعضَ شُروطِ الصِّحَّةِ عندَ المحدِّثينَ لا يأخُذُ بها الفقهاءُ، مِثلَ شرطِ عدمِ الشُّذوذِ، فبيَّنَ ابنُ عبدِ البرِّ أنَّ الصِّحَّةَ لهذا الحديثِ علَى خلافِ مصطلَحِ المحدِّثينَ.

## مِن مَنهجِ ابنِ عبدِ البرِّ في معرفةِ الصَّحابةِ وأهمِّيَّتِها عندَ المحدِّثينَ:

ألَّفَ ابنُ عبدِ البرِّ كتابًا في معرفةِ الصَّحابةِ يُسمَّى «الاستيعابَ في معرفةِ الأصحابِ»، وهو مطبوعٌ عدَّةَ طبعاتٍ مُتداولَةٍ.

والمعروفُ أنَّ معرفةَ الصحابةِ مِن أنواعِ مصطلحِ الحديثِ التي ورَدَت في كتُبِ المصطلحِ، مع بيانِ أهمِّيَّتِها وفوائدَ معرفتِها في تحديدِ درجةِ الحديثِ وتمييزِ طُرُقِهِ، وبيانِ فضلِ الصُّحبةِ، وتقريرِ عدالةِ جميعِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم[٢].

---

= و«الاستذكارُ» (٩٥٧، ٩٧٧٨، ٣٣١٨٧).

(١) (١٧٨٨١).

(٢) يُنظرُ: «تدريبُ الراوِي»: ٢/ ٦٦٤-٩٩٨.

وفي مُقدِّمةِ هذا الكتابِ قرَّرَ معالمَ مَنْهَجِيَّةً، أهمُّها ما يلي:

١- وجوبُ معرفةِ الصَّحابةِ مِن حيث إنَّهم الذين نقَلُوا السُّننَ والأحكامَ إلى الأُمَّةِ، وتقريرُ الإجماعِ مِن أهلِ الحقِّ مِن المسلمين بأنَّهم جميعًا عُدولٌ.

٢- أنَّ معرفَتَهم تشمَلُ معرفةَ أسمائِهم وسِيَرِهم وأحوالِهم.

٣- أنَّ معرفتَهم أرفَعُ علمِ أهلِ الخبَرِ وأهلِ السِّيَرِ.

٤- أنَّه يُستفَادُ بمعرفتِهم في معرفةِ الحديثِ المرسَلِ مِن الحديثِ المُسندِ، كما يُستفادُ التَّأسِّي والقُدوةُ بأعمالِهم وأخلاقِهم.

٥- بيانُ أهمِّ المؤلَّفاتِ التي اعتمَدَ علَيها ابنُ عبدِ البرِّ ممَّا أُلِّفَ في الصَّحابةِ والسِّيَرِ والمغازِي قبلَه.

٦- تعريفُ الصَّحابيِّ، وبيانُ مَن ألحَقَهم المؤلِّفُ بهم، مع تقريرِه عدَمَ دخولِهم في التَّعريفِ الاصطلاحيِّ لهم.

٧- بيانُ منهجِه في ترتيبِ كتابِه علَى حروفِ الهجاءِ[1]، وذلك حسَبَ ترتيبِ أهلِ المغربِ العربيِّ.

---

(١) يُنظرُ: «الاستيعابُ»: ١/ ١-٢٥.

## منهجُ ابنِ عبدِ البرِّ في الرِّوايةِ بإسنادِه:

لا يخفَى أنَّ الإسنادَ هو خصِّيصةُ هذه الأمَّةِ وسلاحُها في إثباتِ أمورِ دينِها عنِ النَّبيِّ الخاتمِ صلى اللَّه عليه وسلم؛ ولذا جاءَ عن جماعةٍ مِن الأئمَّةِ أنَّ الإسنادَ مِن الدِّينِ، وهو رأسُ مالِ المحدِّثينَ، وأشدُّ سلاحٍ على المُلحدينَ(١).

وقد وُلِدَ ابنُ عبدِ البرِّ في أقاصِي المغربِ العربيِّ وهو الأندلسُ كما مرَّ، وقد تُوفِّيَ سنةَ (٤٦٣هـ) أي في أواخِرِ القرنِ الخامسِ الهجريِّ؛ وبالتَّالي أصبَحَ الإسنادُ طويلًا بينَه وبينَ الرَّسولِ ﷺ وصحابتِه، ولكنَّه حرَصَ في عامَّةِ مؤلَّفاتِه الحديثيَّةِ على الرِّوايةِ بأسانيدِه، لكثيرٍ مِنَ الأحاديثِ والآثارِ، وغيرِهما مِن الأقوالِ والمرويَّاتِ، ولكنَّ طُولَ الأسانيدِ جعَلَه ينتهِجُ طريقتينِ:

**الأُولى**: وهي الأصلُ بأن يبدَأَ ما يروِيهِ بسَنَدِه بذكرِ شيوخِه فمَن فوقَهم في الإسنادِ، إلى الرَّاوِي الأعلَى، ثمَّ يذكُرُ المتنَ

---

(١) يُنظرُ: «شرفُ أصحابِ الحديثِ» للخطيبِ: رقم: ٧٢، ٧٦، ١٤٦، و«معرفةُ علومِ الحديثِ» للحاكمِ: ٤، ومقدمةُ «صحيح مسلم»: ١/ ١٥.

المروِيَّ، وهذا شائعٌ في عامَّةِ مؤلَّفاتِه الحديثيَّةِ كـ «جامعِ بيانِ العِلمِ وفضلِه»، و«التَّمهيدِ»، و«الاستذكارِ»، و«الاستيعابِ»، وغيرها.

**الطَّريقةُ الثَّانيةُ**: أن يذكُرَ سنَدَه كالطَّريقةِ الأولى في بعضِ المرويَّاتِ، ثمَّ يُحيلَ علَيه في المرويَّاتِ الأخرَى، وبذلك تخِفُّ عنه مشقَّةُ تكريرِ أسانيدِه بطولِها. وهذه بعضُ الأمثلةِ للتَّوضيحِ:

١- في «جامعِ بيانِ العلمِ»(١): قالَ: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ، نا الحسنُ بنُ إسماعيلَ، نا عبدُ الملكِ بنُ بحرٍ، نا محمدُ بنُ إسماعيلَ، نا سُنَيدٌ، نا يحيَى بنُ زكريَّا، عن ابنِ عونٍ، عن إبراهيمَ، عن حُذيفةَ، أنَّه كانَ يقولُ: اتَّقُوا اللَّهَ يا معشرَ القُرَّاءِ...» الحديثَ.

ثمَّ عقَّبَه فقالَ: «وحدَّثَنا سُنيدٌ، ثنا مُعتمِرٌ، عن سلَّامِ بنِ مِسكِين...» وذكَرَ روايةً أُخرَى، ثمَّ ذكَرَ روايةً بعدَها، قالَ في بدايتِها: «قالَ: ونا سُنَيدٌ...».

والقائلُ: «نا سُنيدٌ» في الموضعينِ هو محمدُ بنُ إسماعيلَ

---

(١) ٢/ حديث (١٨٠٩-١٨١١).

المذكورُ في السَّندِ الأوَّلِ الذي أورَدَه كاملًا، وأمَّا سُنيدٌ الذي تكرَّرَ في الأسانيدِ الثَّلاثةِ: فهو أبو عليٍّ الحُسينُ بنُ داودَ المِصِّيصيُّ (ت. ٢٢٦هـ)، ولقَبُه سُنَيدٌ، وله مُسندٌ، وتفسيرٌ يَروِي فيه بإسنادِه، وكلاهما مفقودٌ الآنَ(١)، لكن كانا موجودَينِ لدَى ابنِ عبدِ البرِّ، ويروِيهما عن شيوخِه كما في الإسنادِ الأوَّلِ.

٢- وفي موضعٍ آخَرَ ذكَرَ روايةً بقولِه: «وذكَرَ سُنيدٌ، ثنا عبَّادُ ابنُ العوَّامِ...» وساقَ سنَدَه إلى أبي هريرةَ بروايةٍ في مناسبةِ نزولِ آيةِ ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، ثمَّ قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: «كلُّ ما كانَ في كتابي هذا وفي سائرِ كُتُبِي مِن كتابِ سُنيدٍ، فحدَّثَناه أبو عمرَ أحمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنُ محمدِ ابنِ عليٍّ، ثنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الغُرابُ، نا عبدُ الملكِ بنُ بَحرٍ، نا محمدُ بنُ إسماعيلَ الصَّائغُ، نا سُنيدُ بنُ داودَ»(٢)

وبذلك أصبَحَ علَى مَن يقرَأُ مؤلَّفاتِ ابنِ عبدِ البرِّ أن يُلاحِظَ ما يذكُرُه مِن مرويَّاتِ سُنيدٍ هذه، دونَ تصريحٍ بباقي سَنَدِه مِن

(١) «الرِّسالةُ المستطرفةُ»: ٦٧، ٦٨.

(٢) «جامعُ بيانِ العلمِ»: ١٢٠٦/٢.

أوَّلِه إلى سُنيدٍ أن يرجِعَ إلى هذا الموضعِ ويأخُذَ منه بقيَّةَ إسنادِ المؤلِّفِ.

وهكذا نجِدُه يحرِصُ على حفظِ أسانيدِه المتَّصلةِ بإحدَى هاتينِ الطَّريقتَينِ.

## ختامٌ

وهذا آخِرُ ما تيسَّرَ مِن معالمِ منهجِ ابنِ عبدِ البرِّ في مصطلحاتِ الحديثِ وقواعدِه، وإن كانَ لم يَسمَح لنا المقامُ بكثيرٍ مِنَ الاستيعابِ والتَّفصيلِ الذي يدُلُّ على سعةِ علمِ هذا الحافظِ الكبيرِ، وأصالةِ منهجِه الحديثيِّ ودقَّتِه وعُمقِه، روايةً ودِرايةً وتأليفًا.

**واللَّهُ الموفِّقُ.**

# مَنهَجُ الحافظِ عبدِ الغَنيِّ المقدِسيِّ
# (ت. ٦٠٠هـ)
# في كتابِه «الكَمال في أَسماءِ الرِّجال»

## كتابُ «الكَمال في أسماءِ الرِّجال»
## للحافظِ عبدِ الغَنيِّ بنِ عبدِ الواحدِ المقدِسيِّ

### التَّعريفُ بالمؤلِّفِ، وبالكتابِ، وبيانُ مَنهجِ المؤلِّفِ فيهِ:

### أوَّلًا: التَّعريفُ بمؤلِّفِ الكتابِ:

هو: عبدُ الغنيِّ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ سرورٍ، الجَمَّاعيليُّ[1] المقدِسيُّ، الحافظُ الزَّاهدُ، أبو محمَّدٍ، ويُلقَّبُ: تقيَّ الدِّينِ، ووصفَه ابنُ رجَبٍ بـ: «حافظِ الوقتِ ومحدِّثِه»[2]، ولقَّبه غيرُه بـ: «أميرِ المؤمنينَ في الحديثِ»[3]، ولِدَ سنةَ (٥٤١هـ) وقيل: (٤٣) أو (٤٤)[4]، وتُوفيَ بمِصرَ في ربيعِ الأوَّلِ سنةَ (٦٠٠هـ)[5]، وقد

---

(١) نسبةً إلى بلدِ «جَمَّاعيل» من أرضِ نابلس، من الأرضِ المقدَّسةِ. «ذَيلُ طبقاتِ الحنابلةِ» لابنِ رجبٍ: ٣/ ٢، وانظر: «معجم البلدان»: ٢/ ١٥٩.

(٢) «ذَيلُ طبقاتِ الحنابلةِ»: ٣/ ١، ٢.

(٣) المصدر السابقُ: ٣/ ٥.

(٤) السابقُ: ٣/ ٢، ٣.

(٥) السابقُ: ٣/ ٤٤.

ذكَرَ الذَّهبيُّ وابنُ رجبٍ الحنبليُّ له أكثرَ من عشرينَ مؤلَّفًا، بينَ كبيرٍ وصغيرٍ، وعقَّبَ عليها ابنُ رجَبٍ بقولِه[1]: «هذه كلُّها بالأَسانيدِ»؛ يعني: أنَّه يَروي ما يذكُرُه فيها من أحاديثَ وآثارٍ وأقوالٍ لغيرِه بأسانيدِ نفسِه، ومن هذه المؤلَّفاتِ عَددٌ مطبوعٌ مُتداوَلٌ تتَّضِحُ فيه مَروِيَّاتُه بأسانيدِه، وسيأتي أنَّ كتابَ «الكَمالِ» الذي هو موضِعُ بحثِنا ممَّا يَروي فيه المقدِسيُّ بإسنادِه مع بعضِ الأَمثلةِ.

## ثانيًا: التَّعريفُ بكتابِ «الكَمالِ»:

### ١- اسمُ الكتابِ، ونِسبَتُه للمؤلِّفِ:

لم يذكُرِ المقدِسيُّ في مقدِّمةِ الكتابِ اسمًا مُعيَّنًا له، ولعلَّ هذا ممَّا جَعلَ المُترجمينَ له والمُطَّلعينَ على الكتابِ -مع اتِّفاقِهم على نِسبَتِه للمؤلِّفِ- يُعدِّدون تَسميتَه، وخُلاصَةُ ذلك: أنَّ منهم مَن سمَّاهُ: «الكَمالَ» فقط[2]، وهذا أَخصَرُ وأَشهَرُ ما

---

(١) في «ذَيلِ طبقاتِ الحنابلة»: ٣/ ٢٥، وانظُر: «تذكرةَ الحفَّاظِ»: ٤/ ١٣٧٤، و«التقييدَ» لابنِ نقطةَ: ٢/ ١٣٨، و«التكملةَ لوَفَياتِ النَّقلةِ» للمُنذريِّ: ٢/ ١٩

(٢) «تهذيبُ الكمالِ»: ١/ ١٤٧، و«تذكرةُ الحفاظِ»: ٤/ ١٣٧٤، =

سُمِّيَ به، ومنهم مَن سمَّاه: «الكَمال في أَسماءِ الرِّجال»[(١)]، وبهذا عُنونَت إحدَى نُسَخِه الخطِّيَّةِ الموثَّقةِ، حَسَبَ اطِّلاعي عليها، ومنهم مَن سمَّاهُ: «الكَمال في مَعرفةِ الرِّجال»[(٢)]، ومنهم مَن سمَّاه: «الكَمال في مَعرفةِ رِجالِ الكُتبِ السِّتَّةِ»[(٣)]، وهذا الاسمُ هو الأَولَى في تَقديري؛ لكَونِه أَكملَ، وأَكثرَ مُطابقةً لمضمونِ الكتابِ، كما أَشارَ إليه المؤلِّفُ في مقدِّمةِ الكتابِ[(٤)] بقولِه: «ومَعرِفةُ الرِّجالِ من أَولَى العلومِ بصَرفِ العنايةِ إليه، والمُحافظةِ عليهِ»، ثمَّ في نهايةِ المُقدِّمةِ قالَ[(٥)]: «فنذكُرُ بعدَ ذلك المقصودَ بالكتابِ من مَعرفةِ الرِّجالِ». ومَن اختصَرَه باسمِ «الكَمالِ» فقط فلسُهولةِ التَّداولِ مع شُهرَةِ الكتابِ.

---

= و«تذهيبُ تهذيبِ الكمالِ»: ١/ ١٠٧.

(١) «تهذيبُ التهذيبِ» لابنِ حجرٍ: ١/ ٢.

(٢) «ذيلُ طبقاتِ الحنابلةِ» لابنِ رجبٍ: ٣/ ٢٦، و«تاريخُ الإسلامِ» للذَّهبيِّ: ٤٢/ ٤٤٦.

(٣) «سيرُ أعلامِ النبلاءِ»: ٢١/ ٤٤٨.

(٤) «الكمال»: ١/ ١١٤، من الطبعة الأولى للكتاب.

(٥) المصدر السابق: ١/ ١٥١.

## موضوعُ الكِتابِ وأَوَّليَّتُه:

ومن الاسمِ الكاملِ للكتابِ -كما ذكَرتُه آنفًا- يتَّضِحُ موضوعُه، وهو التَّرجمةُ للرِّجالِ المرويِّ عنهم في تلك الكُتبِ السِّتَّةِ، بدايةً من شُيوخِهم فمَن فوقَهم في أَسانيدِ الرِّواياتِ، بما في ذلك الصَّحابةُ رضيَ اللَّهُ عنهم، ويُلحَقُ بالرِّجالِ النِّساءُ أيضًا، وعَدَدُهنَّ بالنِّسبةِ للرِّجالِ نحوُ عُشرِ الكتابِ تقريبًا.

ويُعَدُّ كتابُ «الكَمالِ» هذا أوَّلَ كتابٍ جمَعَ رِجالَ هذه الكُتبِ السِّتَّةِ جميعًا في تأليفٍ واحدٍ، حَسَبَ مبلغِ عِلمي حتَّى الآنَ، وقد قرَّرَ المؤلِّفُ بنفسِه بيانَ ما اشتمَلَ عليه كتابُهُ؛ فقالَ في مُقدِّمتِه[1]: «هذا كتابٌ نذكُرُ فيه -إن شاءَ اللَّهُ- ما اشتمَلَت عليه كُتبُ الأئِمَّةِ السِّتَّةِ من الرِّجالِ، فأوَّلُهم: أبو عبدِ اللَّهِ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المُغيرةِ الجُعْفيُّ، مَولَاهُم...» ثمَّ ذكَرَ مُسلمًا، وأبا داودَ، والنَّسائيَّ، والتِّرمِذيَّ، وابنَ ماجَهْ -ويُلاحَظُ أنَّه قدَّمَ النَّسائيَّ على التِّرمِذيِّ، خِلافًا لما جرَى عليه غيرُه من تَقديمِ التِّرمِذيِّ عليهِ- ولا يُعكِّرُ على ذلك مَن استُدرِكَ منهم على الكتابِ؛ لأنَّ العِبرةَ بالأَغلَبِ.

---

(١) «الكمال»: ١/ ١١٣.

**مَعالمُ مُقدِّمةِ المؤلِّفِ، وبيانُ أهمِّ عناصِرِ منهجِه في الكتابِ:**

عمِلَ الحافِظُ المقدِسيُّ مُقدِّمةً ضافيةً لكِتابِه «الكَمالِ» هذا، وأودَعَ فيها معالمَ من آرائِه، وعناصِرَ منهَجِه في الكتابِ، كما أودَعَ فيها دُرَرًا من أقوالِ ومناهجِ الأئمَّةِ النُّقَّادِ المُتقدِّمينَ في تقريرِ الكثيرِ من قَواعدِ عُلومِ الحديثِ، وتأصيلِ مُصطَلحاتِها النَّقديَّةِ.

ويكفي في هذا المَقامِ بيانُ عَددٍ من مَعالمِ مُشتمِلاتِ تلك المُقدِّمةِ، على النَّحوِ التَّالي:

١- بيانُ أهمِّيَّةِ معرفةِ رجالِ الحديثِ؛ لأنَّ بهم حفِظَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ دينَه، وحرَسَ بأهلِ الحديثِ شَريعتَه، وسُنَّةَ نبيِّه المُصطفى ﷺ[1].

٢- تقريرُه أنَّ الكتبَ السِّتَّةَ التي ذكَرَ رِجالَها لم يشِذَّ عنها من الحديثِ الصَّحيحِ إلَّا اليسيرُ، وأنَّ رِجالَ أسانيدِها لم يشِذَّ عنهم من ثِقاتِ الرُّواةِ المُتقدِّمينَ إلَّا اليسيرُ[2].

---

(١) «الكمال»: ١/ ١١٤.

(٢) المصدر السابقُ: ١/ ١١٤.

٣- تقريرُه أنَّه حرَصَ على استيعابِ ما في هذه الكُتبِ من الرُّواةِ غايةَ الإمكانِ(١).

٤- تقريرُه أيضًا أنَّه رُغْمَ حِرصِه هذا على الاستيعابِ والتَّتبُّعِ، فإنَّه لا يدَّعِي الإحاطةَ بجميعِ رِجالِ هذه الكُتبِ(٢)، ومُقتضَى هذا تسليمُه بأنَّه قد فاتَه ذِكرُ عَددٍ من الرُّواةِ، وقد جعَلَ السَّببَ في هذا الفَوتِ أَمرَينِ:

**أحدُهما**: اختلافُ نُسَخِ الكتبِ السِّتَّةِ، بحيثُ وُجِدَ في بعضِ النُّسخِ الخطِّيَّةِ ما لم يُوجَد في غيرِها من الأحاديثِ، ورجالِ الأسانيدِ(٣).

**الثَّاني**: أنَّه قد يفوتُه بعضُ ما هو في نُسَخِ الكتبِ السِّتَّةِ التي اطَّلعَ عليها فِعلًا، وذلك من بابِ السَّهوِ الخارِجِ عن وُسْعِه.

---

(١) «الكمال»: ١/ ١١٣.

(٢) «المصدر السابق»: ١/ ١١٣.

(٣) مَن يُراجع «تحفةَ الأشرافِ» للمِزِّيِّ بعنايةٍ، مع «النُّكتِ الظرافِ» لابنِ حجرٍ بهامشِها؛ يجِدْ أمثلةً لذلك. يُنظرُ: «التُّحفةُ» مع «النُّكتِ»: ١/ ح ٤٨، و٢/ ح ١٨٣٦، وغيرهما.

وفي هذا يقولُ[١]: «واستوعَبنا ما في هذه الكُتبِ من الرِّجالِ غايةَ الإمكانِ، غيرَ أنَّه لا يُمكِنُ دَعوى الإحاطةِ بجَميعِ مَن فيها، لاختلافِ النُّسخِ، وقد يشِذُّ عن الإنسانِ بعدَ إمعانِ النَّظرِ، وكَثرةِ التَّتبُّعِ ما لا يدخُلُ في وُسْعِه، والكمالُ للَّهِ عزَّ وجلَّ ولكتابِه العَزيزِ».

٥- ذِكْرُه نُبذةً من أقوالِ الأَئمَّةِ والنُّقَّادِ ومناهجِهم في نقدِ الرُّواةِ والمَرويَّاتِ، وتأصيلِ المُصطلَحاتِ الحديثيَّةِ العامَّةِ والنَّقديَّةِ، وقد بدأَها بقولِه[٢]: «وهذه نُبذةٌ في أقوالِ الأئمَّةِ في أَحوالِ الرُّواةِ تمَسُّ الحاجةُ إليها».

وقد ساقَ عامَّةَ هذه الأقوالِ وما يتعلَّقُ بها من أحاديثَ وآثارٍ بإسنادِه هو عن شُيوخِه، فمِن ذلك قولُه[٣]: «أخبَرَنا أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ بالإسكندريةِ، أنا أبو عبدِ اللَّهِ إسماعيلُ بنُ الحسنِ بنِ عليٍّ العَلَويُّ، أنا أبو الوَفاءِ الحُسينُ بنُ أحمدَ بنِ الحُسينِ الأَصبهانيُّ نزيلُ مكَّةَ، أنا أبو زُرعَةَ محمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدٍ

---

(١) «الكمالُ»: ١/ ١١٣.

(٢) المصدرُ السابقُ: ١/ ١١٧.

(٣) السابق: ١/ ١١٧-١١٨.

الجُرجانيُّ، ثنا أبو نُعَيمٍ عبدُ الملِكِ بنُ محمَّدِ بنِ عَديٍّ، ثنا يوسفُ بنُ سعيدِ بنِ مُسلمٍ، ثنا شُعيبُ بنُ يحيى التُّجيبيُّ، عن ابنِ لَهيعَةَ، ثنا عمَّارُ بنُ سَعدٍ التُّجيبيُّ، أنَّ عُقبةَ بنَ نافعٍ أَوصَى بَنيَّه فقال: «لا تكتُبوا حَديثَ رسولِ اللَّهِ ﷺ إلَّا عن الثِّقاتِ».

وذكَرَ رِواياتٍ أُخرى بسَنَدِه في هذا، ومن ذلك عِدَّةَ رِواياتٍ في النَّهي عن القَولِ بغيرِ علمٍ، وعن التَّحديثِ عن غيرِ ثِقَةٍ[1]، والمقصودُ التَّحديثُ بقَصدِ الاحتِجاجِ، كما سيأتي توضيحُه.

وأخرَجَ بسَنَدِه إلى أنسِ بنِ سيرينَ أنَّه قالَ في مرضِه لمَن دخَلوا عليه: «اتَّقوا اللَّهَ يا مَعشَرَ الشَّبابِ، انظُروا ممَّن تأخُذون هذه الأحاديثَ؛ فإنَّها من دِينِكُم»[2].

ورَوَى بسنَدِه إلى عبدِ اللَّهِ بنِ المبارَكِ، قال: «الإسنادُ عندي من الدِّينِ، لولا الإسنادُ لقالَ مَن شاءَ ما شاءَ، فإذا قيل: مَن حدَّثَك؟ بَقِيَ»[3].

(١) «الكمال»: ١/ ١١٨.

(٢) المصدر السابقُ: ١/ ١١٩.

(٣) السابقُ: ١/ ١٢١، ومعنى «بَقِيَ»: أي وقَفَ، كما كُتب مقابلها بحاشية =

ورَوى بسنَدِه إلى يزيدَ بنِ زُرَيعٍ، قال: «لكُلِّ دِينٍ فُرسانٌ، وفُرسانُ هذا الدِّينِ أصحابُ الأَسانيدِ»[١]

ورَوى بسَنَدِه عن ابنِ عَونٍ، قال: «إنَّا كُنا لا نأخُذُ إلا عمَّن شُهِدَ له بالطَّلَبِ»[٢]

وعن أبي نُعَيمٍ الفَضلِ بنِ دُكَينٍ: «لا يَنبَغي أن يُؤخَذَ الحديثُ إلَّا عن حافظٍ له، أَمينٍ عليه، عارفٍ بالرِّجالِ»[٣].

ورَوَى بسَنَدِه عن عليِّ بنِ المَدينيِّ، قال: «التَّفقُّهُ في معاني الحديثِ نصفُ العِلمِ، ومَعرفةُ الرِّجالِ نصفُ العِلمِ»[٤].

وأَخرَجَ بسنَدِه عن يحيى بن سَعيدٍ عن شُعبةَ، والسُّفيانَينِ، ومالكِ بنِ أَنسٍ، والأَوزاعيِّ، وغيرِهم: مشروعيةَ الجَرحِ والتَّعديلِ للرُّواةِ[٥]، وخُصوصيَّةَ هذه الأمَّةِ بالإِسنادِ[٦]

---

= النُّسخة الخطيَّة (١/ق ٣/ ب/ نسخة دار الكتب المصرية، برقم (٥٥) مصطلح).

(١) «الكمال»: ١/ ١٣٧، ١٣٨.

(٢) المصدر السابقُ: ١/ ١٢٣.

(٣) السابقُ: ١/ ١٢٤.

(٤) السابقُ: ١/ ١٢٣-١٢٤.

(٥) السابقُ: ١/ ١٢٤، ١٢٥.

(٦) السابقُ: ١/ ١٤١.

وأَخرجَ بسنَدِه عن الثَّوريِّ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ مَهديٍّ: أنَّه لا يكادُ يفلِتُ من الغلَطِ أحَدٌ، لكن إذا كان الغالِبُ على الرَّجلِ الحِفظَ، فهو حافِظٌ وإن غَلِطَ، وإذا كان الغالِبُ عليه الغلَطَ تُرِكَ[١].

ورَوَى بأَسانيدِه عن عدَدٍ من الأَئمَّةِ والنُّقَّادِ المُتقدِّمين بيانَ الصِّفاتِ العامَّةِ لقَبولِ الرَّاوي، وصِحَّةِ حَديثِه أو رَدِّه؛ فذكَرَ اشتراطَ الصِّدقِ والأَمانةِ، وعَدَمِ الكَذبِ ولا التُّهمَةِ به، وضَبطِ الصَّدرِ، وضَبطِ الكتابِ، والسَّلامةِ من البِدَعِ، وتأييدِ ذلك بحَديثِ: «**يحمِلُ هَذا العِلمَ من كُلِّ خَلَفٍ عُدولُه**» الحديثَ[٢].

وذكَرَ أنَّه يدُلُّ على اشتراطِ العَدالةِ في حمَلَةِ علمِ الحديثِ؛ لئلَّا يقَعَ في خبَرِه ﷺ خِلافُ ما أَخبرَ به، وذكَرَ بيانَ النُّقَّادِ لبعضِ عَلاماتِ جَهالةِ الرَّاوي، وما ترتفِعُ به، وحُكمَ التَّدليسِ، وبيانَ عِظَمِ أَجرِ مَن يُدافِعُ عن السُّنَّةِ، وبيانَ أنَّ جودةَ الحديثِ بصحَّةِ حالِ الرِّجالِ، والحثَّ على تحرِّي صحَّةِ السَّندِ قبلَ المتنِ،

---

(١) «الكمال»: ١/ ١٢٥- ١٢٦.

(٢) تقدَّمَ تخريجُه.

والمُفاضَلةَ بينَ الأَسانيدِ، ونماذِجَ من تحرُّزِ الصَّحابةِ في الرِّوايةِ عن الرَّسولِ ﷺ، والنَّهيَ عن رِوايةِ الموضوعِ والمكذوبِ إلَّا لأَجلِ بيانِ وَضعِه والتَّنفيرِ منه أو التَّعجُّبِ من وقوعِه، وبيانَ مُشابهَةِ الرِّوايةِ للشَّهادَةِ، وعَدِّها نوعًا منها.

ورَوى بسنَدِه في ذلك عن بَهْزِ بنِ أَسَدٍ أنَّه كان إذا مَرَّ بالحَديثِ الصَّحيحِ قالَ: «دَسْتٌ بدَسْتٍ -يعني: يدًا بيدٍ- شَهاداتُ المَرضِيينَ بعضِهم على بعضٍ، وإذا مَرَّ بالحَديثِ في إسنادِه شيءٌ قالَ: فيه عُهدَةٌ»(١).

وذكَرَ قولَ النُّقَّادِ في قَبولِ خبرِ الواحِدِ بشُروطِه، والتفريقِ بينَ ما يُقبَلُ في الحلالِ والحرامِ، والسُّننِ والأَحكامِ، وبينَ ما يُقبَلُ في الرَّغائبِ والفَضائلِ، وبيانَ أهمِّ شُروطِ النَّاقدِ للحَديثِ وللرُّواةِ، وأنَّه لا بُدَّ فيه من الخِبرةِ والوَرَعِ(٢).

كما رَوَى بسنَدِه إلى سَعيدِ بنِ السَّكَنِ -صاحبِ «الصَّحيحِ»-

---

(١) يعني: مسئوليةَ راويهِ عن حالِه. ويُنظرُ «الكمالُ»: ١/ ١٣٥.

(٢) يُنظرُ مرويَّاتُ المقدسيِّ في كلِّ ما تقدَّمَ بسندِه في مقدِّمةِ «الكمالِ»: ١/ ١٢٨- ١٣٨.

أنَّه جاء بنُسخَةٍ من صَحيحِ البخاريِّ، ونُسخَةٍ من صَحيحِ مُسلِمٍ، ونُسخَةٍ من سُننِ أبي داودَ، ونُسخَةٍ من سُنَنِ النَّسائيِّ، ووضَعَها فوقَ بعضٍ وقالَ: «هذه قَواعِدُ الإسلامِ»[1].

وقد استَغرَقَت هذه المَرويَّاتُ في القَواعدِ والضَّوابطِ نحوَ عَشرِ وَرَقاتٍ من مُقدِّمةِ الكتابِ، وختَمَها المقدسيُّ بقولِه[2]: «وهذا ما تيسَّرَ إيرادُه من الكَلامِ في أحوالِ النَّقَلةِ والرُّواةِ على وجْهِ الاختِصارِ، ولو ذهَبنا نستوعِبُ ما ورَدَ في ذلك، ونُقِلَ عن الأَئمَّةِ لطالَ، فنَذكُرُ بعدَ ذلك المقصودَ بالكتابِ من مَعرفةِ الرِّجالِ».

## مَنهجُ المقدسيِّ في ترتيبِ تَراجِمِ الكتابِ:

يمكِنُ تقسيمُ ترتيبِ المؤلِّفِ للتَّراجِمِ إلى قِسمَينِ: ترتيبٍ إجماليٍّ، وترتيبٍ تفصيليٍّ.

## التَّرتيبُ الإجماليُّ، وبعضُ فوائدِه:

١- أنَّه قسَّمَ التَّراجمَ عمومًا إلى قِسمينِ كَبيرينِ هما:

---

(١) «الكمالُ»: ١/ ١٤٧، ١٤٨.

(٢) المصدرُ السابقُ: ١/ ١٥١.

تراجِمُ الرِّجالِ، وتراجِمُ النِّساءِ، وقدَّمَ تَراجِمَ الرِّجالِ، وأَعقَبَها بتَراجِمِ النِّساءِ، وهكذا فَعَلَ الكَثيرونَ قبلَه وبعدَه.

٢- أنَّه قدَّمَ تَراجِمَ المعروفينَ بأَسمائِهم من الرِّجالِ، ثمَّ أَتبعَهُم بتَراجِمِ المعروفينَ بكُناهُم، والنِّساءُ مثلُ ذلك.

٣- أنَّه بدأَ تَراجِمَ الرِّجالِ بذِكْرِ تَرجمةٍ مختصَرةٍ لرأسِ جميعِ الأَسانيدِ، وهو الرَّسولُ ﷺ، واستهَلَّها بقَولِه[1]: «فأَوَّلُ ما نبدأُ بذِكْرِه سيِّدُنا المُصطفَى محمَّدٌ، سيِّدُ الأَوَّلينَ والآخِرينَ، وخاتَمُ النَّبيينَ، صلى اللَّه عليه وعلى آله صَلاةً دائِمةً إلى يومِ الدِّينِ».

٤- بعدَ تَرجمةِ الرَّسولِ ﷺ ذَكَرَ تَراجِمَ الرِّجالِ من الصَّحابةِ ﷺ المُخرَّجِ لهم في الكُتبِ السِّتةِ، ثمَّ أَتبَعَهُم بذِكْرِ الصَّحابياتِ، ثمَّ ذَكَرَ بعدَهُنَّ تَراجِمَ باقي رِجالِ الإسنادِ من التَّابعينَ فمَن دونَهم، حتى شُيوخِ الأئِمَّةِ السِّتةِ، ثم أَتبَعَهُم بتَراجِمِ النِّساءِ.

---

(١) «الكمال»: ١/ ١١٤.

وتقديمُ المؤلِّفِ هذا للصَّحابةِ والصحابيَّاتِ على باقي الإسنادِ يدُلُّ على مُراعاتِه للطَّبقةِ في هذا الجانبِ من التَّرتيبِ؛ فاعتبَرَ الصَّحابةَ والصَّحابيَّاتِ جميعًا طَبقةً واحِدةً مُقدَّمةً على طَبقةِ التَّابعينَ والتَّابعيَّاتِ، فمَن دونَهم في الإسنادِ.

وسيأتي في التَّفصيلِ أنَّه راعَى هذا التَّقديمَ للصَّحابةِ في ذِكْرِ شُيوخِ الرُّواةِ عُمومًا.

ومُراعاةُ الطَّبقةِ هكذا في تَرتيبِ التَّراجمِ فيه فوائدُ تَربويَّةٌ وحَديثيةٌ يُستَفادُ بها من جِهةٍ، ومن جهةٍ أخرى يُوجَّهُ بها منهَجُ المؤلِّفِ، في مُقابلِ مَن راعَى التَّرتيبَ الهِجائيَّ عُمومًا؛ قَصدًا لقَواعدَ أُخرى لها أهمِّيَّتُها أيضًا.

فمِن الفَوائدِ التَّربويَّةِ لمُراعاةِ الطَّبقةِ: الحَثُّ على إنزالِ النَّاسِ منازِلَهم، كما ثبَتَ في السُّنَّةِ[1]؛ فمِن حقِّ الصَّحابةِ ﷺ التَّقديمُ سِنًّا ومَكانةً.

---

(١) من حديثِ عائشةَ ﵂ مرفوعًا: «**أَنزِلوا النَّاسَ منازِلَهم**»، أخرجه أبو داودَ في سننهِ (٤٨٤٢)، ويُنظر: «إتحافِ السَّادةِ المتَّقينَ» للزَّبيديِّ: ٦/ ٣٦٥.

ومن الفَوائدِ الحَديثيةِ: بيانُ عُلوِّ مَكانِ الصَّحابيِّ في الإسنادِ، مع الإشارةِ إلى اتِّصالِ السَّندِ بينَ السَّابقِ واللاحِقِ، ما لم يوجَد مانعٌ من ذلك يقتضي انقِطاعَ الإسنادِ.

وفيهِ: تمييزُ المُشترِكينَ في الاسمِ والنَّسَبِ، مع اختلافِ الطَّبقةِ، وغيرُ ذلك.

## التَّرتيبُ التَّفصيليُّ:

١- في ترتيبِ المؤلِّفِ للصَّحابةِ تفصيلٌ: فقد بدأَهُم بأبي بكرٍ الصِّديقِ رضي الله عنه، ثمَّ ذكَرَ باقي الخُلفاءِ الأَربعةِ حسَبَ ترتيبِهم في الفَضلِ والخِلافةِ، ثمَّ ذكَرَ بقيَّةَ العَشرةِ المُبشَّرينَ بالجنَّةِ، وآخِرُهم أبو عُبيدةَ عامِرُ بنُ الجرَّاحِ، ثمَّ ذكَرَ باقي الرِّجالِ من الصَّحابةِ، مُرتَّبينَ على حروفِ الهجاءِ، مُقدِّمًا المعروفينَ بالأَسماءِ ثم المعروفينَ بالكُنَى، وهكذا فعَلَ في تَرتيبِ الصَّحابيَّاتِ، مع زيادةِ بابٍ في آخِرهِنَّ للمُبهَماتِ من الصَّحابياتِ، وذلك عَقِبَ بابِ الكُنَى، وعُنوانُه: «بابُ مَن لم يُذكَر أَسماؤهنَّ ولا كُناهُنَّ، مُرتَّبٌ على أَسماءِ مَن روَى عنهنَّ»(١)، سواءٌ كان الرَّاوي عن المُبهَمِ رَجلًا

(١) «الكمالُ»: ٢/ ١٠٠.

أو امرأةً، مثالُ ذلك: «أُمَيَّةُ بنتُ أبي الصَّلْتِ، عن امرأةٍ من بني غِفارٍ»[١]، و«عروةُ بنُ الزُّبيرِ، عن أَزواجِ النبيِّ ﷺ في النِّكاحِ»[٢].

وتَرتيبُه للكُنَى عُمومًا حسَبَ حُروفِ الهِجاءِ من عَجُزِ الكُنيَةِ لكَونِ البدايةِ بلفظِ «أَبو» مُتكرِّرةً في الجَميعِ؛ فـ«أبو سَبْرَةَ» يُقدَّمُ على «أبو سُخَيلةَ»، وفي النِّساءِ تُقدَّمُ «أُمُّ حفصٍ» على «أمِّ الحَكَمِ»، وهكذا.

٢- وبعدَ ذِكرِه للصَّحابةِ والصَّحابيَّاتِ على التَّرتيبِ السَّابقِ، ذَكَرَ تَراجِمَ باقي الرُّواةِ من الرِّجالِ، من تابعينَ فمَن دونَهم في الأَسانيدِ، حتى شُيوخِ الأَئمَّةِ السِّتَّةِ، وبدأَ بالمعروفينَ بأَسمائِهم، ولو كانَ للرَّاوي كُنيَةٌ أو نِسبَةٌ يذكُرُها بعدَ اسمِه ونَسَبِه، مع ترتيبِ الأَسماءِ حسَبَ حُروفِ الهِجاءِ، لكنَّه بدأَ بمَن اسمُه «محمَّدٌ» تكريمًا لاسمِ النبيِّ محمَّدٍ ﷺ.

وبعدَ المُحمَّدينَ ذَكَرَ حرفَ الأَلفِ، ثمَّ الباءِ، وهكذا إلى الياءِ. وإذا كان هناك حرفٌ لا تُوجَدُ تَراجِمُ فيه، فإنه يَذكُرُه

---

(١) «الكمال»: ٢/ ١٠٠.

(٢) المصدر السابقُ: ٢/ ١٠١.

ويُبيِّنُ أنَّه ليس فيهِ تَراجِمُ، حتى لا يُظَنَّ سُقوطُ تَراجمِه؛ ففي نهايةِ حرفِ الباءِ من كُنَى الرِّجالِ قالَ[١]: «حرفُ التَّاءِ: ليس فيه شيءٌ»، ثمَّ قالَ: «حرفُ الثَّاءِ. . .» وذكَرَ تَراجمَه، وهكذا.

٣- وفي ترتيبِه الهِجائيِّ للحُروفِ يُقدِّمُ حرفَ الواوِ على الهاءِ، كما في عَدَدٍ من مَعاجِمِ اللُّغةِ[٢]، وهي الأصلُ في هذا.

وبعدَ ذِكْرِه للأَسماءِ من الرِّجالِ؛ ذكَرَ المعروفينَ بالكُنَى، مُرتَّبينَ هِجائيًّا على حَسَبِ عَجُزِ الكُنيَةِ، كما سبَقَ مِثالُها.

٤- وبعدَ أصحابِ الكُنَى من الرِّجالِ، ذكَرَ النِّساءَ على التَّرتيبِ نفسِه؛ بحيثُ ذكَرَ المعروفاتِ بأسمائِهنَّ، ثمَّ المعروفاتِ بكُناهُنَّ، ثم المُبهَماتِ، بحَسَبِ الرُّواةِ عنهنَّ، كما أسلَفتُ.

٥- وقد يكونُ من أصحابِ أو صاحِباتِ الكُنَى مَن له اسمٌ،

---

(١) «الكمال»: ١٠/ ٢٤.

(٢) ومنها: «معجم الجيم» للشيباني (ت. ٢٠٦هـ)، و«أساس البلاغة» للزمخشري (ت. ٥٣٨هـ)، و«الصحاح» للجوهري (ت. ٣٩٣هـ) في الفصول دون الأبواب، و«القاموس المحيط» للفيرزأبادي (ت. ٨١٧هـ) في الفصول دون الأبواب أيضًا.

فيذكُرُه في ترجمتِه، وإن لم يكُن مشهورًا به، ولذلك نجِدُه في أوَّلِ الكُنَى من الرِّجالِ يقولُ[١]: «بابُ مَن عُرِفَ بكُنيتِه، مَن سُمِّيَ ومَن لم يُسَمَّ».

كما أنَّ المذكورَ باسمِه وله كُنيةٌ يَذكُرُها، وإن لم يكُنِ الرَّاوي مشهورًا بها، وذلك ممَّا يساعِدُ على تحديدِ الرَّاوي عندَ ورودِه في الأسانيدِ تارةً باسمِه وتارةً بكُنيتِه.

فمِن أَمثلةِ مَن تَرجَمَ له في الأسماءِ وذكَرَ كُنيتَه: قَولُه[٢]: «الوليدُ بنُ عُقبةَ السِّينانيُّ، أبو الحسَنِ، الكُوفيُّ الطَّحَّانُ».

وممَّنَ ترجَمَ لهم في الكُنيةِ مع ذِكْرِ الاسمِ قَولُه[٣]: «أبو الأبيضِ العَنسيُّ الشَّاميُّ، من بني زُهَيرِ بنِ جُذَيمةَ، يُقالُ: اسمُه عيسى».

وفي النِّساءِ قالَ[٤]: «أمُّ الرائِحِ، اسمُها: الرَّبَابُ بنتُ صُلَيعٍ...».

---

(١) «الكمال»: ١٠/ ٥.

(٢) المصدر السابقُ: ٩/ ١٩٤.

(٣) السابقُ: ١٠/ ٦.

(٤) السابقُ: ١٠/ ٢٠٣

وقال[1]: «حفصةُ بنتُ سيرينَ، أمُّ الهُذَيلِ، الأنصاريَّةُ البَصْريَّةُ».

٦- يُبوِّبُ المقدسيُّ تارةً باسمِ الحرف، فيقول: «حَرف كذا»، وتارَةً باسمِ «باب كذا»:

ففي حرفِ الثَّاءِ من الرُّواةِ عَنوَنَه بقولِه: «حرفُ الثَّاءِ»[2]، وفي حرفِ الباءِ من الصَّحابةِ قالَ: «بابُ الباءِ».

وفي كِلتا الحالتينِ نجِدُه يُقسِّمُ تَراجِمَ الحرفِ إلى أبوابٍ؛ مثلَ قولِه في حرف الجيمِ: «بابُ جابرٍ» وذكَرَ تحتَ هذا البابِ كُلَّ مَن اسمُه «جابرٌ»[3].

وقد يبوِّبُ لترجمةٍ واحدةٍ بابًا، مثلَ قولِه في حرفِ الجيمِ: «بابُ جبريلَ»، وذكَرَ فيه تَرجمةً واحدةً باسمِ: «جبريلَ بنِ أَحمرَ الجَمَليِّ»[4].

---

(١) في «الكمال»: ١٠/ ١٥٩.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٩٩، ٣/ ٤٥٩.

(٣) السابق: ٣/ ٤٨١.

(٤) السابقُ: ٤/ ٦.

وفي حَرفِ العَينِ قالَ: «حرفُ العَينِ»، ثمَّ بدأَ بقَولِه: «بابُ عابسٍ»، وذكَرَ تحتَه تَرجمةً واحِدةً بهذا الاسمِ، ثمَّ قالَ: «بابُ عاصِمٍ»، وذكَرَ تحتَه (٢٥) تَرجمةً[١].

وقد يبوِّبُ في تفصيلِ تَراجِمِ الحرفِ على أَكثرَ من اسمٍ منه؛ ففي حَرفِ السِّينِ مثلًا، قالَ: «بابُ سابقٍ، وسالمٍ، وسائبٍ» وذكَرَ تَراجِمَ مَن سُمِّي بذلك على هذا التَّرتيبِ[٢].

٧- عندَما يكثُرُ أَصحابُ الاسمِ الواحِدِ، فإنَّه يُقسِّمُه أَبوابًا بحَسَبِ اسمِ الأبِ:

ففي حرفِ العَينِ، قالَ: «بابُ عبدِ اللَّهِ»، ثمَّ قسَّمَه أبوابًا بحَسَبِ الأَبِ؛ فقالَ: «بابُ الجيمِ»، وذكَرَ تحتَه مَن اسمُه عبدُ اللَّهِ واسمُ أبيهِ يبدأُ بالجيمِ، وبدأَ بمَن اسمُه: «عبدُ اللَّهِ بنُ جابرٍ»[٣]. ثمَّ ذكَرَ بابَ الحاءِ وتحتَه مَن اسمُه عبدُ اللَّهِ واسمُ أبيهِ يبدأُ بالحاءِ، وأوَّلُهم: «عبدُ اللَّهِ بنُ الحارثِ» وهكذا[٤].

---

(١) «الكمال»: ٦/ ٤٧- ٦٤

(٢) المصدرُ السابقُ: ٥/ ٨٩.

(٣) السابقُ: ٦/ ١٣٠

(٤) السابقُ: ٦/ ١٣٧

وقد يصرِّحُ بأنَّ التَّبويبَ المذكورَ على الأَبِ؛ لتوضيحِ التَّرتيبِ التَّفصيليِّ، مثلَ ما جاءَ في «بابِ عبدِ الرَّحمنِ»: «بابُ الكافِ في أسماءِ الآباءِ»، وبدَأَهُم بتَرجمةِ: «عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي كَريمةَ»[1].

٨- وهذا المنهَجُ في التَّرتيبِ التَّفصيليِّ للتَّراجِمِ عندَ المقدسيِّ قَريبٌ في أكثرِه من منهَجِ الأَئمَّةِ المتقدِّمينَ، كالإمامِ البخاريِّ في «التَّاريخِ الكبيرِ»، والإمامِ ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ في «الجَرحِ والتَّعديلِ».

لكن خُولِفَ المقدسيُّ في هذا ممَّن جاءَ بعدَه، كالإمامِ المِزِّيِّ في «تهذيبِ الكَمالِ»، والإمامِ الذَّهبيِّ في «تذهيبِ التَّهذيبِ» و«الكاشِفِ»، ثمَّ الحافظِ ابنِ حجَرٍ في «التَّهذيبِ» و«التَّقريبِ».

ويُلاحَظُ وجوهُ الاختلافِ من المُقارَنةِ بينَ صَنيعِ المقدسيِّ السَّابقِ، وبينَ صَنيعِ هؤلاءِ، ومُؤلَّفاتُهم مطبوعةٌ متداوَلةٌ، يُمكِنُ مُراجعتُها بسُهولَةٍ.

---

(١) «الكمال»: ٧/ ١٢

٩- قد يذكُرُ الرَّاويَ في موضِعينِ مع الإحالَةِ في الموضِعِ المُتقدِّمِ على المُتأخِّرِ أو بالعكسِ؛ ففي حرفِ الألفِ من الصَّحابةِ قالَ[1]: «الأَشَجُّ العَبْدي، اسمُه: المُنذِرُ، يأتي في الميمِ». وقال[2]: «أَدرَعُ أبو الجَعدِ، يأتي في الكُنَى»، وقال[3]: «أبو أُسَيدٍ السَّاعديُّ مالكٌ، تقدَّم في حَرفِ الميمِ».

## عناصِرُ التَّرجمةِ في كتابِ «الكَمالِ»:

يُمكِنُ إجمالُ عناصِرِ التَّرجمةِ عندَ المقدسيِّ فيما يلي:

١- اسمُ المُترجَمِ له، وخصوصًا في قِسمِ مَن عُرِفوا بأسمائِهم، أو أسمائِهنَّ، وكذلك مَن عُرِفَ اسمُه من أصحابِ أو صاحباتِ الكُنَى.

٢- نَسَبُ المُترجَمِ له، بذكْرِ ما تيسَّرَ للمؤلِّفِ من اسمِ الأَبِ والجَدِّ فمَن فوقَهما، وقد يذكُرُ الأُمَّ، ونَسَبَ المُترجَمِ من جهَتِها، ولاسيَّما في الصَّحابةِ رضي الله عنهم.

---

(١) «الكمال»: ١/ ١٧٩

(٢) المصدر السابقُ: ١/ ١٧٣

(٣) السابقُ: ٢/ ٥

٣- كُنيَةُ المُترجَمِ له إذا وجِدَت، ولو كانَ مُترجَمًا له في الأسماءِ، كما تقدَّمَ ذِكرُ بعضِ الأمثلةِ لذلك.

٤- نِسبَةُ المُترجَمِ له، سواءٌ إلى أصلِه، كـ«القُرَشيِّ» أو «المَخزوميِّ»، أو إلى بلَدِه كـ«المَكِّيِّ» و«الشَّاميِّ» و«المِصريِّ»، أو إلى حِرفَتِه، كـ«الحَذَّاءِ» و«الخيَّاطِ» و«الحَلْوَانيِّ»، ونحوِ ذلك.

٥- لَقَبُه، وهو ما أَشعَرَ بمَدحٍ أو ذَمٍّ، كـ«الزَّاهِدِ» و«الأَعوَرِ»، أو كان لَقبًا عِلميًّا، كـ«الحافظِ» و«الإمامِ»، وغيرِ ذلك.

٦- تاريخُ المَولِدِ والوَفاةِ، أو ما وجَدَه المؤلِّفُ منهما، وتاريخُ الوَفاةِ هو الأَكثَرُ، وعندَ الاختِلافِ في تحديدِه قد يَذكُرُ الأَرجَحَ[١].

٧- في ترجمتِه لكثيرٍ من الصَّحابةِ والصَّحابياتِ، ذكَرَ المؤلِّفُ إحصاءً عامًّا بما لكُلِّ واحدٍ وواحدةٍ من الأَحاديثِ التي رَواها عن الرَّسولِ ﷺ، سواءٌ في الكُتبِ السِّتَّةِ أو غيرِها، وذلك بِدايةً من رِوايةِ حَديثٍ واحدٍ[٢] فما فوقَه إلى مَن زادَ على

---

(١) «الكمال»: ٢/ ٨.

(٢) يُنظرُ: المصدر السابق: ١/ ٢٠٥، ٢٥٢، ٤١٣، ٢/ ١٠، ٦٦.

خمسةِ آلافٍ[١]، وقد يقتصِرُ على ذِكْرِ عَددِ ما رُويَ عن الصَّحابيِّ أو الصَّحابيةِ في الصَّحيحينِ أو أحدِهما[٢].

وبالمُقارَنةِ بينَ ما ذكَرَه المؤلِّفُ من هذا الإحصاءِ، وبينَ عَددِ مَن سَبَقوه لِمثلِ هذا؛ نجِدُه قد استَمَدَّ مُجمَلَ ما ذكَرَه من ثَلاثةٍ، وهم: الإمامُ ابنُ حَزمٍ الظَّاهِريُّ (ت. ٤٥٦هـ) في كتابِه: «أَسماءُ الصَّحابةِ الرُّواةِ، وما لكُلٍّ منهم مِن العَدَدِ»، والإمامُ أبو عبدِ اللَّهِ الحُمَيديُّ (ت. ٤٨٨هـ) في كتابِه: «الجمْعُ بينَ الصَّحيحينِ»[٣]، والإمامُ ابنُ الجَوزيِّ (ت. ٥٩٧هـ) في كتابِه: «تلقيحُ فُهومِ أَهلِ الأَثَرِ»[٤]، ولكنَّه لم يعْزُ لأَحَدٍ منهم شيئًا.

ومِن أمثلةِ ذلك: ما جاءَ في تَرجمةِ: «أبي حُمَيدِ بنِ عمرِو ابنِ سَعيدِ بنِ مالكٍ السَّاعِديِّ» حيثُ قالَ: «رُويَ له عن رَسولِ اللَّه ﷺ ستَّةٌ وعشرونَ حَديثًا، اتَّفَقا منها على ثلاثةِ

---

(١) «الكمال»: ١/ ٩٩، ١١١، ٣٧٢، ٢/ ٤٢، ٩٩.

(٢) المصدر السابقُ: ١/ ١٩٧، ١٩٩، ٢/ ١١، ٥٠.

(٣) ١/ ١٠٥.

(٤) ٣٦٢ وما بعدَها.

أَحاديثَ، وللبُخاريِّ حَديثٌ، ولمُسلمٍ آخَرُ»[١].

وهذا الإحصاءُ وإن تطابَقَ في الواقِعِ في عَددٍ من التَّراجِمِ، فإنَّه حاليًّا بعدَ تَوفُّرِ الحاسِبِ وبَرامجِه المُتنوِّعةِ والشَّامِلةِ، يحتاجُ إلى مُراجَعةٍ تفصيليَّةٍ لموضِعِ تلك الأَحاديثِ في المصادِرِ الأَصليَّةِ، والتأكُّدِ من صِحَّةِ كلِّ إحصاءٍ لمرويَّاتِ الصَّحابيِّ والصَّحابيَّةِ، ولاسيَّما أنَّ هذه الإحصاءاتِ لم يذكُرْها الإمامُ المِزِّيُّ في الكَثيرِ من التَّراجِمِ التي ذكَرَ الإمامُ المقدسيُّ فيها ذلك، حسْبَما يظهَرُ من المُقارَنةِ بينَ الكِتابَينِ.

كما أنَّ المقدسيَّ لم يلتَزِمْ بذِكْرِ هذا الإحصاءِ في كُلِّ التَّراجِمِ التي ذكَرَها الأَئمَّةُ السَّابِقونَ علَيهِ[٢].

وليس ذِكْرُ هذه العناصرِ وما يأتي بعدَها يعني أنَّ المؤلِّفَ

---

(١) «الكمالُ»: ٢/ ١٤، وانظر: «أسماءَ الصَّحابةِ الرُّواةِ» لابنِ حزمٍ: ٢٨١، و«الجمعَ بينَ الصحيحينِ» للحميديِّ: ١/ حديث (٧٥٨- ٧٦٠).

(٢) يُنظرُ: «الكمالُ»: ١/ ١٦٨، ترجمة (١١) أبي عُبيدةَ عامرِ بنِ الجرَّاحِ، مع «أسماءِ الصحابةِ الرواةِ» لابنِ حزمٍ: ٢٨٤ أصحابُ الأربعةَ عشرَ حديثًا، و«الجمعِ بينَ الصحيحينِ» للحميديِّ: ١/ ٢٠٤ مسند (١٠) حديث واحد (٢٢٤).

يذكُرُ جميعَها في كلِّ ترجمةٍ، ولكنَّه يذكُرُ ما توافَرَ لدَيه منها عندَ كتابتِه للتَّرجمةِ؛ فقد يذكُرُها جميعًا، وقد يذكُرُ ما أُتيحَ له منها.

٨- بيانُ مَن روَى عنهم المُترجَمُ له، ومَن رَوَى عنه، سواءٌ كانوا من الشُّيوخِ والتَّلاميذِ للمُترجَمِ، حيث يُصرِّحُ بما يدلُّ على الاتِّصالِ بينَهم من السَّماعِ وغيرِه، أو كانَ بينَه وبينَهم انقطاعٌ في الإسنادِ، لإرسالٍ أو تَدليسٍ، وإن لم يُذكَر ذلك في التَّرجمةِ، وقد يُذكَرُ؛ ففي تَرجمتِه لـ«ثابتِ بنِ ثَوْبانٍ الشَّامي» قالَ: «رَوَى عن أبي هُريرةَ مُرسَلًا، وسَمِعَ أبا كَبشةَ الأَنماريَّ...»[1].

ولا يستقصي الحافِظُ المقدسيُّ في ذِكْرِ مَن رَوَى عنهم المُترجَمُ له، ولا مَن رَوَوا عنه، ويُعتبَرُ الإمامُ المِزِّيُّ أَوعَبَ منه في ذلك، كما يُعرَفُ بمُقارَنةِ بعضِ التَّراجِمِ في الكِتابَينِ، لكن يفوتُ المِزِّيَّ أيضًا عَددٌ مِن هؤلاءِ.

---

(١) «الكمال»: ٣/ ٤٦١، وبذلك يلزَمُ التنبُّهُ إلى أنَّ مَن يذكرُ بأنَّه روى عن شخصٍ أو روى عنه شخصٌ، فلا يلزَمُ أن يكونَ بينَهما مشيخةٌ وتلمذةٌ، فالرِّوايةُ عن الشَّخصِ أعمُّ من التَّلمذةِ له، وكذلك المشيخةُ.

٩- كما أنَّ المقدسيَّ في ذِكْرِه مَن يروي عنهم المُترجَمُ له، يقدِّمُ الصَّحابةَ على التَّابعينَ فمَن دونَهم، سواءٌ ذكَرَ ما يدلُّ على ذلك، أو ترَكَ معرِفةَ هذا لخِبرَةِ القارئِ.

ومثالُ ما ذكَرَ المؤلِّفُ فيه إشارةً: ما جاء في تَرجمةِ: «ثابتِ بن أَسلَمَ البنَّانيِّ»؛ حيث بدأَ في ذِكْرِ مَن روَى عنهم بقولِه: «سَمِعَ عبدَ اللَّهِ بنَ عُمرَ. . .» وذكَرَ أَربعةً آخَرينَ من الصَّحابةِ، ثمَّ قالَ: «ومن التَّابعينَ: أَبا رافِعٍ الصَّائغَ، وأَبا عُثمانَ النَّهديَّ. . .»[١].

وهذا من مُراعاةِ المؤلِّفِ للطَّبقةِ في تَرتيبِ شُيوخِ الرَّاوي، كما أَشَرتُ من قبلُ، مع بيانِ بعضِ فوائِدِه التَّربَويَّةِ والحَديثيَّةِ.

١٠- ذِكْرُ ما يدلُّ على ثُبوتِ صُحبةِ الصَّحابي في تَرجمتِه، أو الصَّحابيةِ في تَرجمتِها، وقد يذكُرُ اختلافًا في ذلك[٢]، وقد يبيِّنُ الرَّاجِحَ والصَّحيحَ من الخِلافِ[٣].

---

(١) «الكمالُ»: ٣/ ٤٥٩

(٢) المصدرُ السابقُ: ٢/ ٣٠

(٣) السابقُ: ١/ ٢٣١، ٢٧٤

١١- ذِكْرُ ما جاءَ في حالِ الرَّاوي من أقوالِ وأفعالِ النُّقَّادِ[١]؛ مما يُفيدُ الجَرحَ أو التَّعديلِ، وقد أشارَ المؤلِّفُ إلى اهتمامِه بهذا العُنصرِ من عناصِرِ التَّرجمةِ؛ فقالَ في مُقدِّمةِ الكتابِ[٢]: «وقدَّمنا من أَحوالِهم حسَبَ الطَّاقةِ، ومبلغِ الجُهدِ، وحَذَفنا كثيرًا من الأقوالِ والأسانيدِ، طَلبًا للاختِصارِ؛ إذ لو استَوعَبنا ذلك لكانَ الكتابُ من جملةِ التَّواريخِ الكِبارِ».

فأَوضَحَ بكَلامِه هذا أنَّه رَغمَ أَهمِّيَّةِ بيانِ حالِ الرُّواةِ، وتَوافُرِ مادَّةٍ غزيرةٍ لَدَيهِ بأَسانيدِه، فإنَّه حذَفَ الكثيرَ من ذلك خَشيةَ طُولِ الكِتابِ، وقد خالَفَه في هذا كلٌّ من المِزِّيِّ وابنِ حجَرٍ، لكنَّه مع ذلك ذكَرَ في بيانِ حالِ الرَّاوي عددًا منَ الآراءِ والأقوالِ والأفعالِ للأَئمَّةِ النُّقَّادِ من مُتقدِّمينَ، كأَحمدَ وابنِ مَعينٍ، ومُتأخِّرينَ عنهم، كابنِ عَديٍّ والدَّارقُطنيِّ.

لكنِّي وجدتُ من التَّراجِمِ مَن لم يَذكُر في صَاحِبِها شيئًا من الجَرحِ أو التَّعديلِ.

---

(١) وذلك بتصحيحِ روايةِ صاحبِ التَّرجمةِ، وهو المعروفُ بـ«التوثيقِ الضِّمنيِّ».

(٢) «الكمال»: ١/ ١١٤.

فقد تَرجَمَ لـ«خالدِ بنِ عمرٍو القُرَشيِّ، الأُمَويِّ، أبي سَعيدٍ»، وذكَرَ جماعةً ممَّن روَى عنهم، وجماعةً رَوَوا عنه، وذكَرَ أنَّ أبا داودَ وابنَ ماجَهْ رَوَيا له، وبذلك انتهَتِ التَّرجمَةُ[١].

مع أنَّه جاءَ في حالِ خالدٍ هذا عَددٌ كثيرٌ من الأقوالِ، وبعضُ الأفعالِ للنُّقَّادِ، ومجموعُها يدورُ بينَ التَّضعيفِ والتَّركِ، والأَمرِ بالضَّربِ على حَديثِه، وتَركِ ابنِ مَعينٍ للرِّوايةِ عنه، ونُسِبَ إلى الكَذِبِ والوَضعِ[٢].

وتلك الأقوالُ عَدَدٌ منها مذكورٌ في المصادِرِ التي ينقُلُ عنها المؤلِّفُ في غيرِ هذه التَّرجمةِ، فإذا لم يكُن في مخطوطَةِ الكتابِ التي رَجَعتُ إليها سَقْطٌ -رَغمَ تَوثيقِها- فإنَّه يكونُ سُكوتُ المؤلِّفِ عن بيانِ حالِ خالدٍ هذا قُصورًا ظاهِرًا.

**١٣-** بيانُ مَن أَخرَجَ لصاحِبِ التَّرجمَةِ من الأَئمَّةِ السِّتَّةِ، وذلك بعبارَةٍ صَريحةٍ، دونَ ذِكْرِ رُموزٍ لأَصحابِ تلك الكُتبِ، لا في أوَّلِ التَّرجمةِ، كما فعَلَ المِزِّيُّ ومَن تابَعَه، مثل الحافظِ

---

(١) «الكمال»: ٤/ ٣٥٧.

(٢) يُنظرُ: «تهذيبُ الكمالِ» للمِزِّي: ٨/ ١٣٩- ١٤١.

ابنِ حجَرٍ في «التقريبِ»[١]، ولا في آخِرِها.

وقد اهتَمَّ المقدسيُّ ببيانِ اصطِلاحِه في هذا العُنصرِ من التَّرجمةِ في مُقدِّمةِ كتابِه، فقالَ[٢]: «فما حصَلَ اتِّفاقُهم - يعني: الأئِمَّةَ السِّتَّةَ- عليه، قُلنا فيه: روَى له الجماعَةُ. وما اتَّفقَ عليه البخاريُّ ومُسلِمٌ، قُلنا: اتَّفَقا عليه، أو: متَّفَقٌ عليهِ، والباقي سَمَّيناهُ»؛ يعني: أنَّه يُسمِّي صَراحةً مَن أَخرَجَ لصاحِبِ التَّرجمةِ من الباقينَ بعدَ البخاريِّ ومُسلِمٍ، وهم: أبو داودَ، والتِّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَهْ.

وفي مقدِّمةِ الكِتابِ[٣] ذكَرَ «النَّسائيَّ» قبلَ «التِّرمذيِّ»، لكن خلالَ الكِتابِ قدَّمَ «التِّرمذيَّ» على «النَّسائيِّ» عُمومًا، وتابَعَه على هذا مَن جاءَ بعدَه.

ومعنى هذا: أنَّه إمَّا أن يَستَعمِلَ لفظَ: «الجماعةِ» بالمعنى الذي أَوضَحَه، وهو رِوايةُ الأئِمَّةِ السِّتَّةِ جميعِهم لصاحِبِ

---

(١) ولكنَّ بعضَ تحقيقاتِ «التقريبِ» وُضِعَ فيها الرَّمزُ آخِرَ التَّرجمةِ.

(٢) «الكمال»: ١/ ١١٤.

(٣) ١/ ١١٣.

التَّرجمةِ، أو يستعمِلَ لفظَ: «اتَّفَقا عليه» أو: «مُتَّفَقٌ عليه» إشارةً لرِوايةِ البخاريِّ ومُسلِمٍ معًا للرَّاوي.

وبالمُراجَعةِ نجِدُه يقصِدُ بـ«المُتفَقِ عليه»: ما أَخرَجَه البخاريُّ ومُسلِمٌ عن صَحابيٍّ واحِدٍ، مع اتِّفاقِ الحَديثَينِ في اللَّفظِ، أو اختِلافِهما في اللَّفظِ واتِّفاقِهما في المعنى، وهذا ما عليه أَكثَرُ العُلماءِ في اصطِلاحِ المُتَّفَقِ عليه بينَ الشَّيخَينِ، ولكن مَن جاءوا بعدَ الحافِظِ المقدسيِّ رَأَوا أنْ يستَعمِلوا مع التَّصريحِ بمَن أخرَجَ للرَّاوي وَضْعَ رَمزٍ يدلُّ عليه فوقَ أوَّلِ التَّرجمةِ؛ ليَعرِفَ القارئُ من النَّظرَةِ الأولى بمُجرَّدِ النَّظَرِ إلى هذه الرُّموزِ مَن أَخرَجَ للرَّاوي، بدَلًا من الانتِظارِ حتى يصِلَ إلى موضِعِ العِبارَةِ الصَّريحةِ خِلالَ التَّرجمةِ أو آخِرَها، كما جَرَى عليهِ المقدسيُّ.

لكنَّ هذه الرُّموزَ رَغْمَ سُرعَةِ الإفادَةِ منها -كما قدَّمتُ- يحدُثُ فيها تحريفٌ غيرُ قَليلٍ، وخاصَّةً في حالَةِ الاقتِصارِ عليها، كما عندَ الذَّهبيِّ في «الكاشِفِ»، وعندَ الحافظِ ابنِ حجَرٍ في «التَّقريبِ»، بل إنِّي وجَدتُ في «تهذيبِ الكَمالِ» للمِزِّيِّ

المطبوعِ في تَرجمةِ: «سُكَينِ بنِ عبدِ العَزيزِ بنِ قَيسٍ العَبديِّ»: أنَّه وُضِعَ في أوَّلِ التَّرجمةِ رَمزُ: «ر»، ولم يَذكُرِ المِزِّيُّ هذا الحرفَ ضِمنَ الرُّموزِ التي ذكَرَها في مُقدِّمةِ كتابِه، ولكنَّ المذكورَ فيها حرفُ: «ز» مُعجَمَةٌ؛ إشارةً إلى أنَّ الرَّاويَ أَخرَجَ له البخاريُّ في جُزءِ «القِراءَةِ خَلفَ الإمامِ»[1].

ثمَّ جاءَ في آخِرِ التَّرجمةِ قَولُ المِزِّيِّ[2]: «روَى له البخاريُّ في كتابِ: القِراءَةِ خَلفَ الإمامِ، وفي: الأَدَبِ».

واقتصَرَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ في «التَّقريبِ» على رَمزِ: «ر» فقط في تَرجمةِ هذا الرَّاوي[3]، وذكَرَ في مُقدِّمةِ «التَّقريبِ»[4] أنَّ رَمزَ: «ر» المُهمَلةِ لكتابِ «القراءةِ خلفَ الإمامِ» للبخاريِّ.

وبذلك نجِدُ أنَّه حصَلَ تحريفُ الرَّمزِ في طبعةِ «تهذيبِ الكَمالِ» من «ز» مُعجَمةٍ إلى «ر» مُهملَةٍ، وحصَلَ سَقْطُ رَمزِ

---

(١) «تهذيبُ الكمالِ» للمِزِّي: ١/ ١٤٩، ١٥٠.

(٢) المرجعُ السابقُ: ١١/ ٢١١، ترجمة رقم (٢٤٢٣).

(٣) «تقريبُ التهذيبِ»: ترجمة (٢٤٦١).

(٤) ٧٥.

كتابِ «الأَدَبِ المُفرَدِ» من أوَّلِ التَّرجمةِ، مع تصريحِ المِزِّيِّ في التَّرجمةِ بأنَّ البخاريَّ روَى لهذا الرَّجلِ في كتابِ «الأَدَبِ» أيضًا، وغيَّرَ الحافِظُ رَمزَ كتابِ «القراءةِ» هذا في كتابِه إلى «ر» مُهملَةٍ، واقتصَرَ عليهِ في التَّرجمةِ، ولم يذكُرِ «الأَدبَ» الذي ذكَرَه المِزِّيُّ.

ولا شكَّ أنَّ البُعدَ عن هذا التَّحريفِ والاختلافِ بينَ الرَّمزِ وصَريحِ العبارَةِ - أفضَلُ من الإفادَةِ المنشودَةِ من استعمالِ الرَّمزِ، سَواءٌ مع العبارَةِ أو بمُفرَدِه.

وبذلك يكونُ منهَجُ الحافِظِ المقدسيِّ -بالاقتِصارِ على التَّصريحِ بذِكْرِ مَن أَخرَجَ لصاحِبِ التَّرجمةِ- أفضَلَ، بل مِن مميِّزاتِ كِتابِه هذا على غيرِه ممَّن تَرجَمَ لرِجالِ الكُتبِ السِّتَّةِ معًا.

كما أنَّه بمُراجَعةِ «الكَمالِ» نجِدُ تفاصيلَ أُخرى مُفيدَةً في بيانِ مَن أَخرَجَ لصاحِبِ التَّرجمةِ من أَصحابِ الكُتبِ السِّتةِ، حيث يُبيِّنُ اشتراكَ البخاريِّ أو مُسلِمٍ مع أصحابِ السُّنَنِ في الرِّوايةِ لصاحِبِ التَّرجمةِ، مثلَ قولِه[1] في تَرجمةِ: «بُكَيرِ بنِ

---

(١) «الكمال»: ٣/ ٤٣٨.

الأَخنَسِ الكُوفيِّ»: «روَى له مُسلِمٌ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَهْ» وفي تَرجمةِ: «سَهلِ بنِ بكَّارٍ القَيسيِّ» قال[1]: «روَى له البخاريُّ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ».

١٤- تمييزُ الإخراجِ لصاحِبِ التَّرجمةِ مُتابعَةً، عن الإخراجِ له احتِجاجًا من صَاحبَي الصَّحيحَينِ؛ ففي تَرجمتِه لـ«عَطاءِ بنِ السَّائبِ بنِ مالكٍ»، قالَ[2]: «رَوَى له البخاريُّ ومُسلِمٌ في المُتابَعاتِ».

وبالمُراجَعةِ نجِدُ هناك موافَقةً له على إخراجِ البخاريِّ لهذا الرَّاوي مُتابَعةً، واختِلافًا في مُسلِمٍ؛ فالإمامُ المِزِّيُّ وافَقَ المؤلِّفَ على إخراجِ البخاريِّ لعَطاءٍ هذا مُتابَعةً، لكن خالَفَه في ذِكْرِ مُسلِمٍ، وزادَ عليه أصحابَ السُّنَنِ الأَربَعةِ، فقالَ[3]: «رَوَى له البخاريُّ حَديثًا واحِدًا مُتابَعَةً، والباقونَ سِوى مُسلِمٍ»؛ أي: إنَّه رَوَى له غيرَ رِوايةِ المُتابعَةِ عندَ البخاريِّ أصحابُ السُّننِ الأَربعةِ فقط.

---

(١) «الكمال»: ٥/ ٣٣٨.

(٢) المصدر السابقُ: ٧/ ٣٠٦.

(٣) في «تهذيبِ الكمالِ»: ٢٠/٨٦- ٩٤.

وأمَّا الذَّهبيُّ فإنَّه في كتابِ «ذِكر أسماءِ مَن تُكلِّمَ فيه وهو مُوثَّقٌ»[١] قالَ: «رَوَى له مُسلِمٌ في الشَّواهِدِ أَحاديثَ»، لكن في «الكاشفِ»[٢] ذكَرَ له رَمزَ الأربعةِ، والبخاريِّ مُتابعَةً.

وقال الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «التهذيبِ»[٣]: «رَوَى له البخاريُّ حَديثًا واحِدًا مُتابعَةً في ذِكْرِ الحَوضِ»، ورَمَزَ على أوَّلِ التَّرجمةِ هكذا: «بخ٤»[٤]، لكنَّه في «النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاحِ والعِراقيِّ»[٥] قالَ بشأنِ الإمامِ مُسلِمٍ: «ألَا تَراه أَخرَجَ لعَطاءِ ابنِ السَّائبِ في المُتابَعاتِ، وهو من المُكثِرينَ، ومع ذلك فما له عندَه سوى مواضِعَ يَسيرةٍ»، وفي «التَّقريبِ»[٦] اقتصَرَ في الرُّموزِ

---

(١) كما في طَبعتينِ من الكتابِ: طبعةِ مكتبةِ المنارِ بالأُردنِ، ترجمة (٢٤٢)، وطبعةِ دارِ الباز بمكَّةَ المكرَّمةِ، ترجمة (٢٣٨).

(٢) ٢/ ترجمة (٣٧٩٨).

(٣) ٧/ ترجمة (٣٨٥).

(٤) المصدرُ السابقُ. ويُلاحظُ أنَّ الرَّمزَ إلى البخاريِّ تحرَّفَ من «خ» حسبَ اصطلاحِ الحافظِ في الكِتابِ إلى «بخ» الذي هو رمزٌ لتخريجِ البخاريِّ في «الأَدبِ المفردِ».

(٥) ١/ ٤٣٤.

(٦) ترجمة (٤٥٩٢).

على «خ٤» فقط، ولم يَرمُز لرِوايةِ مُسلِمٍ لعَطاءٍ هذا.

مع أنَّ مُسلمًا نفسَه في مُقدِّمةِ صَحيحِه[1] ذكَرَ ما يُشيرُ إلى تخريجِه لعَطاءِ بنِ السَّائبِ ضِمنَ رِجالِ الطَّبقةِ الثَّانيةِ ممَّن أَخرَجَ لهم، في حينِ قالَ العَلائيُّ[2]: «لم يُخرِّج له مُسلِمٌ».

وقد تابعَ الحافِظَ ابنَ حجَرٍ -على القَولِ بتَخريجِ مُسلِمٍ لعَطاءٍ- تلميذُه السَّخاويُّ أيضًا[3]

وعندَ مُراجَعةِ «صَحيحِ مُسلِمٍ» في طَبعاتِه التي بينَ أَيدِينا، مع الاستِعانةِ بالحاسوبِ؛ لا نجِدُه أَخرَجَ لعَطاءِ بنِ السَّائبِ شيئًا، لا احتِجاجًا ولا مُتابعَةً ولا شاهِدًا، رَغْمَ ما ذكَرَه في المُقدِّمةِ.

وبذلك يكونُ قَولُ المؤلِّفِ ومَن جاءَ بعدَه كالذَّهبيِّ، وابنِ حجَرٍ، والسَّخاويِّ في بعضِ كُتبِهِم- بتَخريجِ مُسلِمٍ له غيرَ صَوابٍ.

ولم أجِد مِن شُرَّاحِ «صَحيحِ مُسلِمٍ» مَن حقَّقَ هذه المسألةَ مع أهمِّيَّتِها في بابِ التَّوثيقِ والتَّضعيفِ؛ فمَن أَخرَجَ له البخاريُّ ومُسلِمٌ أو أَحدُهما محتجًّا به بمُفرَدِه يكونُ ذلك بمَثابَةِ

---

(١) ١/ ٥.

(٢) في «المختلطينَ»: ٨٢.

(٣) في: «فتحِ المغيثِ»: ١/ ٩٢، ٩٣.

قولِه بأنَّ هذا الرَّاويَ ثِقَةٌ، أمَّا مَن لم يُخرِّج له إلَّا في المُتابَعاتِ أو الشَّواهِدِ فلا يكونُ ذلك توثيقًا له؛ حيثُ إنَّهما يُخرجانِ في المُتابَعاتِ والشَّواهِدِ لمَن يكونُ ثقَةً ولمَن يكونُ ضَعيفًا[١].

لكنَّ المقدسيَّ لم يلتزِم بتَمييزِ تخريجِ صاحبَي الصَّحيحِ لصاحِبِ التَّرجمةِ على جهَةِ الاحتِجاجِ أو المُتابَعةِ في كلِّ التَّراجِمِ؛ ففي تَرجمتِه لـ«حَكَّامِ بنِ سَلْمٍ الرَّازيِّ»، قالَ[٢]: «رَوَى له أبو داودَ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجَه». في حينِ نجِدُ المِزِّيَّ يقولُ[٣]: «استَشهَدَ به البخاريُّ، ورَوَى له الباقونَ»؛ يعني: بقيَّةَ الأَئمَّةِ السِّتَّةِ، وهم: مُسلِمٌ، وأَصحابُ السُّننِ الأَربعةُ، ووَضَعَ أيضًا على أوَّلِ التَّرجمةِ: «خت م٤»، وكذلك الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «التَّهذيبِ»[٤] و«التَّقريبِ»[٥].

---

(١) يُنظرُ: «هَدْيُ السَّاري»: ٣٨٤، و«الاقتراحُ»، لابنِ دَقيقِ العيدِ: ٢٨٢- ٢٨٥.

(٢) «الكمالُ»: ٤/ ٢٥٤.

(٣) «تهذيبُ الكمالِ»: ٧/ ترجمة (١٤٢١).

(٤) ٢/ ترجمة (٧٣٥).

(٥) ترجمة (١٤٣٧)

وعند المراجعة الفعلية نجد أن مسلمًا أخرج له موضعًا واحدًا[١]، ولم نجد له في البخاري شيئًا.

## ١٥- رِوايةُ المؤلِّفِ بأسانيدِه:

سبَقَ أن ذكَرتُ أنَّ المؤلِّفَ في النُّبذَةِ التي ذكَرَها في المُقدِّمةِ عن القَواعِدِ والمُصطلَحاتِ النَّقدِيةِ وغيرِها؛ قد رَوَى مُعظَمَ ما أَورَدَه في ذلك بإسنادِه عن شُيوخِه، وقد بلَغَ قُرابةَ عَشرِ ورَقاتٍ خَطِّيَّةٍ.

وهنا أُضيفُ: أنَّ المؤلِّفَ في خِلالِ تَراجِمِ الكتابِ عُمومًا -من الصَحابةِ فمَن بعدَهم- جعَلَ من عناصِرِ التَّرجمةِ رِوايةَ بعضِ جَوانبِها، من أَحاديثَ أو أَقوالٍ بأسانيدِ نفسِه عن شُيوخِه.

وقد أشارَ الذَّهبيُّ إلى ظُهورِ هذا العُنصُرِ في الكتابِ؛ فذَكَرَه في مؤلَّفاتِ المقدسيِّ بقَولِه[٢]: «الكَمالُ في مَعرفةِ رِجالِ الكُتبِ السِّتَّةِ، في أربعَةِ أَسفارٍ، يَروي فيه بأسانيدِه».

---

(١) «صحيح مسلم»: كتاب المناقب، باب كم سِنُّ النبي ﷺ يوم قُبض، حديث (٢٤٢٠) ط دار التأصيل.

(٢) في «سِيَرِ أعلامِ النبلاءِ»: ٢١/٤٤٨.

وقد بلَغَت سَعَةُ أَسانيدِه في الكتابِ إلى الرِّوايةِ بالمُكاتَبةِ من الأَندلسِ عن شيخِه ابنِ بَشْكُوالَ (ت. ٥٧٨هـ) هذا فضلًا عن إشارَتِه -فيما قَدَّمتُ- إلى أنَّه حذَفَ كثيرًا من الأسانيدِ خَشيَةَ طُولِ الكتابِ.

وقد يجمَعُ المؤلِّفُ بينَ التَّخريجِ للحَديثِ بسَنَدِ نفسِه، ثمَّ بالعَزوِ إلى بعضِ مَصادرِ الحديثِ الأَصليَّةِ التي تشتَمِلُ على مُتابَعةٍ له فيما خرَّجَه بسَنَدِ نفسِه، مع مُراعاةِ ترتيبِ مصادرِ التَّخريجِ حَسَبَ المُتابَعةِ الأتَمِّ؛ فيُقدِّمُ مُسلمًا على البخاريِّ في العَزوِ عندما تكونُ المُتابَعةُ عندَ مُسلِمٍ أتَمَّ[1]، ويُقدِّمُ البخاريَّ على مُسلِمٍ في العَزوِ عندما تكونُ المُتابَعةُ عندَ البخاريِّ أتَمَّ[2].

وفي ظُهورِ عُنصُرِ رِوايةِ المؤلِّفِ بأسانيدِه في هذا الكتابِ فَضلًا عن كُتبٍ أُخرى مُتعدِّدَةٍ له، مُسنَدَةٍ كذلك، وتقريرُ الذَّهبيِّ لذلك وغيرُه؛ نجِدُ في هذا دَليلًا ظاهِرًا على عَدمِ انقِطاعِ الرِّوايةِ بمُختلَفِ وجوهِ التحمُّلِ التي تحمَّلَ بها المتقدِّمونَ، وبذلك يُرَدُّ عَمليًّا على مَن يدَّعي هذه الدَّعوى، ثم يَزيدُ فيُرتِّبُ عليها عَدَمَ

(١) يُنظرُ: «الكمالُ»: ١/ ١٤٧.
(٢) المصدر السابق: ١/ ١٤٨.

جَدوَى تلك الأَسانيدِ المُتأخِّرةِ أيضًا، دونَ جَريانِ الجَرحِ والتَّعديلِ، والتَّوثيقِ والتَّضعيفِ في رِجالِها[١].

## أَهَمُّ مميِّزاتِ كتابِ «الكَمالِ»:

١- من أَهَمِّ مميِّزاتِ هذا الكتابِ: أوَّليَّتُه، فلم يُعرَف -حتَّى الآنَ- مَن سبَقَ الإمامَ المقدسيَّ إلى جمْعِ رِجالِ الكُتبِ السِّتَّةِ السَّابقِ ذِكْرُهم جميعًا في كتابٍ واحِدٍ، يشمَلُ أَسانيدَهُم كامِلةً في هذه الكُتبِ من أوَّلِ شُيوخِهم، فمَن فوقَهم إلى الرَّسولِ ﷺ في الحَديثِ المرفوعِ، أو إلى الصَّحابيِّ فمَن دونَه في الموقوفِ أو المُرسَلِ.

وبهذا السَّبقِ يُغتَفَرُ له ما وجِدَ في الكتابِ من بعضِ جَوانبِ القُصورِ عمَّا بعدَه، كما سيأتي؛ لأنَّ مثلَ هذا يقَعُ عادةً من أصحابِ البِداياتِ.

٢- أنَّ رِعايتَه للطَّبقةِ بتَقديمِ الصَّحابةِ والصَّحابياتِ رضي الله عنهم على غيرِهم فيهِ فَوائدُ تَربويَّةٌ وحَديثيَّةٌ، كما تقدَّمَ.

---

(١) يُنظرُ: مقدِّمةُ د. يوسف مرعشلي في تحقيقِ كتابِ «زادِ المسيرِ في الفهرستِ الصغيرِ» للسيوطيِّ: ١١، ١٢.

٣- ذِكْرُ المؤلِّفِ في مُقدِّمةِ الكتابِ معالمَ تأصيليَّةً من أقوالِ وأفعالِ ومناهِجِ المُتقدِّمينَ من أئمَّةِ النَّقدِ، في مشروعيَّةِ الجَرحِ والتَّعديلِ، والدِّفاعِ عن السُّنةِ في مواجَهةِ مُخالِفيها بالبيانِ والدَّليلِ، وعُيونٍ من أَلفاظِ وقَواعدِ وشُروطِ النَّقدِ، ومواصَفاتِ النَّاقِدِ، وأَهمِّ ضَوابطِ الحديثِ الصَّحيحِ والضَّعيفِ والموضوعِ وغيرِ ذلك، كما تقدَّمَ.

٤- اعتِمادُه على الرِّوايةِ بسَنَدِه، رَغْمَ تأخُّرِ عَصْرِه، حيث تُوفِّيَ -كما تقدَّمَ- في أوائلِ القَرنِ السَّادِسِ الهِجريِّ، فأَحيا بذلك مَعالمَ الرِّوايةِ والدِّرايةِ، وجعَلَ الحافظَ الذَّهبيَّ ومن بعدِه الحافظَ ابنَ رَجبٍ الحنبليَّ [(١)] يهتمَّانِ بإبرازِ صَنيعِه هذا.

٥- عدَمُ استِعمالِه للرَّمزِ بالحروفِ إلى مَن أَخرَجَ لصاحِبِ التَّرجمةِ، والتِزامُهُ التَّصريحَ بمَن أَخرَجَ لصاحِبِ التَّرجمةِ مِن جماعَةِ السِّتَّةِ أو بعضِهم.

ورَغْمَ ما يُستَدرَكُ عليه في هذه التَّصريحاتِ، فإنَّه سَلِمَ من

(١) «ذَيلُ طبقاتِ الحنابلةِ» لابنِ رجبٍ: ٣/ ٢٧.

عُيوبِ تَحريفِ واختِلافِ الرُّموزِ، كما أَشَرتُ إليه في بعضِ الأَمثلةِ فيما سبَقَ.

## أَهَمُّ المآخِذِ على الكتابِ:

١- أنَّه قد فاتَ المؤلِّفَ عَددٌ غيرُ قَليلٍ ممَّن أَخرَجَ لهم بعضُ الأئمَّةِ السِّتَّةِ، ويمكِنُ الوقوفُ على هؤلاءِ إجمالًا من مُقارَنةِ الكِتابِ بكتابِ «تهذيبِ الكمالِ» للإمامِ المِزِّيِّ، وقد أَشارَ المِزِّيُّ بنفسِهِ إلى ذلك في مُقدِّمةِ كتابِه هذا، فذَكَرَ أنَّ كتابَ: «الكَمالِ» حصَلَ فيه إغفالٌ مِن مؤلِّفِه لكثيرٍ من التَّراجِمِ، فحاوَلَ بعضُ وَلَدِه استِدراكَ ذلك، فلم يستَوفِهم، مع اختِصارِ تَراجِمِ مَن ذكَرَهم، ثمَّ قالَ: «فتتبَّعتُ الأسماءَ التي حصَلَ إغفالُهما منهُما جميعًا -يعني: المقدسيَّ ووَلَدَه- فإذا هي أَسماءٌ كثيرةٌ تَزيدُ على مِئاتٍ عَديدةٍ من أسماءِ الرِّجالِ والنِّساءِ»[1].

ولعلَّ ممَّا يخفِّفُ هذا الانتِقادَ: أنَّ المقدسيَّ توقَّعَ هذا

---

(١) يُنظرُ: «تهذيبُ الكمالِ» للمِزِّي: ١/ ١٤٨، وهذا الولدُ أبهَمَه المِزِّيُّ في هذا الموضعِ، وقد صرَّحَ به بعدَ ذلك في موضعٍ متأخِّرٍ، وهو: ١٠/ ٤٦٠، حيث قال: «قال في الأصلِ: سعيدُ بنُ سعدٍ، أبو عثمانَ البخاريُّ، روى عنه ابنُ ماجهْ»، ثمَّ قال: «وهو ممَّا زادَه أبو موسى =

الفَوتَ، وأَشارَ إليهِ في مُقدِّمةِ الكِتابِ، وأَبدَى لنَفسِه بعضَ العُذرِ مُسبقًا، فقالَ: «واستَوعَبنا ما في هذه الكُتبِ من الرِّجالِ غايةَ الإمكانِ، غيرَ أنَّه لا يُمكِنُ دَعوَى الإحاطةِ بجَميعِ مَن فيها، لاختِلافِ النُّسَخِ، وقد يشذُّ عن الإنسانِ -بعدَ إمعانِ النَّظَرِ، وكَثرةِ التتبُّعِ- ما لا يدخُلُ في وُسْعِه، والكَمالُ للَّهِ عزَّ وجلَّ، ولكتابِه العَزيزِ»[1].

---

= عبدُ اللَّهِ بنُ الحافظِ عبدِ الغنيِّ رحِمَه اللَّهُ»، وكذا ذكَرَه الذَّهبيُّ في «تذهيبِ تهذيبِ الكمالِ»: ٤/ ٥ . وعليه؛ فقولُ محقِّقِ «تهذيبِ الكمالِ» د. بشَّار عوَّاد حفِظَه اللَّهُ: «إنَّ المزِّيَّ لم يصرِّح باسمِ هذا الولدِ، ولا أشارَ أحدٌ غيرُه إليه فيما وقَفتُ عليه من مصادرَ» يُعدُّ سهوًا منه عن موضعِ تصريحِ المزِّيِّ به في الموضعِ السابقِ، ثمَّ إنَّه بعدَ ذلك رجَّحَ أن يكونَ هذا الابنُ هو عزُّ الدِّينِ أبو الفتحِ محمَّدُ بنُ عبدِ الغنيِّ، وهذا خلافُ تحديدِ المزِّيِّ نفسِه في كتابِه بأنَّه: «أبو موسى عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الغنيِّ» وهو معدودٌ من الحفَّاظِ وإن لم يرَ المزِّيُّ بلوغَه مرتبةَ والدِه في ذلك، فقد وصَفَه غيرُه ممَّن عرَفَه بأنَّه: «عُنيَ بالفنِّ، وأنَّه حافظٌ مُتقِنٌ ديِّنٌ ثِقةٌ، متميِّزٌ، وأنَّه لم يكُن أحدٌ مِثلَه في عصرِه في الحفظِ والمعرفةِ والأمانةِ ووَفرةِ العقلِ وكثرةِ الفَضلِ، مع العبادةِ والورعِ والمجاهدةِ» توفيَ سنةَ ٦٢٩هـ. «التكملةُ» للمُنذريِّ: ٣/ ترجمة (٢٤١٦)، و«السِّيرُ»: ٢٢/ ٣١٧-٣١٩.

(١) «الكمال»: ١/ ١١٣- ١١٤.

بل إنَّ من الرُّواةِ الذين ذكَرهم المقدسيُّ مَنْ حَذَفه المِزِّيُّ؛ لعَدمِ وقوفِه هو على رِوايةٍ له في نُسَخِ الكُتبِ السِّتةِ التي وَقَفَ عليها[1].

وبعضُ الرُّواةِ أثبَتَه المقدسيُّ، وتابَعَه المِزِّيُّ على إثباتِه، لكن عَلَّقَ على التَّرجمةِ بهامشِ نُسخَتِه الخَطيَّةِ أنَّه لم يقِفْ على رِوايتِه في نُسخَةِ «سُننِ ابنِ ماجَهْ» التي ذكَرَ المقدسيُّ أنَّه رُويَ لهذا الرَّجلِ فيها؛ ولذلك لم يضَع عليه المِزِّيُّ رَمزَ رِوايةِ ابنِ ماجَهْ، ولا على مَن ذُكِرَ في ترجمتِه من شُيوخٍ وتلاميذَ[2].

وبناءً على هذا لم يذكُره الذَّهبيُّ في «الكاشفِ»[3] لكنَّ الحافظَ ابنَ حجَرٍ أَثبَتَه في «تهذيبِ التَّهذيبِ»[4] ووضَعَ له رَمزَ ابنِ ماجَهْ، وذكَرَ قَولَ المِزِّيِّ: إنَّه لم يجِدْ رِوايةَ ابنِ ماجَهْ له، ثمَّ عَقَّبَ عليه بقَولِه: «هي موجودَةٌ في بعضِ النُّسَخِ في كتابِ السُّنَّةِ».

---

(١) يُنظرُ: «تهذيبُ الكمالِ» للمِزِّي: ١/ ٣٤٠

(٢) المرجعُ السابقُ: ١٨/ ٥١٦- ٥١٩، مع حاشيةِ المحقِّقِ.

(٣) ١/ ٦٧٥، مع حاشيةِ المحقِّقِ.

(٤) ٦/ ترجمة (٨٣٩).

وبالمُراجعةِ في المطبوعِ الذي بينَ أيدِينا من «سننِ ابنِ ماجَهْ» نجِدُ رِوايةَ ابنِ ماجَهْ لهذا الرَّجلِ في الموضِعِ الذي ذكَرَه الحافظُ ابنُ حجَرٍ(١).

ومن ذلك يتَّضِحُ أنَّ سَقْطَ هذه التَّراجِمِ رَغْمَ بُلوغِها عدَّةَ مئاتٍ -كما ذكَرَ المِزِّيُّ- ليسَت عُهْدَتَها راجِعةً إلى المقدسيِّ، بقَدرِ رُجوعِها إلى اختِلافِ نُسَخِ الكُتبِ السِّتَّةِ الخَطِّيَّةِ، كما رأَينا في هَذَينِ المِثالَينِ المذكُورَينِ.

٢- عَدَمُ الدِّقَّةِ في التَّرتيبِ الهِجائيِّ للتَّراجِمِ في عِدَّةِ مواضِعَ، وهذا يمكِنُ أن يترتَّبَ عليهِ ظَنُّ الباحِثِ في الكتابِ أنَّ المقدسيَّ لم يُتَرجِمْ للشَّخصِ، مع كَونِه قد تَرجَمَ له، لكن في غيرِ تَرتيبِه الهِجائيِّ الذي بنَى المؤلِّفُ عليه منهَجَه في الكتابِ؛ ففي نهايةِ تَرجمةِ مَن اسمُه «عبدُ الوَهَّابِ»، قالَ المقدسيُّ: «بابُ عيزارَ»، وتَرجَمَ لعيزارَ بنِ حُرَيثٍ الكِنْديِّ(٢)، ثمَّ أَتبعَه

---

(١) يُنظرُ: «سننُ ابنِ ماجهْ»: ١/ ٢٨، حديث (٧٤).

(٢) «الكمالُ»: ٣/ ق ٦/ب (نسخة دار الكتب المصرية، برقم (٥٥) مصطلح). ووقع في الطَّبعة المحققةِ: ٧/ ١٦٧ تبعًا للنُّسخِ الخطيَّةِ =

بقَولِه: «بابُ عَبْدَةَ» وتَرجَمَ لمَن اسمُه «عَبْدةُ»، فمَن يبحَثْ عن تَرجمةِ «عيزارَ» هذا حَسَبَ تَرتيبِه الهِجائيِّ فإنَّه سيبحَثُ في العَينِ بعدَها «ياءٌ»، في حينِ ذكَرَه المؤلِّفُ في أَثناءِ العَينِ بعدَها «باءٌ»؛ وبالتَّالي لا يجِدُه الباحِثُ في موضِعِه الصَّحيحِ من التَّرتيبِ الهِجائيِّ.

وفي حَرفِ الأَلفِ من الصَّحابةِ بَدأَ بتَرجمةِ: «أُبيِّ بنِ عِمارَةَ»، ثمَّ ذكَرَ بَعدَه: «آبيَّ اللَّحْمِ»[1]، ومُقتضَى التَّرتيبِ الهِجائيِّ أن يقدِّمَ «آبيَّ اللَّحمِ» على «أُبَيٍّ» كما لا يخفَى.

وقد يوجَدُ هذا الخَللُ أيضًا في تَرتيبِ اسمِ الأَبِ، كما في حَرفِ الأَلفِ من الصَّحابةِ أيضًا، حيثُ ذكَرَ فيه: «أُميَّةَ بنَ مَخْشيٍّ الخُزَاعيَّ» ثمَّ ذكَرَ عَقِبَه: «أُميَّةَ بنَ عمرٍو، وقيلَ: ابنَ أبي أُميَّةَ الضَّمْريَّ»، ومُقتضَى التَّرتيبِ الهِجائيِّ الذي سَلَكَه في

---

= التي اعتمد عليها المُحققُ: «عَبْدان» بدل «عَيْزار»، وهو وهمٌ نبَّه عليهِ المزي في «تهذيب الكمال»: ١٨/ ٥٢٩، فقال: «وهو خطأٌ قبيحٌ، وتصحيفٌ فاحشٌ، إنما هو عَيْزار».

(١) «الكمال»: ١/ ١٧٠.

الآباءِ أن يذكُرَ «أُميَّةَ بنَ عَمرٍو» هذا قبلَ «أُميَّةَ بنِ مَخْشيٍّ»(١).

وقد عالَجَ الإمامُ المِزِّيُّ في «التهذيبِ» مثلَ هذا الخَللِ وغيرَه، كما يُلاحَظُ ذلك عندَ المُقارَنةِ بينَ الكِتابَينِ.

٣- أنَّ المقدسيَّ قَسَّمَ تَراجِمَ الكتابِ إلى قِسمَينِ فقط، هما: الأَسماءُ، والكُنَى، كما صَنَعَ المُتقدِّمونَ، كالبخاريِّ في «التَّاريخِ الكَبيرِ»، وابنِ أبي حاتمٍ في «الجَرحِ والتَّعديلِ» لكن مِن المعروفِ لمَن يشتَغِلُ بدِراسةِ الأسانيدِ أنَّ الرُّواةَ يُذكَرونَ في خِلالِ أسانيدِ الكُتبِ السِّتَّةِ وغيرِها بالاسمِ والكُنيَةِ أو أَحدِهما، ويُذكَرون أيضًا بغَيرِ ذلك، مثلَ: «ابنِ فُلانٍ»، أو بالنِّسبَةِ، كـ«مُحمَّدِ بنِ مُسلِمِ بنِ عُبيدِ اللَّهِ بنِ شِهابٍ الزُّهْريِّ»، فهو يُذكَرُ في الأسانيدِ كثيرًا بـ «ابنِ شِهابٍ» وبـ «الزُّهْريِّ» وبذلك يحتاجُ الأَمرُ للوصولِ إلى تَرجمتِه أن يُذكَرَ بأحَدِ هَذينِ الأَمرَينِ ثم يُحالُ على مَوضِعِ اسمِه، كما نجِدُه في تَرتيبِ المِزِّيِّ ومَن بعدَه، كالحافظِ ابنِ حجَرٍ في «التَّقريبِ».

وبذلك كان ينبغي على المقدسيِّ أن يَذكُرَ قِسمًا للمُلحَقِ

---

(١) «الكمال»: ١/ ١٨٠.

بالكُنَى، كـ «ابنِ فُلانٍ»، وقِسمًا للأنسابِ، كـ «الزُّهْريِّ»، وقِسمًا أيضًا للألقابِ، كـ «الأَعورِ» و«الأَغَرِّ»؛ لكَونِ الرُّواةِ يُذكَرونَ به فقط في بعضِ الأَسانيدِ.

وكذلك مَعروفٌ أنَّ الكُتبَ السِّتَّةَ فيها رِواياتٌ في سَنَدِها مُبهَمٌ، مثلَ: «فلانٍ عن رَجلٍ» أو «عن امرأةٍ» أو «عن عَمِّه»، فلم يَذكُرِ المقدسيُّ من ذلك إلَّا المُبهَماتِ من الصَّحابيَّاتِ، كما قَدَّمتُ في التَّرتيبِ التَّفصيليِّ أنَّه ذكَرَ عَقِبَ كُنَى الصَّحابياتِ: «بابُ مَن لم يُذكَر أسماؤهُنَّ ولا كُناهُنَّ، مُرتَّبٌ على أسماءِ مَن رَوَى عنهُنَّ»(١)

فهذه الجَوانبُ ممَّا يؤخَذُ على كتابِ «الكمالِ» هذا، وقد استَدرَكَها كلٌّ من المِزِّيِّ وابنِ حجَرٍ في كتابَيهِما، وكذا الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «التَّقريبِ»، كما يُلاحَظُ ذلك من مُقارَنةِ هذه الكُتبِ الثَّلاثةِ بتَقسيمِ كتابِ «الكَمالِ» للتَّراجِمِ، كما قدَّمتُه.

٤- الاختِصارُ في ذِكرِ أقوالِ الجَرحِ والتَّعديلِ في الرَّاوي، وقد أَبدَى المؤلِّفُ في ذلك عُذرًا غيرَ مقبولٍ، وهو خَشيةُ أن

---

(١) «الكمال»: ٢/ ١٠٠.

يَطولَ الكتابُ، ولكن من المعروفِ أنَّ الطُّولَ في هذا محمودٌ؛ لأنَّه يُساعِدُ على كشْفِ حالِ الرَّاوي وتحريرِ القَولِ فيه، خُصوصًا إذا كان الرَّاوي مختَلَفًا فيهِ جَرحًا وتَعديلًا، كما يَعرِفُ ذلك الممارِسونَ لعِلمِ الرِّجالِ.

وقد استَدرَكَ الإمامُ المِزِّيُّ من ذلك كثيرًا من الزَّوائِدِ في «تهذيبِ الكمالِ»، ومِن بعدِه الحافِظُ ابنُ حجَرٍ في «تهذيبِ التَّهذيبِ»، والحافِظُ مُغْلَطاي في «إكمالِ تهذيبِ الكَمالِ».

٥- ذكَرَ الإمامُ المقدسيُّ في مُقدِّمةِ الكتابِ -كما سبَقَ- أنَّ الكُتبَ السِّتَّةَ لم يشِذَّ عنها من الصَّحيحِ إلَّا اليسيرُ، وأنَّ رِجالَ أسانيدِها لم يشِذَّ عنهم مِن الثِّقاتِ المُتقدِّمينَ إلَّا اليسيرُ أيضًا.

والمقولَةُ الأُولى من هاتَينِ المقولَتينِ مشهورَةٌ ومُتداوَلَةٌ في كُتبِ مُصطلَحِ الحَديثِ، مَنسوبةٌ إلى الإمامِ النَّوويِّ، وهو مَولودٌ بعدَ وَفاةِ المؤلِّفِ بعدة سنوات؛ فقد ولِدَ الإمامُ النَّوويُّ سنةَ (٦٣١هـ)، وتُوفِّيَ سنةَ (٦٧٦هـ)[1]، ومَقولَتُه هذه كما في كتابَيهِ «الإرشادِ»، و«التَّقريبِ»: «الصَّوابَ قَولُ مَن قالَ: لا يخرُجُ عن

(١) «تذكرة الحفاظ» للذهبي: ٤/ ١٤٧٠- ١٤٧٣.

الكُتبِ الخَمسَةِ -التي هي أُصولُ الإسلامِ- من الصَّحيحِ إلَّا اليَسيرُ»، وقالَ في تحديدِ الكُتبِ الخَمسَةِ: «وهي: الصَّحيحانِ، وسُنَنُ أبي داودَ، والتِّرمِذيِّ، والنَّسائيِّ»[1].

فيُعَدُّ قَولُ المقدسيِّ -المُشارُ إليه- سابِقًا على قَولِ النَّوويِّ هذا، مع زيادَتِه كتابًا سادِسًا، وهو «سُننُ ابنِ ماجَهْ»، ورَغْمَ هذا لم أجِدْ مَن نبَّهَ على سَبْقِ المقدسيِّ هذا للإمامِ النَّوويِّ، ثم إنَّ العِراقيَّ قد تعقَّبَ قَولَ النَّوويِّ: بأنَّ «فيهِ ما فيهِ»[2]، يعني: مِن عَدَمِ الدِّقَّةِ، والتَّقليلِ من عَدَدِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، وتَضييقِ دائِرَةِ مَصادِرِها، وأيَّدَ العِراقيُّ تعَقُّبَه هذا بأنَّ الإمامَ البخاريَّ وَحدَه قالَ: «أَحفَظُ مِئةَ ألفِ حَديثٍ صَحيحٍ، ومِئَتَي ألفِ حَديثٍ غيرِ صَحيحٍ»[3].

---

(١) يُنظرُ: «إرشادُ طلَّابِ الحقائقِ» للنَّووِي: ٦٠، و«التقريبُ» مع «تدريبِ الرَّاوي»: ١/ ١٠٥.

(٢) ألفيةُ العراقِي «التبصرة والتذكرة» مع شرحه لها: ١/ ١١٥.

(٣) يُنظرُ: «ألفيةُ العراقِي» مع شرحِها «فتحِ المغيثِ» للسَّخاويِّ: ١/ ٣٥- ٣٧.

وما قيلَ في تعقُّبِ المقولَةِ الأُولى يُمكِنُ انسِحابُه على المقولَةِ الثَّانيةِ، وهي أنَّه لم يَفُتْ رِجالَ الكُتبِ السِّتَّةِ من مُتقدِّمي الثِّقاتِ إلَّا اليسيرُ، وما في أيدِينا الآنَ مِن كُتبِ التَّراجِمِ عُمومًا والثِّقاتِ خُصوصًا يدُلُّ على أنَّه يوجَدُ من ثِقاتِ المتقدِّمينَ عَددٌ كثيرٌ لم يدخُلْ في رِجالِ الكُتبِ السِّتَّة، ويُنظَرُ على سَبيلِ المثالِ القَريبِ: «تعجيلُ المنفَعَةِ» للحافظِ ابنِ حجَر، و«التَّذكِرَةُ بمَعرِفةِ رِجالِ الكُتبِ العَشرَةِ» لأبي المحاسِنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الحُسَينيِّ.

هذا، ولا يعني ذِكْرُ هذه المآخِذِ القَليلةِ أنَّها تقدَحُ في مميِّزاتِ الكِتابِ التي تقَدَّمَ بعضُها، وفي مُقدِّمَتِها: أوَّليَّتُه في موضوعِه، وخَيرُ ما يُقالُ ما قَرَّرَه المقدسيُّ نفسُه بأنَّ «الكمالَ للَّهِ عزَّ وجلَّ ولِكِتابِه العَزيزِ»[١].

كما ينبَغي الانتِباهُ إلى أنَّ ما في هذا المبحَثِ عن المقدسيِّ ومنهَجِه في كِتابِه «الكمال» هو عَمَلٌ دِراسيٌّ لم يُقصَدْ به

---

(١) «الكمالُ»: ١/ ١١٣.

الاستيعابُ الكامِلُ، ولكنْ التَّعريفُ العامُّ، مع بقاءِ تفاصيلَ أُخرى أدَقُّ وأَكثرُ، مجالُها غيرُ هذا المَقامِ.

**واللَّهُ المُوَفِّقُ**

# ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

- «**إتحاف السَّادة المُتَّقين بشرح إحياء علوم الدين**»، لمحمد مرتضى الزَّبيدي (ت. ١٢٠٥هـ) مؤسسة التاريخ العربي، بيروت: ١٤١٤هـ.

- «**أجوبة ابن سيد الناس اليعمري عن سؤالات ابن أَيبك الدمياطي**»، لمحمد بن سيد الناس اليعمري (ت. ٧٣٤هـ)، تحقيق: محمد الراوندي، نشر وزارة الأوقاف، المغرب: ١٤١٠هـ.

- «**إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**»، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت. ٦٧٦هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، توزيع دار اليمامة، دمشق، الثالثة: ١٤١٢هـ.

- «**أسماء الصحابة الرواة**»، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت. ٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس (ت. ٢٠٠٣م)، وناصر الدين الأسد (ت. ٢٠١٥م)، ومراجعة: أحمد شاكر (ت. ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت) رسالة ضمن «جوامع السيرة».

- «**الاستغناء في معرفة المشهورين من حَمَلة العلم بالكُنَى**»، ليوسف بن عبد اللَّه بن عبد البر (ت. ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: عبد اللَّه مرحول السوالمة، دار ابنِ تيميَّةَ، الرياض: ١٩٨٥م.

- «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**»، ليوسف بن عبد اللَّه بن عبد البر (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- «**الاقتراح في بيان الاصطلاح**»، لمحمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيقِ العيد (ت. ٧٠٢هـ)، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير (ت. ٧٧٤هـ)**»، لأحمد محمد شاكر (ت. ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م)، مكتبة السنة، القاهرة: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- «**البداية والنهاية**»، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت. ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، القاهرة: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- «**تاج العروس من جواهر القاموس**»، للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي (ت. ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، دار الهداية: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: سنة١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

- «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**»، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت. ٧٤٢هـ)، مع «**النُّكت الظراف على الأطراف**»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين (ت. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيِّمة، الهند، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- «**تدريب الراوي في شرح تقريب النَّوواوي**»، لجلال الدين السُّيوطي (ت. ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ.

- «**تذكرة الحفَّاظ**»، لأبي عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمنِ المعلمي (ت. ١٣٨٦هـ)، مصوَّرة بواسطة دار الفكر العربي، بيروت (د. ت).

- «**تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، لشمس الدِّين محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم، ومجدي السيد أمين، دار الفاروق الحديثة، القاهرة: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- «**تقريب التهذيب**»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- «**التَّقييد لمعرفة رواة السُّنن والمَسانيد**»، لمحمَّد بن عبد الغَني، الشَّهير بابن نُقطَةَ (ت. ٦٢٩هـ)، تحقيق: لجنة دائرة المعارف، الهند: ١٤٠٣هـ.

- «**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**»، للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت. ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان (ت. بعد ١٣٨٩هـ)، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

- «**التكملة لوفيات النقلة**»، لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت. ٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

- «**تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التَّاريخ والسِّيَر**»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت. ٥٩٧هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**»، ليوسف بن عبد اللَّه بن عبد البر (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي (ت. ٢٠٠٧م) ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب: ١٣٨٧هـ.

- «**تهذيب التهذيب**»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند: ١٣٢٧هـ.

- «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (ت. ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- «**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**»، للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت. ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد (ت. ١٣٩٢هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة: ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

- «**الثِّقات**»، لمحمد بنِ حِبَّان البستي (ت. ٣٥٤هـ)، بمراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند: ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- «**جامع البيان عن تأويل القرآن**»، لمحمد بن جرير الطَّبري (ت. ٣١٠هـ) تحقيق: فريق من الباحثين، دار هجر، القاهرة: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- «**جامع بيان العلم وفضله**»، ليوسف بن عبد اللَّه بن عبد البر (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- «**جذوة المقتبس في ذكر وُلاة الأندلس**»، لمحمد بن فتوح الحميدي (ت. ٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة: ١٩٦٦م.
- «**الجمع بين الصحيحين**»، لمحمد بن فتوح الحميدي (ت. ٤٨٨هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- «**دلائل النُّبوَّة**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٥هـ.
- «**ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو موثَّق**»، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، مكتبة المنار، الأردن: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. وطبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم سعيداي، دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
- «**الذَّيل على طبقات الحنابلة**»، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت. ٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- «**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرَّفة**»، لأبي عبد اللَّه محمد بن جعفر الكتاني (ت. ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر ابن محمد الزمزمي الكتاني (ت. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- «**زاد المسير في الفهرست الصَّغير**»، لجلال الدين السيوطي (ت. ٩١١هـ)، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- «**سنن الدَّارمي**»، لأبي محمد عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي (ت. ٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية: ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.
- «**سنن أبي داود**»، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت. ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م) ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- «**سنن ابن ماجه**»، لأبي عبد اللَّه محمد ابن ماجه (ت. ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د. ت).
- «**سِيَر أعلام النُّبلاء**»، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، فريق من الباحثين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- «**شرح التبصرة والتَّذكرة**»، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت. ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- «**شرف أصحاب الحديث**»، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة: ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

- «**شروط الأئمَّة الخمسة**»، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت. ٥٨٤هـ)، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ت. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- «**شروط الأئمَّة**»، لأبي عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت. ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم، الرياض: ١٤١٤هـ.

- «**شروط الأئمَّة الستَّة**»، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت. ٥٠٧هـ)، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ت١٤١٧,هـ/ ١٩٩٧م)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- «**صحيح مسلم**»، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت. ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م. وطبعة أخرى، تحقيق: مركز البحوث وتقنية

المعلومات، دار التأصيل، القاهرة: ١٤٣٥هـ.

- «**طبقات الشَّافعية الكبرى**»، لتاج الدين عبد الوهاب السُّبكي (ت. ٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو (ت. ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م) ومحمود الطناحي (ت. ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ.

- «**العلل**»، لعلي بن المديني (ت. ٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي (ت. ٢٠١٧م)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨٠م.

- «**غريب الحديث**»، لأبي سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي (ت. ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٠٢هـ.

- «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**»، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت. ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- «**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة**»، لشمس الدِّين محمد ابن أحمد الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- «**كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عز وجل**»، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت. ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة: ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

- «**كشف المناهج والتَّناقيح في تخريج أحاديث المصابيح**»، لصدر الدِّين المناوي (ت. ٨٠٣هـ)، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، الدار العربية للموسوعات، بيروت: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- «**الكمال في أسماء الرجال**»، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت. ٦٠٠هـ) تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، راجعه: بدر بن عبد اللَّه البدر، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت: ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م. ونسخة دار الكتب المصرية، برقم (٥٥) مصطلح الحديث.

- «**لسان الميزان**»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- «**مجمل اللُّغة**»، لأحمد بن فارس الرازي (ت. ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- «**المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**»، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت. ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت: ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- «**المختلطين**»، لصلاح الدين أبي سعيد العلائي (ت. ٧٦١هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- «**المدخل إلى السُّنن الكبرى**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت: ١٤٠٤هـ.
- «**المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل**»، للحاكم أبي عبد اللَّه النيسابوري (ت. ٤٠٥هـ) تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية: ١٩٨٣م.
- «**المصنَّف**»، لعبد الرزَّاق الصنعاني (ت. ٢٠٠هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (ت. ١٤١٢هـ، ١٩٩٥م)، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ.
- «**المعجم الوسيط**»، لإبراهيم مصطفى، وآخرين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، إستانبول، الطبعة الثانية: ١٩٧٢م.
- «**مفتاح الجنَّة في الاعتصام بالسُّنَّة**»، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر السيوطي (ت. ٩١١هـ)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- «**المفردات في غريب القرآن**»، للراغب الاصفهاني (ت. ٥٠٢هـ) تحقيق: صفوان عدنان الداوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

- «**منهج الحافظ ابن عبد البرِّ في الجرح والتَّعديل من خلال كتابه: التمهيد**»، لمحمَّد عبد ربِّ النبي، رسالة دكتوراه من جامعة أمِّ القُرى، دار ابن حزم، بيروت: ٢٠٠٩م.

- «**المقنع في علوم الحديث**»، لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت. ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، الأحساء: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- «**النُّكت على كتاب ابن الصلاح**»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- «**النُّكت على مقدمة ابن الصلاح**»، لبدر الدين محمد بن عبد اللَّه الزَّركشي (ت. ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- «**هدي السَّاري مقدمة فتح الباري**»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، مُصوَّرة عن الطَّبعة السَّلفية، (د. ت).

- «**وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان**»، لأحمد بن محمد بن خَلِّكان (ت. ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

# الفِهرِسُ التَّفصِيلِيُّ لِمَوضُوعَاتِ الكِتَابِ